تتبع الله..

حق الله على العبيد.. وأصل أصول التوحيد

{ هَذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَـهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ } [إبراهيم : 52]

إعداد

أحمد طه

islamic_nation1427@yahoo.com

الطبعة الأولى

1434 هـ 2012 م

الفهرس

مقدمة 4

الشريعة.. قضية عقيدة 5

ما هي الشريعة؟ 11

شبهات حول الشريعة 23

كيفية تطبيق الشريعة؟ 35

أمريكا.. والإسلام 50

مصر.. دراسة حالة 58

دستور مصر 2012 م 71

خاتمة 83

المصادر والمراجع 88

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنِ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ }

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }

مقدمة

ليعلم الجميع.. لسنا أشخاصًا تافهين، ولسنا كغيرنا في هذا العالم.. العالم يتربص بنا، ليست نظرية للمؤامرة.. ولكن نظرية للحضارة، نحن قلب العالم الإسلامي ومحوره، نحن موقعًا استراتيجيًا في قلب العالم، نحن نملك ثروات بشرية ومادية هائلة.. نحن نملك كل مقومات النجاح.. نحن نملك إذا أفقنا من تلك الغيبوبة أن نغير وجهه العالم والتاريخ والحضارة.. الغرب والقوى الكبرى يعرف ذلك جيدًا.. يعرفه كما يعرف أبناءه! إلا نحن.. نظن في أنفسنا سوءًا.. نظن أننا حثالة العالم، وعالة عليه. نحسب أن حلمنا هو طعام وشراب، وإن كبر الحلم وعظم فهو الزواج، أو قد يقل عن ذلك فيصبح الحلم أن يجد المرء وسيلة مواصلات ترجعه من حيث أتى ! وفي هذا قال مسؤول أمريكي: "نشعر بالقلق إذا انتظمت حركة المرور في القاهرة" على أساس أن الناس ستبدأ تفكر فيما يجري حولها.

نحن نملك رسالة الحضارة الجديدة، ونملك رسالة الإنسانية الحقة، ونملك قبل هذا وذاك شريعة من عند رب العالمين لن نكون مسلمين إذ لم نطبقها، ولن نكون ذا مكانة في هذا العالم إذ لم نطبقها.. ليدرك كل فرد في هذه الأمة أن شرط النهضة الوحيد، وشرط قيام دولة عظمى مسلمة هو تطبيق هذه الشريعة، ولن تقوم لأي دولة إسلامية قائمة من دونها.. والتاريخ خير شاهد ودليل.

الشريعة.. قضية عقيدة

{ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } [المائدة: 44]

{ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } [البقرة : 85]

الشريعة.. قضية عقيدة

يقول الله تعالى:

{ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } [النحل: 89]

{ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِين } [الجاثية: 18، 19]

{ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ } [يوسف: 40]

{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً } [النساء: 60]

{ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً} [النساء: 65]

{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً } [الأحزاب : 36]

{ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [النور : 51]

{ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ } [النور: 47، 48]

{وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ} [الشورى : 10]

{ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ } [المائدة: 50]

{ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} [النساء : 59]

{ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } [الشورى: 21]

{ اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ } [التوبة: 31]

{ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } [المائدة: 44]

{ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } [المائدة: 45]

{ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } [المائدة: 47]

{فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً}[المائدة: 48]

{ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ } [المائدة : 49]

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "... **وَمَنْ دَعَى بدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فهو من جُثَي جَهَنَّمَ، وإن صَلّى وَصَام وَزَعم أَنه مُسَلِم"** (رواه أحمد، وصححه الألباني) وأشد أنواع الجاهلية: هي نبذ التحاكم إلى شريعة الله.

إن شهادة أن "لا إله إلا الله محمد رسول الله" تعني أول ما تعني: أنه لا خالق إلا الله ولا حاكم إلا الله ولا معبود إلا الله.. **{ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }** [الأعراف:54].

وإن أول غاية وقصد بالحديث عن "شرع الله" هو سلامة الاعتقاد والإيمان والإسلام لدى المسلم.. ماذا يعتقد في دينه؟

إن قضية تطبيق شريعة الله . كما جاء بها الوحي متمثلاً في كتاب الله، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم قضية عقيدة تقوم أو لا تقوم. وقضية إيمان يُوجد أو لا يُوجد. وقضية إسلام يتحقق أو لا يتحقق ثم هي . بعد ذلك لا قبله . قضية منهج للحياة الواقعية يتمثل في شريعة الله ونظام وأحكام.

فتطبيق شرع الله وحكمه أصله أنه حق الله . تعالى . على عباده، والدعوة إلى تطبيق شرع الله هي في أصلها حق الله، ومعنى العبودية لله سبحانه والاستسلام له ولحكمه بلا شريك.

وإذا كانت (الشعائر والعبادات) كالصلاة والصيام والزكاة والحج.. الخ هي القيام بفريضة الله على عباده، فإن قيام شريعة الله والولاء له سبحانه هو معنى العبودية والإسلام والتوحيد لله سبحانه.

وبذلك تكون الدعوة إلى تطبيق شرع الله لأنه أفضل من غيره دعوة خاطئه؛ لأنه حق الله أصلاً وأولى مقتضيات العبودية له. ومعنى الإسلام وشهادة التوحيد: هي الاستسلام لله وحده بلا شريك ابتداء، حتى قبل معرفة شريعته وحكمه.

أي أن الدعوة إلى تطبيق شرع الله ليست قائمة على أساس الاستحسان ولا على أساس الأفضلية، فهو حق الله ابتداء ومعنى العبودية له، **وليس شيئًا اختياريًا** يخضع لرأي أو مشورة أو أغلبية أو استحسان. فالمسلم

يشهد أولاً بالاستسلام لله ابتداء، ولجميع شرعه وحكمه وأمره ونهيه ابتداء، والإيمان بكل ما جاء به الوحي ونزل به على نبيه صلى الله عليه وسلم.. بلا شريك في شرعه ولا حكمه.

***

لقد قال الله تعالى عن المنافقين: **{ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً }** [النساء : 145] والمنافقون: هم الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر. وقد تركز كفرهم ونفاقهم في **قضية التشريع**. فبين الله تعالى أن إعراضهم عن شريعته وبحثهم عن شريعة أخرى، ينفي عنهم الإيمان جملة، وأنهم لا يؤمنون حتى ينبذوا تلك الشرائع التي يتوجهون إليها، ويعودوا إلى شريعة الله وحدها دون غيرها من الشرائع:

{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً } [سور النساء: 60] إلى قوله تعالى: **{ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }** [سورة النساء: 65].

{ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ } [سورة النور: 47، 48].

فالحكم بما أنزل الله عقيدة لا يكون المسلم مسلماً إذا تخلى عنها، وأن التشريع بغير ما أنزل الله، والرضى بشرع غير شرع الله هو **شرك** مخرج من الملة.

فالرضا بحكم الله هو الركن الركين في العقيدة.. والتحاكم إلى شريعة الله هو شرط العبودية الأول، والاحتكام إلى الكتاب والسنة ليس نافلة ولا تطوعاً إنما هو أصل الاعتقاد وصلب التوحيد..

والتوحيد الذي هو الإقرار بتفرد الله بصفاته، والخلق والرزق والتدبير الكوني، دون الالتزام بمقتضى ذلك وهو اتباع حكم الله في كل شأن من شؤون الحياة.. لا ينفع صاحبه في النجاة يوم القيامة ولا يُغني عنه شيئا، قال تعالى: **{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً }** [الأحزاب : 36].

فإننا كما نتلقى من الله شعائر التعبد فنتعبده سبحانه وتعالى بما تعبدنا به من صلاة وصيام وزكاة وحج، كذلك نتلقى منه أمور حلالنا وحرامنا، أي الشريعة التي تحكم أمور حياتنا في الصغيرة والكبيرة سواء، لأن الله تَعَبدنا بتنفيذ شريعته كما تَعَبدنا بالصلاة والصوم والزكاة والحج، وكلها سواء.

وإذا أردنا تحقيق العبودية لله، فطريقنا إلى تحقيق عبوديتنا له سبحانه هو قبول شريعته عز وجل ورفض كل شريعة أخرى.

فشرع الله خير في ذاته ، ولن يكون شرع العبيد يوماً كشرع الله.. ولكن هذه ليست قاعدة التوحيد، إنما قاعدة التوحيد أن **قبول شرع الله وحده أياً كان، ورفض كل شرع غيره أياً كان، هو ذاته التوحيد وليس للتوحيد حقيقة سواه.**

ولا يجتمع التحاكم إلى غير شريعة الله، أو رفض التحاكم إلى شريعة الله، لا يجتمع هذا وذاك مع الإسلام بأي حالٍ من الأحوال. ومن يرد شيئًا من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله فهو خارج من الإسلام، سواء رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم.

فالمسلم يلتزم بمقتضى إسلامه أن يتّبع حكم الله في كل شأن من شؤون حياته، قال تعالى: **{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ }** [الأحزاب : 36] هذه واحدة، والثانية أن المسلم ملزم بمتابعة الرسول فيما أمر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، قال تعالى: **{ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا }** [الحشر : 7]. وهذا أمر عام في الأمر والنهي، والحلال والحرام وكذلك في الحكم والاحتكام، قال تعالى: **{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }** [سورة النساء: 65]. والتحاكم إلى شريعة الله متابعة لرسول الله . صلى الله عليه وسلم . الذي بلّغها عن الله..

فالمشرع هو الرحمان، وليس البرلمان، والشريعة هي الكتاب والسنة، وليس إرادة الأمة.

لذا فإن قبول شريعة غير الله معه أو من دونه، والتحاكم إلى شريعة غير الله كفر وشرك يناقض "لا إله إلا الله".. **. إلا مع الإكراه والإنكار باليد أو اللسان أو القلب كما نص بذلك الحديث الشريف:**

قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . : **"ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته ويقتدون بأمره. ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، <u>يقولون ما لا يفعلون</u>، <u>ويفعلون ما لا يؤمرون</u>. فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن. ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن. <u>وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل</u>"** (أخرجه مسلم).

وقال . أيضًا . :**"إنه <u>يستعمل</u> عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون. فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم. ولكن من <u>رضى وتابع</u>"** (أخرجه مسلم).

وخلاصة الحديثين أن **<u>الرضى</u>** بشرع غير شرع الله مخرج من الملة كالتشريع سواء.

قال الله تعالى: **{ اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ }** [التوبة: 31].

دَخَلَ عَدِيّ عَلَى رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّمَ وَفِي عُنُق عَدِيّ صَلِيب مِنْ فِضَّة وَهُوَ يَقْرَأ هَذِهِ الْآيَة **"اِتَّخَذُوا أَحْبَارهمْ وَرُهْبَانهمْ أَرْبَابًا مِنْ دُون اللَّه"** قَالَ : فَقُلْت إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ فَقَالَ: **"بَلَى إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ الْحَلَال وَأَحَلُّوا لَهُمْ الْحَرَام فَاتَّبَعُوهُمْ فَذَلِكَ عِبَادَتهمْ إِيَّاهُم".**

ولما أنكر عَدِيّ بن حاتم تلك العبادة فقال: " إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ " كان يظن أن العبادة فقط هي اعتقاد الألوهية في الأحبار والرهبان، أو التوجه إليهم بالشعائر.. ولكن النبي صلى الله عليه وسلم استدرك وبيّن ذلك فقال: " بَلَى إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ الْحَلَال وَأَحَلُّوا لَهُمْ الْحَرَام فَاتَّبَعُوهُمْ **فَذَلِكَ عِبَادَتهمْ إِيَّاهُم**" . فكان اتخاذهم أربابًا . من دون الله . هو نتيجة اتباعهم فيما شرعوا بغير ما أنزل الله.

وهذا نص قطعي الثبوت والدلالة في تعريف النبي صلى الله عليه وسلم أن التحليل والتحريم من دون الله **عبادة**، وبنص القرآن: **{ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ }**.. ولا نزيد تفصيلاً.

***

ما هي الشريعة؟

{ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } [النحل: 89]

ما هي الشريعة؟

إن مدلول "الشريعة" في الإسلام لا ينحصر في تلقي الشرائع القانونية من الله وحده. والتحاكم إليها وحدها. والحكم بها دون سواها.. إن مدلول "الشريعة" في الإسلام لا ينحصر في التشريعات القانونية، ولا حتى في أصول الحكم ونظامه وأوضاعه. إن هذا المدلول الضيق لا يمثل مدلول "الشريعة" في الإسلام!

إن "شريعة الله" **تعني كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية**.. وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد، وأصول الحكم، وأصول الأخلاق، وأصول السلوك، وأصول المعرفة أيضًا.

يتمثل في الاعتقاد والتصور . بكل مقومات هذا التصور . تصور حقيقة الألوهية، وحقيقة الكون، غيبه وشهوده، وحقيقة الحياة، غيبها وشهودها، وحقيقة الإنسان، والارتباطات بين هذه الحقائق كلها، وتعامل الإنسان معها.

ويتمثل في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والأصول التي تقوم عليها، لتتمثل فيها العبودية الكاملة لله وحده.

ويتمثل في التشريعات القانونية، التي تنظم هذه الأوضاع. وهو ما يطلق عليه اسم "الشريعة" غالبًا بمعناها الضيق الذي لا يمثل حقيقة مدلولها في التصور الإسلامي.

ويتمثل في قواعد الأخلاق والسلوك، في القيم والموازين التي تسود المجتمع، ويقوم بها الأشخاص والأشياء والأحداث في الحياة الاجتماعية.

ثم.. يتمثل في "المعرفة" بكل جوانبها، وفي أصول النشاط الفكري والفني جملة.. باعتبار أن النشاط الفني تعبير إنساني عن تصورات الإنسان وانفعالاته واستجاباته، وعن صورة الوجود والحياة في نفس إنسانية، وهذه كلها يحكمها . بل ينشئها . في النفس المسلمة تصورها الإسلامي بشموله لكل جوانب الكون والنفس والحياة، وعلاقتها ببارئ الكون والنفس والحياة! وبتصورها خاصة لحقيقة هذا الإنسان، ومركزه في الكون، وغاية وجوده، ووظيفته، وقيم حياته.. وليس هذا مجرد تصور فكري. إنما هو تصور اعتقادي حي مؤثر فعال دافع مسيطر على كل انبعاث في الكيان الإنساني.

وفي هذا كله لا بد من التلقي عن الله سبحانه.

الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي:

إن الشريعة الإسلامية شيء، والفقه الإسلامي شيء آخر، وإنهما ليسا متساويين لا في المصدر، ولا في الحجية.

إن الشريعة الإسلامية ثابته لا تتغير.. لأنها المبادئ الكلية الأساسية لهذا الدين القيم الذي ارتضاه الله للناس كافة: **{إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ }** [آل عمران: 19]. **{ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ }** [آل عمران: 85]. وقد كملت هذه الشريعة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وانتهت إلى غايتها التي أراد الله لها الدوام أبدًا: **{ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً }** [المائدة: 3] وتقررت كذلك نظامًا للحكم، ودستورًا للعدل، لا مفر من اتباعه، ولا يُقبل من المسلم أن ينحرف عنه: **{ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }** [المائدة: 44]. **{ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا }** [الحشر: 7].

ولكن الحياة تندفع دائمًا إلى الأمام، وتتجدد حاجاتها ومطالبها وتتغير علاقات الناس فيها ووسائل العمل وطرق الإنتاج، وتبرز إلى الوجود أوضاع جديدة، ومشاعر جديدة، وأهداف جديدة، فكيف إذن يمكن لفكرة ثابتة أن تواجه حاجات وأحوالاً متجددة؟ وكيف يمكن لهذه الحاجات والأحوال أن تتحرك وتنمو في ظل فكرة ثابتة؟

هذا ما فطنت إليه الشريعة الإسلامية قبل كل شيء، فجاءت في صورة مبادئ كلية وقواعد عامة. ولهذا فالإسلام يملك أن يحافظ على مبادئه وخصائصه، وأن يسمح في الوقت ذاته ببروز صور شتى من المجتمعات كلها قائم على تلك المبادئ والخصائص. ومرد هذا إلى أن تلك المبادئ والخصائص، يحكمها ذات القانون الذي يحكم الفطرة البشرية، ويحكم الحياة الإنسانية، بل يحكم الوجود كله في الحقيقة. وهذا القانون يتضمن الثبات والاستمرار مع التطور والتحرر كجزء أصيل من كيانه.. وعندئذ لا يصطدم تطور البشرية الدائم بتلك الشريعة الثابتة..

وفيما يخص بالتفريعات والتطبيقات التي يحتاج إليها المجتمع لمسايرة الحاجات الزمنية المتجددة لا يخرج عن أربعة احتمالات:

الأول:

أن تكون الشريعة قد نصت على حكم معين نصّا صريحًا، فهو إذن واجب التطبيق دون تحوير أو تبديل، لأنه في هذه الحالة إما أن يكون متعلقًا بركن أساسي من أركان المجتمع الإسلامي التي أُريد لها الدوام، لأنها أصيلة في كيان هذا المجتمع، مميزة له عما سواه من مجتمعات، كالنص على تحريم الربا، لأن الربا يتعارض تعارضًا أساسيًا مع القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي يريد الإسلام أن يقيم مجتمعه عليها، ولا سبيل إلى التوافق بينهما ولا إلى التعديل في تلك القاعدة الأساسية الأولى، وإما أن يكون متعلقًا بسمة أساسية من سمات هذا المجتمع أُريد تثبيتها والمحافظة عليها للمحافظة على هدف دائم في كل زمان ومكان كالنص على الحدود الإسلامية تحقيقًا لمبادئ أخلاقية معينة يراد لها الثبات في المجتمع الإسلامي، وإما أن يكون متعلقًا بمبدإ تشريعي لا يتغير أصله بتغير الزمان والمكان كالنص على وجوب كتابة الدين المؤجل . غير التجاري . والإشهاد عليه مع الكتابة، إلا

أن يكون تجارة حاضرة فيجوز إثباته بشهادة الشهود، لأن في النص من الموافقة لأحوال التعامل ما يضمن صلاحيته واستمراره.

ونحن إذا تتبعنا الأحكام الثابتة في الشريعة وجدناها كلها تتعلق بمثل هذه المعاني فثبوتها إذن لا يعني الجمود، لأنه يتعلق بأهداف ثابتة.

الثاني:

أن تكون الشريعة قد جاءت فيه بنص أو نصوص قابلة للتأويل فيكون حينئذ قابلاً للاجتهاد ترجيحًا أو توفيقًا بين النصوص المختلفة إن كانت، أو بين النص الواحد والحالة المراد تطبيقه عليها، وذلك مع الاسترشاد بالتطبيقات العملية في صدر الإسلام إن وجدت، والاستعانة بأقوال الفقهاء في المسألة، ولكن دون التزام كامل بتلك التطبيقات أو بهذه الأقوال التي لم تكن إلا تلبية مباشرة لحاجات العصر الموقوتة.

الثالث:

أن تكون الشريعة قد جاءت بمبدإ عام، تدخل هذه المسألة الخاصة فيه ضمنًا، ولكنه لا ينص عليها تصريحًا، وعندئذ يكون الأمر موضوع اجتهاد في تطبيق المبدإ العام على الجزئية المعروضة مع الاسترشاد بالسوابق التاريخية والأحكام الفقية مجرد استرشاد.

الرابع:

أن تكون الشريعة قد سكتت عن هذا الأمر، فهو متروك إذن للاجتهاد المطلق، على ألا يصدم الحكم الذي يصل إليه مبدأ من مبادئ الإسلام الأساسية، ولا أصلاً من أصوله التشريعية ولنا أن نسترشد فيه بتصرف فقهاء الإسلام في مثل هذه الأحوال.

إذن الشريعة الإسلامية ثابتة لا تتغير لأنها ترسم إطارًا واسعًا شاملاً يتسع لكل تطور. أما الفقة الإسلامي فمتغير لأنه يتعلق بتطبيقات قانونية لتلك المبادئ العامة في القضايا والأوضاع المتجددة التي تنشأ من تطور الحياة، وتغير العلاقات وتجدد الحاجات.

الشريعة الإسلامية من صنع الله. ومصدرها القرآن والسنة. والفقه الإسلامي من صنع البشر استمدوه من فهمهم وتفسيرهم وتطبيقهم للشريعة، في ظروف خاصة، وتلبية لحاجات خاصة، واستيحاء لأوضاع جيلهم الذي عاشوا فيه، وفهمه للأمور وتقديره للغايات والأهداف.

***

من هذا المفهوم عن الشريعة سنوضح فقط . لضيق المساحة هنا . بعض السمات العامة لطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الشريعة الإسلامية:

بعض سمات النظام الاجتماعي في الشريعة الإسلامية:

يقوم النظام الاجتماعي في الشريعة الإسلامية على حماية الإنسان والمجتمع، ويقوم على العدل المطلق. يقول الله تعالى: **{ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ }** [الحديد: 25].

لقد أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب ليقوم الناس جميعًا بالقسط أي العدل الذي أمر به الله تعالى، وبالحق الذي جاءت به كل الرسل، صلوات الله عليهم أجمعين. وهو العبودية الخالصة لله سبحانه بلا شريك. والإمتثال لشرع الله وحكمه في كل مجالات الحياة سواء أخلاقية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو فكرية.. الخ.

ومقاصد الشريعة الإسلامية: هي تحقيق الحق والعدل بين الناس جميعًا، وهذا الحق والعدل الرباني هو أساس صلاح الحياة على الأرض، وأساس قيام الإنسان بدوره فيها وهي الخلافة كما قال تعالى: **{ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً }** [البقرة : 30] والغاية وهي: **{ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }** [الذاريات : 56] وبهذا يُخطط الإنسان لمستقبله القادم..

ومستقبل الإنسان في الآخرة.. وداره إما الجنة وإما النار، وحياته هناك: **{ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي...}** [الفجر: 23،24].

وهذه الشريعة هي التي تحقق سلامة رحلة الإنسان في دنياه، ورجوعه إلى ربه فائزًا في آخراه.

وهذه الشريعة هي التي تحقق سلام الإنسان النفسي، وسلام البيت، وسلام المجتمع، وسلام الوطن، وسلام العالم أجمع..**{ وَاللّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }** [يونس : 25].

وهذه الشريعة، آمرة بكل عدلٍ، وواقفة بجانب كل حقٍ، لا تحابي أحدًا.

وهذه الشريعة رحمة لكل البشر، ورحمة حتى بالحيوان.. بل رحمة للعالمين.. **{ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ}** [الأنبياء : 107].

ويقوم النظام الاجتماعي في الشريعة الإسلامية على تحقيق العدالة الاجتماعية الربانية، وفق نظامه الاقتصادي والسياسي متداخلة جميعًا فيما بينها لتحقق النظام الرباني الذي كرم الله تعالى بها الإنسان.

ويقوم على أساس أن الإنسان مخلوق متفرد (وليس من فصيلة الحيوانات!)، خلقه الله تعالى لخلافته في الأرض: **{إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً}** [البقرة: 30] وعبادته: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}**[الذاريات:56] وحمل رسالته: **{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ }** [النساء : 64] وقيام الحضارة الربانية: { **وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ }** [النور:55]. وأنه حر، مُكرم: **{ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ }** [الإسراء : 70]. وهو مسؤول عن نفسه وتبعات فعله: **{ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى }** [الإسراء: 15]. **{ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا }** [مريم: 95].

ويقوم على أساس التكافل الاجتماعي، والتساوي بين البشر، فلا فضل لجنس على جنس ولا لغة على لغة ولا لون على لون ولا عرق على عرق ولا قوم على قوم ولا أرض على أرض.. فلا أفضلية لأحد إلا بتقوى الله سبحانه. **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}** [الحجرات : 13]. بل إنه العدل المطلق الذي لا يتأثر بالمحبة والشنآن، ولا بالمال والجاه والحكام، وآيات العدل في القرآن صارمة حازمة حاسمة.

ويقوم على رابط الأخوة والترابط الاجتماعي، وعلى قاعدة متينة من الأخلاق والسلوك الرباني.. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى شيئا تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**" (رواه مسلم) وقال أيضًا: **"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا، وشبك بين أصابعه."** (رواه البخاري).

ويقوم على أساس تشريعات البيت والعلاقة بين الجنسين وقوام الحياة الاجتماعية والزواج والطلاق والمواريث والأبناء والتربية والآداب العامة للإسلام وأخلاقه وسلوكه وضمانات الحقوق والواجبات.. الخ مما جاء ذكره تفصيلا في الكتاب والسنة ولا يسعنا هنا الوقوف على تفصيلاته، فهنا مجرد ومضات ولمحات سريعة لتنبيه القارئ لحقيقة الشريعة ومبادئها ونظمها وأحكامها وطبيعة خصائصها ومكوناتها.

بعض سمات النظام السياسي في الشريعة الإسلامية:

يقوم النظام السياسي في الإسلام على قاعدة: **أن السيادة لشرع الله وحده، والسلطة للأمة.**

فشرع الله: هو حق الله على عباده، وليس لهم فيه اختيار ولا رأي ولا غلبة ولا مشورة ولا أغلبية.. فإقامته معنى عبوديتهم لله سبحانه.. كما سبق شرح ذلك.

والسلطة للأمة: فهو حق اختيار حاكمها وعزله ومراقبته ومحاسبته وأساسه مبدأ الشورى.

ونظام الحكم في الإسلام كفيل بإقرار العلاقات بين الراعي والرعية على أسس من السلم والعدل والطمأنينة، فالراعي لا يصل إلى مكانه إلا عن طريق واحد: رغبة الأمة المطلقة واختيارها الحر. ولا يستبقي بين الرعية مكانه ذاك إلا عن طريق واحد: طاعة الله والعمل بشريعة الله.

وحكم يقوم على رضا واختيار، وبعد مشورة من الناس وإذن، ولا يحكم إلا بما أنزل الله.. حكم يشيع الثقة والطمأنينة في النفوس، ويبثُّ الرضا والارتياح في القلوب.

فما الطريقة الإسلامية في الحكم؟ إنها طريقة الشورى: **{ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ }** [سورة الشورى: 38] **{وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ }** [آل عمران: 159] وإذا كانت الشريعة لم تحدد طريقة معينة للشورى، فذلك متروك لحاجات كل عصر وضروراته وطريقة حياته. ولكن المبدأ مقرر، والطريقة معينة، ومن شأنها إشراك المسلمين في تدبير أمورهم، فلا مجال إذن أن يسخطوا وهم شركاء في التدبير.

لنأخذ آلية تطبيق الشورى مثالاً:

كما قلنا الشريعة لم تحدد طريقة معينة للشورى، فذلك متروك لحاجات كل عصر، وهنا أحب أن أطرح آلية لتطبيق الشورى من اجتهادي الشخصي، لتكون أحد الأمثلة الممكنة للتطبيق:

بغياب (مشاركة) الأمة و(فاعليتها) تنهار حضارتها، وتتخلف عن النهضة، وتصاب بكل الأمراض السياسية والاجتماعية.. حتى وإن كانت قيادتها فذة وملمهة! لذا فإن فاعلية الأمة ومشاركتها في إدارة شؤون حياتها في كل المناحي.. هو (الجهاز المناعي) الذي يدفع عنها الاستبداد والظلم والطغيان من الحاكم وبطانته. وعندما تفقد الأمة رقابتها ومشاركتها وفاعليتها الدائمة والمستمرة . أي كان مسمى النظام السياسي . فإن النظام السياسي عُرضه للفساد والانحراف، والأمة عُرضه كذلك للتراخي والانسحاب، والفرد عُرضه للانحسار في همه الشخصي، ويغيب وجود المجتمع وحضارته عن الحياة والوجود. وللمشاركة الفاعلة والراقبة الدائمة والمستمرة من الأمة جاءت هذه الآلية لتطبيق الشورى وهي: "مجلس الاستفتاء الإلكتروني" تقوم هذه الفكرة على إشراف مجموعة من المشهود لهم بالصدق والأمانة، على موقع إلكتروني محمي بكل سبل الحماية ولا يمكن اختراقه وله مقره وأدواته.. ومستقل استقلالاً تامًا عن أي جهه حكومية، ويخضع لرقابة الأمة كذلك.. دوره هو تسهيل مهمة الأمة في (**اختيار**) من يمثلها، و(**مراقبته**) بعد أن تختاره، و(**الاستمرار**) في المشاركة والمتابعة على الدوام، لتظل الأمة فاعلة وقائمة على أمر نفسها.

نستعرض بعض التوضيح دون الدخول في التفاصيل والفنيات، فنقول: بسهولة يمكن أن تتم الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وغيرها مما يعبر عن إرادة الأمة عبر هذا الموقع، ويكون فقط بكتابة الاسم وتاريخ الميلاد ورقم الهوية ورقم سري يحصل عليه الناخب من مقر مجلس الإستفتاء أو من خلال هواتفهم المسجلة بأسمائهم في

قاعدة بيانات الناخبين.. وتحتوي قاعدة بيانات الموقع على كل بيانات الهويات الوطنية لمن له حق التصويت، ويكون التصويت من خلال الموقع، وتكون لكل عملية تصويت رقم تسلسلي وكودي يظهر بعد كل عملية تصويت لضمان عدم التلاعب بشيء وعدم تكرار التصويت أكثر من مرة، وتظهر له كافة تفاصيل عملية تصويته، ويمكنه الاحتفاظ بها. مثل أنظمة الحسابات البنكية وخطوط الطيران.. وغيرها. ومن لم يستطع استخدام الموقع، يحضر بنفسه ليصوت من خلال أجهزة خاصة مركزية مرتبطة بقاعدة بيانات الموقع ومنتشرة حسب مناطق الدولة. وبهذا ومع نزاهة وسلاسة ودقة وضمان الشورى تنقطع أي دعوى للحديث باسم الأمة، فالأمة تتحدث عن نفسها بنفسها وبأفرادها.. كم يتم توفير مئات الملايين والوقت والجهد الذي يتم عبر صناديق الانتخاب.

هذا من حيث الاختيار.. أما من حيث (**الرقابة**) فمن حق الأمة . عن طريق أفرادها مباشرة أو من يمثلها . أن تطرح موضوعًا للاستفاء سواء أكان عزل الرئيس أو عضو في الحكومة أو البرلمان.. فانتخاب الرئيس أو الحكومة أو البرلمان ليس يعني صك ضمان طوال مدة الحكم يجب علينا أن نتجرع ويلاته وعذاباته إذا انحرف الحاكم أو من يمثل الأمة.. ويُضبط طرح الموضوع للاستفتاء بعدد المطالبين به وفق قواعد الإحصاء وقوانينها، أي ببلوغ النصاب للاستفتاء.. وهي سهلة الحساب والمعرفة.. بمعنى إذا أراد (مثلاً) عدد 2 مليون مواطن . أو أي عدد حسب قواعد الإحصاء . طلب استفتاء على سحب الثقة من الحكومة، فمن حقهم أن يُطرح الاستفتاء العام على ذلك.. ثم تظهر النتيجة الملزمة للجميع. وبذلك تضمن الأمة رقابتها على من يُمثلها سواء أكان رئيسًا أو حكومة أو هيئة، وهذا مجرد وجوده يمنع انحراف الحاكم، ويحافظ على فاعلية الأمة وشعورها بدورها وأهميتها وقيمتها.

أما من حيث (**الاستمرار**) فيمكن أن يحتوي الموقع على جزء خاص بالقضايا المحلية التي تخص محافظة أو ولاية دون أخرى، ويكون التصويت والاستفتاء.. محصورًا فقط لأهل المحافظة دون بقية المحافظات.. كذلك الأمر في اختيار المجالس المحلية، والنقابات، وغيرها.

كما يجب التأكيد على أن الأمة تُستفتى فيما تملك من حقوقها وثرواتها وأموالها، فيما يتحقق به الخير للجميع، ولكنها لا تُستفتى فيما لا تملك.. كأن تُستفتى على شرع الله أو غيره مما يناقض أسس الإسلام وأصوله وقواعده وأدلته.

إن الاجتهاد في وجود الآليات ليس أمرًا صعبًا، طالما تحررنا من القوالب والأشكال التي تُصدر إلينا على أنها واقع لا مناص منه، ولا بديل عنه، ولا فكاك منه.. لا مشكلة في الآليات، طالما توحدت الأمة على المبدأ.

ونكمل...

ما الحدود الإسلامية للحكم؟ إنها تنفيذ القانون الإسلامي الذي شرعه الله لعباده جميعًا، لم يراع فيه تفضيل فرد على فرد، ولا مصلحة طبقة دون طبقة، ولا إيثار جماعة على جماعة، ولا تمييز حاكم على محكوم.. كلهم عباد الله، والشريعة قانون الله، فكلهم أمامها سواء.

وبهذا تنتفي أي صورة من صور الاستبداد أو الظلم أو الطغيان أو التغول أو فساد السلطة، ولإن حدث في أي فترة من التاريخ الإسلامي . والواقع المعاصر . انحراف عن هذا المنهج بعضه أو كله، فهو يتسمى باسمه "**انحراف**" ولا يلتصق تطبيق الناس بالشريعة.. وتظل مبادئ الشريعة وأحكامها في كل مجال وتصور واضحة . كما بينا بعضًا منها . ومن أقامها فقد أقام الدين، ومن انحرف عنها، فقد انحرف على الدين، وتظل التجربة تخص أصاحبها، وتبقى الشريعة مردها إلى الله مُنزهة عن كل نقص وعيب: **{ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ}** [المائدة: 50].

بعض سمات النظام الاقتصادي في الشريعة الإسلامية:

المبدأ الأول: مبدأ ألا يكون المال متداولا في أيدي الأغنياء دون الفقراء: ويقرره بنص صريح **{كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ}** [سورة الحشر: 7].. وبهذا المبدإ توضوع القاعدة الأساسية لتوزيع الثروة في الأمة الإسلامية. ولا يهم أن يكون هذا المبدأ قد عطل في بعض الفترات، ففي يد الدولة المسلمة . التي تحكم بشريعة الله . أن تنفذه بالطريقة التي تتطلبها الأوضاع الاقتصادية في كل زمان، والتي يتطلبها السلام الاجتماعي في كل مكان.

وهذا المبدأ يخصص مبدأ حق الملكية الفردية ويقيده، ويجعله دائمًا خاضعًا لسلطة الدولة المسلمة في إعادة توزيع الثروة العامة حسب المقتضيات والأحوال. وإن كان لا يهدر الملكية الفردية، ولا يعدل عنها إلى قاعدة أخرى. فقاعدة الملكية الفردية هي قاعدة النظام الاجتماعي في الإسلام.

المبدأ الثاني: مبدأ "المصالح المرسلة": أي المصالح العامة التي لم يرد فيها نص خاص، والتي يُخول الإسلام للدولة المسلمة، بل يتوجب عليها أن ترعاها حسب المقتضيات والظروف، فللدولة المسلمة أن توظف في أموال الأغنياء . أي تأخذ من أصلها . لا من الربح ولا في صورة ضريبة . ما تقتضيه حاجة الخزانة العامة للإنفاق على مصالح المسلمين العامة، وما تتطلبه وقاية المجتمع ووقاية دار الإسلام من نفقات تعجز عنها الموارد العادية للدولة، ثم لا ترد ما أخذته من رءوس الأموال.

وفي هذا المبدإ تقييد كذلك لحق الملكية الفردية وتحديد يجعله دائمًا خاضعًا لحاجات الأمة، وفي ظله تملك الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي، لا عن طريق الضريبة فحسب بل بانتزاع أنصبة من الملكية الفردية . بقدر الضرورة وبحسبها بدون إهدار للقاعدة الأساسية في النظام الإسلامي . لتنفق في المصالح العامة للأمة.

المبدأ الثالث: مبدأ سد الذرائع: و"الذريعة معناها الوسيلة". ومعنى سد الذرائع رفعها، بمعنى أن وسيلة المحرم، محرمة؛ ووسيلة الواجب واجبة. والأصل في تقدير سد الذرائع هو النظر في مآلات الأفعال وما تنتهي في جملتها إليه.

المبدأ الرابع: مبدأ تحريم الربا: فالإسلام يقر "الربح" وينكر "الفائدة". ذلك أن الربح قابل للنقص والزيادة وفق الجهد البشري. أما الفائدة فهي ثابتة حتى ولو لم يأت الجهد البشري بشيء من الثمرة. فإذا شاء صاحب المال أن يربح، فإما أن يشتغل فيه بنفسه فيربح أو يخسر، وإما أن يشارك بماله صاحب الجهد ويتقاسمان الربح والخسارة.. وهذا هو العدل المطلق.

هذا المبدأ الأساسي في الإسلام يحول دون تضاعف المال بذاته، ويضع قيدًا ضخمًا في طريق تضخم الثروات على حساب حاجة الأفراد أو الشركات للمال، واضطرارهم لاستدانته بالربا، ويعطي العمل قيمته في مجال الإنتاج، ويحقق العدالة بين الجهد الحقيقي والجزاء.

المبدأ الخامس: مبدأ تحريم الاحكتار: ويشمل الاحكتار جميع عقود الامتياز. والاحتكار يخلق قوة طاغية في يد المحتكر، لا يستمدها من الجودة والاتقان، وحسن الخدمة وكفايتها، إنما يستمدها من وجود عقد امتياز في يده، أو من احتكاره للسلعة في السوق.

المبدأ السادس: مبدأ تحريم الكنز: ذلك أن حبس المال عن التدوال، والكف عن الإنفاق في سبيل الله، أي في تلبية الحاجات والمصالح التي تتم بها كلمة الله، ومن شأنه أن يفسد التوازن المالي والتجاري والاقتصادي عامة، ويفسد معه التوازن الاجتماعي، ويؤدي بذلك الفساد إلى محظورات ومحرمات يجب . تبعًا لمبدإ الذرائع . منعها عن الوقوع، ومنع أسبابها التي تؤدي إليها. وحسب هذا التخريج لا تصبح مسألة الكنز مسألة شخصية أو فردية، ولا جريمة ذاتية يترك حسابها إلى الله في الآخرة يوم تكوى الجباه والجُنوب والظهور. إنما تصبح مسألة تشريعية، تطالب الدولة المسلمة بمنعها عن طريق التشريع وعن طريق التنفيذ.

المبدأ السابع: مبدأ من أين لك هذا؟ فإن حق الملكية الفردية مع أصالته في النظام الإسلامي، ليس مطلقا من كل قيد. إن الملكية الفردية لا تقوم إلا على أسباب صحيحة مشروعة. لا تخالف عن مبادئ الإسلام العامة في المال، ولا عن مبادئه العامة في الأخلاق كذلك. فهي لا يمكن أن تقوم على النهب والسلب والغصب والسرقة والرشوة والغش أو الربا أو الاحتكار.. وما إليها. لذا فمن حق الدولة المسلمة التي تطبق شريعة الله دائمًا أن تبحث عن أسباب التملك، وترى إن كانت مشروعة أو غير مشروعة. فإن كانت مشروعة فالملكية مضمونة لصاحبها مقيدة بالقيود التي أسلفنا. وإذا لم تكن صحيحة ولا مشروعة فالإسلام لا يعترف بوجودها من الأساس؛ ولا يترتب عليها حقوق الصيانة والمناعة التي يرتبها للملكية القائمة على أصل صحيح.

المبدأ الثامن: مبدأ شيوع الموارد العامة: وهذا معناه "تأميم الموارد العامة" قياسًا على شيوع الماء والكلإ والنار التي نص عليها الحديث بوصفها موارد عامة لا يجوز تحديدها بملكية خاصة، وبوصفها ضروريات للحياة يجب أن تظل مشاعة. ويدخل فيها "المعادن والفلزات والسوائل والمناجم والبترول..الخ" ورد الملكية العامة في هذه المرافق إلى الأمة، فيه قضاء على سبب مهم من أسباب فقدان التوازن الاقتصادي في المجتمع، لأن هذه الموارد العامة تمثل قسمًا ضخمًا من الثروة العامة.

المبدأ التاسع: مبدأت تحريم السرف والترف: والإسلام لا يحب للناس الشظف والحرمان، بل يدعوهم إلى الاستمتاع بالطيبات، ويستنكر تحريمها والصد عنها، ويستنكر السرف والترف، لأنهما ليسا من تلك الطيبات المطلوبة الحلال. فالترف منكر في الإسلام لما يخلفه من انهيار وترهل في بنية الفرد وفي بنية الأمة، ولما يبثه من فساد وتعفن في كيان الفرد وفي كيان الجماعة. فالمترفون كانوا على مدار التاريخ هم أحد أسباب انهيار المجتمعات والشعوب.

المبدأ العاشر: مبدأ االزكاة: إن الزكاة فريضة تأخد ما يعادل 2,5 % من أصل الثروة كل عام. والدولة المسلمة هي التي تجمع هذه الفريضة؛ والدولة المسلمة هي التي تتولى إنفاقها بنظام معين. والزكاة فوق أنها عبادة من العبادات هي في جانبها المالي ضريبة كبقية الضرائب، تجبيها الدولة، ثم تنفقها في وجوه معينة، وهي ليست إحسانًا فرديا يخرج بعينه من يد ليعطى إلى يد.

وأخيرًا: فشرائع الإسلام ونظمه وحدة متكاملة متناسقة، وكل مبدإ من مبادئه يفضي إلى الآخر، حيث تلتقي كلها عند القاعدة الكلية للإسلام، فلا يجوز عند التشريع أخذ المسائل فرادى مبعثرة، بل ينبغي الرجوع دائمًا إلى القاعدة الكلية الشاملة. وهي أن الشريعة: تشمل كل جوانب الحياة، كما ذكرنا في تعريفها تفصيلا.

حاولت في هذه العجالة السريعة، أن أوضح بعض السمات العامة في الشريعة الإسلامية في جانب النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.. لتوضيح بعض الجوانب التي غفلت عن ذهن الكثيرين والتي اختزلت الشريعة في بعض الأحكام دون اعتبار ثباتها وشموليتها ودقتها وتوازنها وربانيتها. ولا أستطيع إحصاء جوانب الشريعة الإسلامية في كل مجالاتها في هذه الورقة..

ولكن إلى الذين يتحدثون عن المبادئ هذه هي بعض من المبادئ.. ولا مبادئ من دون أحكام.. والأحكام واردة في كتاب الله وسنة نبيه . صلى الله عليه وسلم . جملة وتفصيلا.. **{ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }** [النحل: 89] ولا أحكام من دون نظام ومجتمع يخضع ابتداء لشرع الله إيمانًا وتسليمًا ورضى وقبول، دون العدول عن شرعه إلى شرع غيره أو اشراك أحد مع الله أو من دونه في التشريع والتحليل والتحريم.

إن الشريعة الإسلامية الثابتة لترتكز إلى خصائص هي التي كفلت لها إنشاء مجتمع قابل للنمو والتجدد، ولأن يكون دائمًا قديرًا على تحقيق مطالب البشرية المتجددة. ومن هذه الخصائص: إنها . وهي من صنع إله يعرف طبيعة خلقه . قد جاءت وفقًا للمقومات البشرية المشتركة العامة، أي وفقًا لأصول الفطرة البشرية. تلك الفطرة الثابتة التي لا تزول ولا تنمحي، ولكنها تتحور وتنمو وتتشكل مع بقاء أصلها الثابت الذي منه تنمو..

إن هذه المبادئ الكلية العامة جاءت شاملة لكل أصول الحياة الإنسانية وجوانبها جميعًا، فتناولت حياة الفرد، وارتباطات الجماعة، وأسس الدولة، والعلاقات الدولية، كما تناولت حياة الإنسان في كل مجالات النشاط، ووضعت له التشريعات التي تنظمها جنائيًا ومدنيًا وتجاريًا واجتماعيًا وسياسيًا، فلم تترك جانبًا واحدًا منها دون تنظيم.

أعود وأكرر . لاسيما وبعد عرض سمات الشريعة الإسلامية في بعض جوانبها . إن تطبيق الشريعة والاستسلام لحكم الله، ليس قائمًا على الاقتناع والإعجاب والاستحسان.. بل هو في أصله عبودية لله عز وجل وإيمان واستسلام لما جاء من عند الله ابتداء.. فما جاء من عند الله هو خير في ذاته حتى قبل الإطلاع عليه.. وهذا هو أصل الإيمان: **{ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ }** [المائدة:50].

***

شبهات حول الشريعة

{وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ} [الأنعام: 113]

{ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ } [الأنعام: 121]

شبهات حول الشريعة

يقول الله تعالى لأصحاب النبي . صلى الله عليه وسلم . عندما جادلهم اليهود في حرمة الميتة وقالوا لهم: تأكلون ما تقتلونه بأيديكم، ولا تأكلون ما يقتله الله بيده، فأنزل الله تعالى قوله: **{ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ }** [الأنعام: 121] أي: إن دخلت عليكم الشبهة، ورفضتم تحريم الميتة "إنكم لمشركون" بما عدلتم عن أمر الله إلى ما وسوس به إليكم هؤلاء.

1. شبهة: (الكثير) من الشريعة الإسلامية مُطبق أو 90% من الشريعة مطبق في مصر على سبيل المثال؟

إن افتراضنا . مع أنه افتراض غير صحيح . أن الكثير من الشريعة الإسلامية مطبق وأن نسبة ما حتى ولو بلغت 90% مُطبقة.. وأن أحكام المواريث والزواج والطلاق مطبقة على سبيل المثال في مصر، هو وضوح تام على أن أساس هذا الإدعاء بالتطبيق قائم على الاختيار والاستحسان والانتقاء من شرع الله ما يتوافق مع الأهواء والرغبات، و(**نبذ**) ما لم يتوافق مع الأهواء والرغبات، و(**اشراك**) شرائع أخرى مع شريعة الله تنظم حياة الناس. **{ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }** [البقرة : 85].

فإن (اشراك) شرائع أخرى مع شريعة الله تنظم حياة الناس هو شرك أكبر ينفي الإسلام بالكلية. وليس شرك أصغر.

والشرك أنواع.. الشرك الأكبر: وهو ينفي الإسلام بالكلية.. والشرك الأصغر: وهو من كبائر الذنوب.

والشرك الأكبر أنواع.. يتحدث الخطباء والوعاظ عن بعضها ـ الذي لا يغضب ذوي السلطان ـ ويهملون عن بعضها الآخر. فالتوجه لغير الله بشتى ألوان العبادة كالدعاء أو الاستعانة أو الاستغاثة أو النذر أو الذبح . شرك لا شك فيه. وما أكثر ما يتكلم الخطباء في هذا اللون من الشرك.

والظن بأن مع الله من يرزق أو يضر أو ينفع.. شرك لا شك فيه.. وما أكثر ما يتكلم فيه الخطباء.

و**التشريع**.. أي التحليل والتحريم بغير ما أنزل الله، والرضى بذلك التشريع شرك، لا شك فيه. ولكن الناس في قرنهم الأخير هذا قد جَهِلوا . أو جُهِلُوا . هذه الحقيقة الخطيرة.. فأما من وقفه الله فلن يغتر بدعاة الباطل، وعلماء السوء، وسيبقى على يقين أن الشرك في حقيقته ثلاثة أنواع رئيسية، كل واحد منها شرك، وكل منها ناقض "للا إله إلا الله":

الأول: يتعلق بالاعتقاد. وهو اعتقاد وجود آلهة تشارك الله سبحانه في النفع والضر، أو الإحياء والإماتة أو تدبير الأمر.. أو وجود شفعاء يملكون الشفاعة عند الله فيغيرون حكمه في السموات أو في الأرض.

الثاني: يتلعق بالعبادة، وهو توجيه أي مظهر من مظاهر العبادة لغير الله ــ معه أو من دونه ــ كالدعاء أو الاستغاثة أو النذر أو الذبح..

والثالث: يتعلق بالتحليل والتحريم.. أي التشريع بغير ما أنزل الله، وإذن فليس عبداً لله وحده من لا يعتقد بواحدانية الله سبحانه، قال تعالى: **{ وَقَالَ اللّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلـهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ }** [النحل: 51] وليس عبداً لله وحده من يتقدم بالشعائر التعبدية لأحد غير الله . معه أو من دونه . قال تعالى: **{ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }** [الأنعام: 162]، وليس عبداً لله وحده من يتلقى الشرائع من أحد سوى الله، عن الطريق الذي بلّغنا الله به، وهو رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال تعالى: **{أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ }** [الشورى: 21]، وقال: **{ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا }** [الحشر:7].

وكما أن الاعتقاد بأنه ليس هناك إله، أو أن هناك آلهة مع الله، أو أن الإله هو الحجر أو القمر شرك وكفر يناقض "لا إله إلا الله"، وكما أن التوجه بالعبادة إلى غير الله شرك وكفر يناقض "لا إله إلا الله".. فكذلك قبول شريعة غير الله معه أو من دونه، والتحاكم إلى شريعة غير الله **. إلا مع الإكراه والإنكار باليد أو اللسان أو القلب كما نص بذلك الحديث الشريف** . كفر وشرك يناقض "لا إله إلا الله".

وإن الكفر بآية واحدة من آيات الله، كالكفر بالقرآن كاملاً ويخرج بها المرء من الإسلام بالكلية.

ولقد انتشرت دعوى أن الشريعة مُطبقة في أعقاب طلب بعض علماء الشريعة للإدلاء بشهاداتهم أمام القضاء في كثير من القضايا الإسلامية، وكان الدفاع يناقش هؤلاء الشهود في قضية الحكم بغير من أنزل الله، وإصرار التيار الإسلامي ــ حينها ــ على تكفير الأنظمة القائمة بناء على ذلك، فكانوا يجيبون بأن الكفر شرطه الجحود، ومادام حكامنا لم يجحدوا ما أنزل الله فهم ظالمون فاسقون فحسب! وهو قول بن عباس ـ رضي الله عنه ــ "كفر دون كفر" وسنتعرض إليه تفصيلاً، ثم طيرت هذه المقولة في الأمة وتناقلتها الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، وهي وإن نفت الكفر إلا أنها أثبتت عليهم الظلم والفسق؛ لأنهم بقيامهم على الحكم بغير ما أنزل الله لا مخلص لهم من أحد هذين الوصفين: الكفر أو الظلم والفسق، ولم يقتنع المسئولون بهذه النتيجة، وكان لا بد من مخرج، ولا مخرج من هذا إلا بادعاء أن الشريعة مطبقة بالفعل، وأن ما يقرب من 95% منها قائم بالفعل، والباقي بصدد التطبيق بعد إعداد المناخ وتهيئة الظروف، وبالتالي لا كفر ولا فسق ولا ظلم!! وبهذا تم تحريف الكلم عن مواضعه، ويُشترى بآيات الله ثمنٌ قليلٌ لقاءَ عَرَض زائل ومتاع قليل ! قال تعالى: **{ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا**

أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ. ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ } [البقرة: 174: 176].

وإن بعض الأنظمة المعاصرة تسلط عملاؤها وسفهاؤها على شرع الله وعلى حملة لواء الشريعة، ولا يألوا جهدًا في السخرية من أحكام الله والاستهزاء بآياته، فإذا دخلت في خصومة مع دعاة الإسلام الذين ينادون بإقامة الدين وتحكيم شرع الله تنادت بحد الحرابة وأحكام البغاة والخوارج ونحوه، لتستحل باسم الإسلام الذي تطارد دعاته، وترد شريعته إرقامة الدماء والتنكيل بالعباد، تحريفًا للكلم عن مواضعه، وتلبيسًا على الأمة، وتصبح الأنظمة وهي في مقام الرد لشريعة الله والمنكل بأوليائه في مقام علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ ويصبح المجاهدون من الدعاة وحملة الشريعة في مقام الخوارج والبغاة!!

وعمومًا قوانين العقوبات المصرية تتناقض برمتها مع شرع الله، أما القانون المدني فقد تم استمداده من أكثر من عشرين تقنينًا من التقنينات الغربية، وهو بشهادة واضعيه (يُمثل أصدق تمثيل للثقافة المدنية الغربية في العصر الذي نعيش فيه) أما عن الشريعة الإسلامية فقد قال عنها: "إن هذا القانون قد جعل للشريعة الإسلامية بعض الاعتبار".

2. شبهة قول بن عباس . رضي الله عنه . "كفر دون كفر".

على الرغم من وضوح قضية الحكم بما أنزل الله، في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع علماء الأمة قديمًا وحديثًا، فإن الأمر يختلط على بعض الناس حين يجدون في كتب الفقه أن من لم يحكم بما أنزل الله لا يكفر إلا إذا كان جاحدًا، ويجدون ابن عباس رضي الله عنه يقول: أنه ليس الكفر الذي تذهبون إليه. إنه ليس كفرًا ينقل عن الملة. كفر دون كفر..

يختلط الأمر عليهم فيحسبون قضية التشريع بغير ما أنزل الله أو الرضى بشرع غير شرع الله داخلة في هذا الحكم: كفر دون كفر. كفر لا يخرج عن الملة.

والذي يقوله الفقهاء عن الحكم بغير ما أنزل الله صحيح ولا شك. فليس كل من لم يحكم بما أنزل الله يعتبر كافرًا. فقد يكون متأولاً. وقد يكون جاهلاً بحكم الله في قضية بعينها. وقد يكون مدفوعًا بشهوة معينة كالقاضي المرتشي الذي يخالف حكم الله في القضية المعروضة عليه بتأثير الرشوة وهو عالم بما يفعل، فيكون عاصيًا فاسقًا ولا يكفر.

فكيف اعتبر مؤمناً وهو لم يحكم بما أنزل الله..؟

السبب أنه ـ مع مخالفته لحكم الله ـ لم يجعل مخالفته شرعاً يَحكّمه بدلاً من شرع الله، ولم يقل إن حكمه هذا بديل يضاهي حكم الله أو يُفضّل على حكم الله. إنما موقفه كالسارق والزاني يخالف في العمل، ولكنه لا يُغّير في الشرع المنزل، ولا يضع بديلاً من عند نفسه لشرع الله.

أما حين يشرع بغير ما أنزل الله فالأمر مختلف تمام الاختلاف.. فهو عندئذ يضع من عند نفسه تشريعًا يحل فيه ويحرم بغير ما أنزل الله، ثم يضاهي به شرع الله، أو يفضّله على شرع الله. وذلك . بإجماع الفقهاء . شرك أكبر مخرج من الملة، لأنه يتعارض مع الإقرار بما جاء من عند الله، وهو المقتضى المباشر. بل المعنى المباشر. لـ "لا إله إلا الله".

3- شبهة: إذا كانت هذه دعوتكم أي: تطبيق الشريعة، فماذا كنا قبلها؟

قام أعداء الإسلام حين جاسوا خلال الديار الإسلامية بتنحية شريعة الله عن الحكم، وحكّموا بدلاً منها شرائع البشر، ثم قالوا للناس: لا بأس عليكم فأنتم مسلمون ما دمتم تصلون وتصومون وتقومون بشعائر العبادة، ثم سلطوا عليهم من الأفكار والمعتقدات والأنظمة ما يصرفهم عن الصلاة والصيام والعبادة، ثم قالوا لهم: لا بأس عليكم فأنتم مسلمون ما دمتم تقولون: "لا إله إلا الله"..

إنه لا إسلام بغير شريعة الله ! ويكفي قول الله تعالى:

{ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً} [سورة النساء: 65].

{ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ } [النور :47، 48].

لا إسلام بغير شريعة الله !

وإن الدين الذي هو عقيدة فقط، أو عقيدة وشعائر تعبدية، دون شريعة تحكم تصرفات الناس في الأرض، لهو دين جاهلي مزيف لم يتنزل من عند الله..

وما من رسالة سماوية كانت عقيدة فقط، أو عقيدة وشعائر تعبدية، دون شريعة تحكم تصرفات الناس في الأرض. وآيات القرآن ذكرت دعوة الأنبياء صلوات الله عليهم.. كل نبي يأمر قومه أن يعبدوا الله ويطيعوا رسوله، ثم يذكر لهم رسولهم ما هم واقعون فيه من انحراف في تصرفاتهم الدنيوية، ويطلب منهم تصحيحها بما يناسب مقتضى إيمانهم بالله، أي بمقتضى الشريعة المنزلة إليهم من عند ربهم.

فالدين كله يعني العقيدة والشعيرة والشريعة كلها سواء !

والذين يطبقون بعض الشريعة، ويعرضون عن سائرها فقد قال الله فيهم:

{ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } [سورة البقرة: 85].

4- شبهة الأقليات "غير المسلمة".

معنى هذه الشبهة بعبارة صريحة أن الأقلية تملك منع الأغلبية من ممارسة دينها ! إنه غير معقول شرعًا ولا حتى عرفًا أن تتخلى الأغلبية عن هويتها وشريعتها وحضارتها طلبًا لمرضاة الأقلية. لا سيما إذا كانت هذه الشريعة أصلاً تضع حقوق الأقليات . أهل الكتاب . ضمن مبادئها.

لقد ظلت الأقليات غير المسلمة تعيش في كنف الدولة المسلمة المطبقة لشريعة الله ثلاثة عشر قرنًا كاملة، لا تشكو، ولا تفكر في الشكوى، ولا تجد مبررًا للشكوى.. والأقليات غير المسلمة لا تضع الدعوى في صورتها الصريحة بطبيعة الحال . وهي منع الأكثرية المسلمة من ممارسة دينها . لأنها لن تجرؤ على ذلك في البلاد الإسلامية مهما وصل استضعاف المسلمين.

إنما ظاهر دعواهم هو تعطيل تطبيق الشريعة فقط، مع بقاء المسلمين مسلمين ! يمارسون "دينهم" كما يشاءون !

وكما ذكرنا تفصيلاً . من قبل . لا إسلام بغير شريعة الله.

لقد وصى الله تعالى الأمة المسلمة بالعدل مع أهل الكتاب، والقسط لهم، وإقامة الروابط الطيبة بينها وبينهم، وجعل الأمة المسلمة مسئولة عن حماية كنائسهم ومعابدهم، وإتاحة الفرصة لهم لأداء عبادتهم فيها، وتركت لهم أمورهم الشخصية تحكمها شريعتهم.

وعمومًا.. إثارة الأقليات . تحت أي دعوى . أمر مقصود به تفجير وضع الدولة من الداخل.

5- شبهة أن الشريعة غير صالحة لهذا الزمان، وأنها عودة للقرون الوسطى؟

معنى هذه العبارة أن الإسلام غير صالح لهذا الزمان، وأنه كان لفترة زمنية وانتهت، وحل مكانه دين جديد هو العلم أو "العلمانية" يتناسب مع مستجدات هذا العصر.. وهذا كفر صريح بالإسلام.

وهو كمن يقول أن الصلاة فُرضت في بيئة صحراوية، في أوقات فراغ كثيرة فجائت خمس صلوات في اليوم، ولقد استجدت الأوضاع وتطورت الحياة فيمكن أن نكتفي بصلاة واحدة في الصباح أو عند النوم.. ورغم بشاعة هذا القول ووضوح افتراءه.. فهو نفس قول من يقول أن الشريعة غير صالحة لهذا الزمان؟ كأنه يقول أن الله ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً . لا يعلم ما قد سيكون في هذا الزمان، وما سيأتي من الأزمان؟!

وكما سبق أن شرحنا أن الشريعة وضعت القواعد والأحكام وأرادت تثبيت ما هو ثابت لن يتغير، وسكتت عما هو متغيير من طرق التطبيق ومستجدات كل عصر.

أما عصورنا الوسطى فلم تكن مظلمة كعصور أوربا المظلمة.. بل كانت فتوحات كثيرة ومليئة بالخيرات، رغم الانحراف الذي حدث في سياسة الحكم والمال، لكن ظلت تخضع لشرع الله وحكمه فهذه بديهية في حس أي مسلم.

6- شبهة الحكم الثيوقراطي أو "الفرد الذي ينوب عن الإله" وهي نفس شبهة "الدولة الدينية والدولة المدنية".

الحقيقة هذه الشبهة أصلها "العصور الوسطى المظلمة في أوربا" فلقد كانت الكنيسة ترهب أتباعها باسم الفرد الإله، وتبيع لهم الجنة، ولا غفران لأحد إلا من خلال أحبارهم ورهبانهم، وقالت الكنسية عن الامبراطور ـ في عصورها الوسطى ـ أنه ينوب عن الإله في الأرض.. ولما احتكت أوربا بالمسلمين من خلال جامعات الأندلس، والحروب الصليبية، والتجارة، اكتشفوا حضارة إنسانية ربانية جديدة، واكتشفوا علومًا تجريبية، وتطورًا في الحياة أرقى بكثير من ظلامهم. فعابوا هذا الحكم "الثيوقراطي" وهو لا شك معيب.

فكيف يُلصق أحد هذه الشبهة بالشريعة وبحكم الله؛ وهذه الشريعة هي التي أظهرت عيوب النظام "الثيوقراطي"؟!

كيف والشريعة هي التي تقول: أن السيادة فقط لشرع الله، وأن السلطة للأمة..

وأن الحاكم على الأمة يقوم على شرطين: **الأول**: أن يقوم بحكم الله، وكل الناس تحت حكم الله سواء، حتى ولو كانت فاطمة ــ رضي الله عنها ــ بنت محمد صلى الله عليه وسلم "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطع محمد يداها".

والثاني: أنه يأتي بمشورة الأمة واتفاقها عليه، وأنها رقيبة عليه، ومحاسبة له، وتعزله إن قصر في القيام بمهامه. وهذه من ثوابت الشريعة الإسلامية التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان.. أما المتغير: فهو كيف تختاره،

وكيف تراقبه، وكيف تحاسبه، وما هي مدة ولايته..الخ؟ وهي اجتهادات حسب طبيعة كل عصر وظروفه ومستجداته.

7- شبهة آيات الأحكام في القرآن حوالي 200 آية "هكذا قالوا"، ووجود مذاهب إسلامية كثيرة؟

وهي دعوة لزحزحة شرع الله عن دائرة المحكم إلى دائرة المتشابه، وإخراجه من موضوع الإجماع إلى مواضع النزاع، ثم استدراجه إلى الحديث عن تفصيلات عملية، فيشنع عليه بالقصور وعدم الأهلية.

إن رفض تحكيم شرع الله يعني: رفض الإسلام والخروج من الملة، أما الاجتهادات الفقية فهو جهد بشري، ويوجد فيه الآن تفصيلات ومشروعات تطبيق عظيمة، وتفاصيل قوانين إسلامية موجودة في كثير من مجامع البحوث والهيئات الإسلامية وتراعي سعة المذاهب الفقية، وتنوعها، وطريقة عمل القضاء كذلك.. لكن هذا ليس موضوعنا الأساسي، موضوعنا الأساسي هو الخطوة الأولى وهو العقيدة والإيمان ودونه الكفر، وهو الأمثال لشرع الله ابتداء.

والشريعة: **هي كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية**.. وهي ليست مجرد أحكام أو حدود قانونية (كحد السرقة، والزنا...الخ). وبالتالي فالأمر ليس مجرد أحكام.. فالشريعة تضع المبادئ الثابتة كما ذكرت في بعض سمات النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على سبيل المثال، وما ذُكر من أحكام . في الكتاب والسنة . فقد أرادت له الشريعة الثبات.. وأما ما ينبثق عن ذلك من قوانين وتطبيقات فهي وظيفة الفقه الإسلامي.. ولقد ذكرت الفرق بين الشريعة والفقه.. فالشريعة: من صنع الله، والفقه: من صنع البشر. فعندما يدعو مسلم لتطبيق الشريعة، ويسأله أحد: أي مذهب ستطبق؟ نقول: إننا نطبق الصورة التي أرادها الله تعالى لتنظيم كل حياتنا وهذه هي الشريعة.. وإننا لا نتعصب لمذهب أو فقه، فنحن نريد تحقيق الحق والعدل الرباني بالقيم والموازين الربانية. وعن كيفية التطبيق سنتعرض لها لاحقًا إن شاء الله.

8- هناك نماذج سيئة لبعض دول تدعي تطبيق الشريعة وتعاني فساد ومشكلات؟

هذا القول معناه إحدى أمرين.. **الأول**: أن تطبيق الشريعة مشروط بوجود تجربة ناجحة. **والثاني**: أن هذه الدول هي النموذج المطلوب وفسادهم ومشكلاتهم يلحق بالشريعة !

وكلا الأمرين مردود.. **فتطبيق الشريعة**: ما هو إلا تحقيق العبودية لله والاستسلام أو الإسلام لحكمه وشرعه ابتداء.

والنموذج لنا: هو قول النبي صلى الله عليه وسلم: **{ عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ }** (رواه الإمام أحمد) ويقصد النبي صلى الله عليه وسلم في سنة الخلفاء الراشدين: سياستهم في الحكم والمال.

ولإن كانت هناك نماذج . خلال التاريخ الإسلامي والواقع المعاصر. انحرفت قليلاً أو كثيرًا أو أشركت مع شريعة الله شرائع أخرى أو تركت الشريعة جملة، فيتسمى كل أمر باسمه.. يتسمى الانحراف: "انحرافاً" والشرك: "شركاً" والكفر: "كفراً".

9- شبهة "لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين" أو "الدين لله والوطن للجميع".

وهذه الشبهة هي أصل العلمانية.. التي نشأت بعد ثورة على "الحكم الثيوقراطي" ومساوئه وجرائمه الذي كان في أوربا في عصورها الوسطى المظلمة، وانتهت إلى تحييد الدين عن مناشط الحياة المختلفة وجعله عقيدة روحانية في ضمير الفرد، وفي أحسن أو أقصى أحواله عبادات وطقوس في دور العبادة.. وليس له من قريب أو بعيد أي علاقة أو فكرة أو تصور أو رأي بالحياة سواء أكانت سياسية أو أي مناشط أخرى للحياة. ولكن هذه أوربا وتلك ملابسات وظروف دينها وعلمانيتها، ما للإسلام وهذا القول أم هو ترديد للأقوال بلا فهم ولا تدبر؟!

إن الإسلام دين السياسة والاقتصاد والاجتماع وكل مناشط الحياة في عالم المادة والروح.. في عالم العقيدة والتصور.. وفي عالم الشعائر والشرائع. والإسلام هو ما شرعه الله لتنظيم كل شؤون الحياة البشرية.

فالدين لله والوطن لله.. **{ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }** [الأعراف : 54].

فالدين لله والوطن لله.. **{ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }** [الأنعام : 162].

فالدين لله والوطن لله.. **{ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ}** [سبأ: 22].

ولكن يجدر بنا هنا أن نشير إلى أمرين.. **الأول:** موضوع "الإسلام السياسي" وهذا المسمى ليس له أصل في الإسلام، فالإسلام هو الإسلام لا يُضاف إليه شيء يعرّفه أو يصنفه، مثل المسلم تمامًا.. المسلم مسلمًا بلا أي إضافات أخرى تحدد تعريفه: **{ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ}** [الحج : 78] وفي الحديث الصحيح: **"تَسَمَّوْا بِاسْمِ اللَّهِ الَّذِي سَمَّاكُمْ عِبَادَ اللَّهِ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ"** [رواه أحمد] ويجب ألا يقبل مسلم أن ينشأ هذا المصطلح . الإسلام السياسي ــ في مجتمعه لأنه يوجد غاية خبيثة من وراءه.. مَن يضع هذه التصنيفات والمسميات للإسلام، هي المؤسسات البحثية الغربية، التي تُقسم المهتمين بشأن الإسلام لا سيما الحركات الإسلامية إلى فئات وجماعات ورايات وتبحث عن الثغرات التي تدخل منها في إطار حربها الشديدة على الشريعة فهي تعتمد مصطلحات دقيقة

جـدا، كـأن يـتم التفريـق بـين "المسـلم"، "الإسـلامي"، "الراديكـالي"، "المسـلم المعتـدل"، "الإسـلامي المعتـدل"، "المتطرف"، "المسلم الليبرالي"، "المعتدل المقنّع"، "دول القلب"، "منطقة الجاذبية"، "دول الأطراف"، "المتصوفة"، "التقليـديين"، "السـلفيين"، "الوهـابيين"، "العلمـانيين"، "الدبلوماسـية العامـة"، "حـرب الأفكـار"، وغيرهـا مـن المصطلحات التي تستخدم في قواميس المخابرات وأجهزة التلاعب بالرأي العام والدعاية والإعلام.

ومن ضمن هذه المؤسسات "مؤسسة راند" والتي تتبع لوزارة الدفاع الأمريكية، وبها كبار الباحثين في كل المجالات، ولقد أصدرت في السنوات السابقة العديد من الدراسات عن الحركات الإسلامية منها: "الإسلام المدني الديمقراطي.. الشركاء، الموارد، الاستراتيجيات" عام 2004 وأخطرها تقرير عام 2007 "بناء شبكات مسلمة معتدلة" وهي تضع خارطة طريق لاختراق الحركة الإسلامية نفسها، وللأسف نجحت في بعض ذلك بالفعل! وسنتعرض بالتفصيل لذلك لاحقًا.

الثاني: أن بعض تيارات الحركة الإسلامية قامت بدور كبير في تأصيل معنى: "لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين" ! نعم أصلّت للعلمانية في حياتنا.. عندما قدّمت الدين للناس عبارة عن أذكار وعبادات ومناسبات.. وتجاهلت تمامًا حياتهم الواقعية وتجاهلت المشكلات التي تعصف بالمجتمع.. وتجاهلت قبل هذا وذاك قضية قيام الإسلام نفسه؛ بقيام شريعته في حياتنا.

10- شبهة "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" كما في دستور مصر.

تقول المادة الثانية من دستور 1971 والمعدل سنة 1980، والمكررة بنصها بلا أي تعديل في الدستور الجديد "النسخة النهائية" (نوفمبر 2012): "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع".

يدور جدل شديد حول هذه المادة، وكان هذا الجدل أحد أسباب عمل هذه الورقة التي بين يدي القارئ، لتوضيح الأمور الواضحة والبديهية التي يُفترض أن تكون في حس أي مسلم.

فكيف كان الحال في ظل هذه المادة؟

للقانون في مصر مصادر مادية، ومصادر رسمية، فأما المصادر المادية فهي التي تغترف منها مادة القانون، وهي متعددة ومتنوعة، ولا تفيد هذه المصادر في معرفة ما إذا كانت هناك قاعدة قانونية أم لا، لأن القاعدة القانونية لا تعتبر إلا إذا توفر لها عنصر الإلزام الذي يضيفه عليها المصدر الرسمي.

فالمصادر الرسمية هي التي يستمد منها القانون إلزامه، وسطوته وسلطانه.. والمصادر الرسمية للقانون المصري هي:

- التشريع (القانون الوضعي).
- العرف.
- مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مبادئ القانون الطبيعي.
- قواعد العدالة.

وليست هذه المصادر على درجة واحدة من الأهمية، فالتشريع هو المصدر الأساسي السابق في أهميته، في حين أن المصادر الأخرى لا تعدوا أن تكون مصادر ثانوية احتياطية لا يلجأ إليها إلا إذا سكت التشريع عن حكم النزاع.

فالمشرع الوضعي يوجب على القاضي أن يعمل نصوص القانون الوضعي فيما يعرض عليه من وقائع، فإن لم يجد عمل بالعرف، فإن لم يجد بحث في أحكام الشريعة الإسلامية، فإن لم يجد فقواعد العدالة والقانون الطبيعي. [مدخل دستوري . سيد صبري، نظرية القانون . فؤاد عبد الباقي].

فالتشريع الوضعي يشغل مكان الصدارة بالنسبة للمصادر الأخرى، والأغلبية الساحقة من القواعد القانونية ترجع إليه، إذ قد تقلص ظل المصادر الأخرى حتى أصبحت أهميتها بالغة التفاهة ـ حسب تعبير د/ سيد صبري ـ واقتصر دورها على سد النقص في التشريع عن حكم النزاع المعروض أمام القاضي.

على أن القاضي إذا عرض عليه نزاع معين وجب عليه أن يبحث في نصوص التشريع فإذا وجد بينها نصاً يسري بلفظه أو بروحه على الحالة المعروضة عليه التزام تطبيقه وما كان له أن يلجأ إلى المصادر الأخرى.

فقد نصت المادة الأولى من القانون المدني على ما يلي، تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها في لفظها أو في فحواها، فإذا لم يجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يجد فبمقتضى الشريعة الإسلامية، فإذا لم يجد فبمقتضى القانون الطبيعي وقواعد العادلة.

مثال: في أحد القضايا أسس الدفاع عمله على الدفع بعدم الدستورية لأن نصوص القوانين مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تعتبر المصدر الرئيسي للتشريع وفقاً لأحكام المادة الثانية من الدستور الصادر عام 1971، والمعدلة عام 1980... فماذا قالت المحكمة في ردها على ذلك؟

جاء في رد المحكمة: رداً على هذا الدفع، فإن المحكمة تشير بادئ ذي بدء إلى ما هو مستقر من أن قواعد التفسير للنصوص تأبى تأويل النص أو تحميله أكثر مما يحتمل إذا كان واضحاً لغوياً فعبارة "المصدر الرئيسي للتشريع" **لا تمنع لغوياً وجود مصادر أخرى للتشريع**.

{ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } [سورة البقرة: 85].

أعود وأكرر في هذه المناسبة، إن الشريعة ليست مجرد أحكام بل هو كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية، ولا يمكن تناول بعضه وترك بعضه فالشريعة تعمل متناسقة ومتكاملة لتحقيق الخير والحق والعدل الرباني لكل الناس.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ } [محمد 7: 9].

***

كيفية تطبيق الشريعة؟

{ قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } [الأنعام:162]

كيفية تطبيق الشريعة؟

تطبيق الشريعة ليس هو تغيير نص في الدستور من كلمة "مبادئ الشريعة" إلى "أحكام الشريعة".

تطبيق الشريعة ليس مجرد راية سياسية يرفعها حزب أو جماعة لاستمالة قلوب الناس لحزبه أو جماعته.

تطبيق الشريعة ليس هو ملاحقة الناس لتطبيق الحدود عليهم بصورة عشوائية.

إن قيام الشريعة في حياتنا يعني أول ما **يعني** تحقيق عبوديتنا لله عز وجل، وتحقيق معنى "لا إله إلا الله محمد رسول الله" في حياتنا. وبدونها لا تتحقق تلك العبودية لله.. إذن فهي "راية التوحيد" وليست "راية سياسية لحزب" أو أي مسمى آخر!

ثم **يعني** بعد ذلك . لا قبله . قيام حضارة ربانية بدلاً عن تلك التي انهارت من قبل.

يعني أننا سنعود نحمل راية الإسلام من جديد لكل العالم.

يعني أننا سنضع حلولاً جذرية حقيقية لكل مشكلاتنا وتخلفنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعلمي والعسكري والدولي.

يعني أننا سنتحرر من الخضوع للقوى الاستعمارية الكبرى.

يعني أننا سنقدم نموذجًا جديدًا للبشرية المنكودة الآن، التي لطالما انتظرت هذا النموذج، بعدما أفلست الحضارة الغربية القائمة الآن في مجال القيم والأخلاق.

لقد كانت . ومازالت . الحرب شرسة لا هوادة فيها على قيام هذه الشريعة، ولما قامت الحروب الصليبية ثم تبعها الاستعمار الغاشم لكل بلادنا الإسلامية، كان يعرف أن هذه الشريعة ونظام الحياة القائم عليها، يمثل أكبر عقبة أو هو العقبة الوحيدة في طريق بسط سيطرته وفكره وفلسفته وحضارته وانتاجه على بلادنا، فظلت هذه الحرب قائمة حتى هذه اللحظة، لأنها نقطة البداية لقيام الإسلام من جديد، ولقيام حضارة ربانية أخرى، غير الحضارة الغربية ذات القطب الواحد والنموذج الأوحد للعالم.

ودخل الاستعمار علينا من كل باب يحول بيننا وبين قيام شرع الله ودينه من جديد..

في الغزو العسكري والإحتلال المباشر.

في سرقة ثروات الأمة، ونقلها لحساباتهم في الخارج.

في الغزو الفكري، ونشر أفكار تناقض الشريعة وتصورها عن الإنسان والكون والحياة باسم العلم.

في الاستبداد السياسي الذي يحكم بلادنا الإسلامية، ويفكك ويدمر البنية النفسية والأخلاقية والاجتماعية لدى شعوبنا.

في احتكار السلع الاستراتيجية، ومنع بلادنا من الاكتفاء الذاتي.

في احتكار التسلح العسكري، ومنع بلادنا من انتاجه إلا ما يبيعنا إياه.. حتى يصدأ لنشتري من جديد!.

في احتكار العلوم، ومنع قيام قاعدة علمية حقيقية تمثل نهضة لبلادنا التي تتسول كل شيء.

في الغزو الإعلامي الذي يدخل كل بيت من كل طريق، ليفرض نمط الحياة واستهلاك كل ما تنتجه الحضارة الغربية من سلع وفكر وخبل.

في شراء الذمم، والأقلام والعقول.. ليخرج من بني جلدتنا ويتكلم بلساننا يقول قولهم، وينفذ فعلهم.

... **{ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ }** [البقرة : 217].

ولكن يبدو في نظري أن كل ما فعلوه هين أمام ما فعله الدعاة والمشايخ عندما تهاونوا في الوقوف أمام هذه الفتنة والتصدي لقضية الشريعة على أنها قضية عقيدة أصل ومعنى وطريق حياة.. فهانت في حِس الناس كذلك.

وصارت دعوتهم.. كلمات في المناسبات، أو عظة تبكي العيون، أو فتوى في دماء الحيض، ولا يهتز لهم قلب وإن كانت دماء المسلمين تجري أنهارًا في جوارهم.. باختصار موظف قطاع عام، وانتشرت الفضائيات والبرامج والقنوات الدينية فصار موظف قطاع خاص.

هؤلاء العلماء والمشايخ والدعاة كان منوطًا بهم أن تكون الشريعة قضيتهم الرئيسة بل قضيتهم الوحيدة.. لأنها الأصل الذي يقوم عليه كل الفروع، كان منوطًا بهم أن تكون هذه دعوتهم في كل مناسبة وكلمة وموقف وطريق.. شرع الله حق الله على العبيد، وأصل أصول التوحيد.. هذه نقطة بدء لا يمكن بدء أي طريق من دونها ثم بعد ذلك . لا قبله . شرع الله بداية الانطلاق والتحرر من الاستبداد والظلم والطغيان وهيمنة القوى الاستعمارية علينا، شرع الله بداية التحرر من التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعسكري..الخ.

هذه هي القضية الرئيسية.. بل القضية الوحيدة، وما من مُصاب أصاب هذه الأمة في تاريخها وحاضرها إلا بسبب التقصير في قضية الشريعة.

في عجالة سأتكلم عن الفقه الإسلامي، ليكون مدخلاً لكيفية التطبيق:

يحب أن نفرق بين نهرين عظيمين في الفقه الإسلامي ! نهر العبادات ونهر المعاملات . وإن يكن هنالك ارتباط وثيق في طبيعة العقيدة الإسلامية بينهما جميعًا . فالفقه الخاص بالعبادات أكثر ثباتًا واستقرارًا، لأنه يتعلق بشعائر تعبدية لا تتأثر بتوالي العصور والأجيال، وأما الفقه الخاص بالمعاملات، فهو أكثر تطورًا، لأنه أشد تأثرًا بالحاجات البشرية المتجددة التي لا تستقر على وضع معين، بحكم تشابك العلاقات، وتغير الأحوال، وبروز أوضاع وعلاقات اجتماعية جديدة لم تكن من قبل في الحساب.

لقد استمر نمو الفقه الإسلامي وتطوره إلى نحو القرن الثامن الهجري، وكان نموه وتطوره متابعًا لنمو المجتمع الإسلامي وتطوره كذلك. وملبيًا لحاجاته المتجددة حسب بروز تلك الحاجات؛ لأن الشريعة الإسلامية كانت هي التي تحكم المجتمع وتصرفه في معظم شئونه.

وأقول في معظم شئونه . لا في جميعها . لأن سياسة الحكم وسياسة المال قد انحرفت قليلاً أو كثيرًا عن مبادئ الإسلام وأصول الشريعة، منذ بدأ الملك العضوض على يد معاوية، وانقضت أيام الخلافة الرشيدة.

ومهما تكن هذه الانحرافات جزئية في نشأتها، فقد أخذت تعظم شيئا فشيئًا، وأخذ ظل الشريعة السمحة يتقلص شيئًا فشيئًا كذلك عن نواح من نشاط المجتمعات الإسلامية، وشيئًا فشيئًا كان نمو الفقه الإسلامي يتقلص كذلك عن هذه النواحي، بينما يستمر هذا النمو ويزداد في النواحي الطليقة التي تركت الحكومات المنحرفة للناس والفقهاء أن يتحدثوا فيها...

ومن هنا نشأ ذلك التضخم في فقه العبادات في تلك العصور وذلك الانكماش في فقه النظم الاجتماعية، لأن مجال العبادات كان هو المجال المأمون الذي لا تؤذي فيه الثرثرة؛ بل ربما تفيد لأنها تشغل أذهان الرعية بالجدل الفقهي عن مناقشة الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في تلك العصور !

لقد كانت وظيفة الفقه الإسلامي هو توضيح كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية، وفق ظروف العصر ومستجداته.

ولقد توقف الفقه الإسلامي منذ القرن الثامن الهجري، وصار الناس من بعده يستخدمونه ويستهلكونه وينشئون مذاهب وجامعات وحملة الدرجات العلمية فيه، وهو ما كان إلا وسيلة لتحقيق غاية إقامة الشريعة ومبادئها وأحكامها في العصر الذي كان فيه هذا الفقه.

وصار العالِم والشيخ والداعية هو من يحفظ ويعلم هذا الفقه..!! وما هذه بوظيفة الشيخ والداعية والعالِم إن وظيفته الحالية قضية واحدة لا تتزحزح ولا يوجد قضية أخرى تحل محلها أو تشاركها اهتمامها، وهي إعادة

مكانة الشريعة في العقيدة الإسلامية، وإنها **"راية التوحيد"** وإنها المعنى المباشر لـ شهادة "لا إله إلا الله محمد رسول الله".

فإذا اكتمل في حِس الناس تلك الدعوة، وصارت مطلبًا عامًا أدرك الناس حقيقته وقيمته وأهميته.. فقد اكتملت (**الخطوة الأولى**) وهذه هي الرسالة التي يجب أن يحملها كل مسلم، وهي الدعوة إلى رفع "راية التوحيد" بإقامة شرع الله في الأرض.

ثم تأتي (الخطوة الثانية): وهو الفقه الجديد الذي يتناسب مع ظروف العصر ومستجداته، والذي يُوضح كيف تقوم هذه الشريعة، التي هي في أصلها حق الله على العبيد.. وأصل أصول التوحيد.

وهذا الفقه ليس هو فقط ما يطلبه المشايخ والعلماء في كتب الفقه الموجودة في المكتبة الإسلامية، هي مفيدة ولا شك.. ولكن ظروف عصرنا فرضت علومًا أخرى جديدة، لو قُدر للفقه الإسلامي ألا يتوقف عند القرن الثامن لوجدنا إبداعات فيها.. ولكن للأسف توقف الفقه، وصار العلم في بلادنا حفظ الحواشي والمختصرات وأقوال العلماء والتكاثر بالكتب وحمل الدرجات والشهادات.

وهذا الفقه الجديد الذي أقصده، هو جوانب العلوم التي قصرنا فيها، ولا مجال لفقه الحياة بدونها.. وهي شاملة علوم كثيرة لا تندرج تحت الفقه الحالي بل تندرج تحت العلوم "الإنسانية" و"الواقعية".. تلك العلوم التي نفتح عقولنا للغرب ليضع لنا فيها روثه الفكري، وليُغيّب عنا رؤية الواقع والحياة سواء من خلال التجارب والأحداث أو من خلال المفاهيم والتصورات.

إننا لا نرفض العلوم الغربية جملة، ولكن نرفض الأصل الذي تقوم عليه، ونرفض كذلك نوعية ما يُصدر إلينا من بقايا علومه الرديئة التي لا تفيدنا بشيء بينما هو يحتفظ بالعلوم الحقيقية وأسرارها.

لقد وُجدت علوم كثيرة لإدراك الحياة وفهم الواقع، فلم يعد تلك الصورة السهلة البسيطة للمجتمعات والحياة، بل تشابكت الحياة وصارت مستجدات وتطورات يَصعب معها على الإنسان أن يُدرك الواقع بمجرد النظر إليه.. ولا سبيل لأي فقه من دون إدراك الواقع والحياة، وبالتالي أدخلت هذه العلوم نفسها على الفقه الإسلامي لأنه سيظل الوسيلة التي ستُبطق بها الشريعة الإسلامية التي هي حق الله على العبيد.. وأصل أصول التوحيد.

ومن هذه العلوم..

علوم الوحي: وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

علوم مقاصد الشريعة: وهي العلوم التي عنت بمقاصد الشريعة وغايتها وأهدافها ومبادئها وأحكامها.

علوم الخلافة الراشدة: وهي التي توضح سياسة الحكم والمال في فترة الخلافة الراشدة حيث سُنتهم منهج وطريق، وما هي السمات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الفترة، وكيف تعود من جديد؟

علوم المذاهب الفقيه: وهي العلوم التي تتناول المذاهب الفقهيه وكيف نشأت وظروف نشأتها السياسية والاجتماعية والحضارية؟ وهي علوم يتناولها الفقيه للفهم والدراسة وليس للتقليد.

علوم الصياغة: وهي التي تُقرب مفاهيم ومقاصد الشريعة بطريقة يسهل فهمها لدى كل مسلم، وهي التي تشرح كيف تُصاغ الأحكام والمبادئ والأهداف والغايات لشرع الله إلى قوانين يُعمل بها في مجالات الحياة المختلفة وفي المحاكم.

العلوم السياسية: العلوم السياسية بكل أنواعها، نعم العلوم السياسية.. السياسة التي صارت كلمة مُحرمة على طالب العلم الشرعي! ما له والسياسة إن وظيفته أن يحفظ الحواشي والمختصرات، ويُفحم الطرف المخالف في قضية فقهيه اختلف فيها علماء القرن السادس أو السابع. ولعل العجب هنا يزول عندما تجد قامة كبيرة في العلم، يتكلم في أمور الحياة السياسية ببلاهة البلهاء، وعبث الصبيان.. لأنه ببساطة جاهل فيها. ولكن المصيبة الكبرى أن يكون خلفه تيار كبير من الأتباع يعتبرونه قامة في كل شيء، رغم أنه محدود العلم، ومحدود الإدراك لا لعيبٍ في نشاطه أو ذكائه.. ولكن لأنه يرى الأمر.. حفظ كتب السابقين وإلقائها على مسامع الحاضرين.

وعموماً العلوم السياسية: هي التي تُوضح التركيب السياسي لكل دولة من دولنا، ومن الدول الاستعمارية.. وتوضح كيف تُدار الأمور؟ وكيف يحكم الرؤساء العالم الآن؟ وكيف يحكمون ويتحكمون في شعوبهم؟ وتركيبة القوى الدولية. كيف ينشأ الاستبداد؟ مما تتكون النظم السياسية في العالم؟ كيف تتحقق الفاعلية والإيجابية للأمة في مشاركتها السياسية، وقيامها بإدارة شؤونها؟... الخ.

علوم القوة: وهي التي توضح القوة بأنواعها وأذرعها ومداها وأثرها على الأرض، وفي علم السياسة: السياسة تتعامل مع القوة على الأرض وليس مع الحق والعدل والمنطق. ومعرفة مكامن القوة، وأثرها، وكيف تتغير من واقع لآخر، ومن دولة لأخرى، وكيفية التعامل معها حسب الواقع والظروف المحيطة، تمهد الطريق لمحاولة تكييف القوة والسياسة لخدمة واقع الشريعة، وكيفية قيامه.

علوم إدارك الواقع: التي توضح كيف تقرأ الواقع وتحلله وتخرج بفكرة واضحة ناضجة متكاملة عنه، وبواعث العمل والغضب والسكون والحركة فيه، وما مدى تشابك العلاقات والقوى والطبقات الاجتماعية فيه؟ وكيف تقرأ الواقع من حيث هو واقع لا من حيث الخيال ولا من حيث الأمنية؟

العلوم الاجتماعية: التي توضح على أي أساس تقوم هوية المجتمع الحالي وتركيبته البشرية وخصائصها ومدى متانة بناؤه؟ وما هي أمراضه، وعوامل صحته وانهياره؟ ما هي بواعثه، وأفكاره، واهتمامته، وأشواقه،

وآلامه، وطموحاته؟ ما هي صفات المجتمع عندما يدور في فلك الأفكار، وعندما يدور في فلك الأشخاص، وعندما يدور في فلك الأشياء؟..الخ.

علوم الاستبداد: كيف ينشأ؟ أثره في النفس والمجتمع؟ كيف تتعافى منه النفس، وكيف تحرر منه الجماعة؟ دور المجتمع المستعبد والمستبد به في إعاقة عملية التحرر والإنقاذ؟ الطبقات الفاسدة والشاذة التي تنشأ في المجتمع نتيجة الاستبداد؟ طبقات المجتمع الواقع تحت الاستبداد؟ الإفراط والتفريط في شخصية الفرد المستبد به؟ الأمراض النفسية والاجتماعية الناشئة عن الاستبداد؟ المقارنة التاريخية في الحضارة الإسلامية بمراحلها (الراشدة . العضوض . الجبرية). المقارنة الحالية والمستقبلية بين واقع المجتمعات الإسلامية المستبد بها والغربية مع مراعاة الهوية الحضارية لكل منهما. نقطة البداية في مجتمع الاستبداد؟

علوم السنن الربانية: وهي سنن الله في عالم الشهادة، كسنة الاستخلاف، وسنة الاستضعاف، وسنن النصر، وسنن التمكين... الخ.

علوم قيام الدول وسقوطها: وهي التي توضح مكامن القوة في كل دولة، وكيف تقوم الدول، وكيف تستمر، وكيف تنهار، ومتى تنهار، وما يترتب على ذلك في الجغرافيا السياسية والتركيبة الدولية؟

العلوم المؤسسية: وهي التي توضح كيف تقوم المؤسسات، وتؤثر في بيئة معينة وفق نشاطها، وحركتها، ومدى تأثيرها على الأفراد والمجتمعات.. سواء مؤسسات الدولة أو مؤسسات تتبع هيئات وأفراد.

العلوم النفسية: التي تحلل الإنسان وتركيبه النفسي والفكري والعاطفي.. وفي أي مراحل الإنسانية يقف؟ وكيف تؤثر فيه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكيف تترك انطباعها عليه؟ وما الفرق بين العلوم النفسية التي تقوم على أساس أن الإنسان مخلوق متفرد، وخليفة في الأرض ذو هدف ورسالة، وبين التي تقوم على أساس أن الإنسان حيوان من قسم الثديات من الناحية البيولوجية، وحيوان ناطق أو مفكر من الناحية الفلسفية، وتصور كل منهما عن الإنسان والكون والحياة؟

العلوم الفكرية: التي تُوضح المناهج الفكرية المعاصرة والسابقة، وما بواعثها، وكيف تؤثر في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؟ كيف يتم الغزو الفكري، وكيف تتم عملية غسيل العقول؟ كيف تنشأ الفجوة بين الفكرة وكيفية تطبيقها؟ وكيف يمكن أن يتحول حامل الفكرة إلى عقبة في طريق تطبيقها؟

العلوم الحضارية: التي تضع طريق وترسم منهج واستراتيجية لإعادة بناء الحضارة الربانية التي انهارت في الأندلس، والتي تستعيد أهداف الرسالة الإسلامية العالمية.

العلوم الاقتصادية: التي تُوضح المدارس الاقتصادية على مستوى العالم، ومدى تأثيرها وخطورتها على اقتصاد بلادنا الإسلامية، وكيف يدور المال دورته في هذا العالم؟ وما هو المخرج لنا للخروج من الهيمنة والتبعية والاستذلال للدول الكبرى؟ وكيف يتحقق النظام الاقتصادي الإسلامي في هذه البيئة العالمية؟

العلوم الاستغرابية: وهي التي تدرس الغرب، وحضارته، ونشأته الحديثة، وتعرف أفكاره، ومبادئه، وحروبه، واستعماره، وما يفكر فيه، وما هو المستقبل الذي يريد؟

العلوم الاستشراقية: وهي العلوم التي يرانا الغرب من خلالها، كيف يرانا؟ كيف يهددنا؟ كيف يحاول التحكم فينا؟ كيف تؤثر تلك العلوم في حياتنا؟... الخ.

العلوم الإعلامية وفنون التأثير: وهي التي توضح كيفية تسويق الأفكار، ومدى تأثير الإعلام في صياغة العقل والفكر والشعور.

العلوم السامرية: والسامري: هو الذي صنع لبني إسرائيل . بعد أن نجاهم الله من بطش فرعون بمعجزة عبور البحر. صنم "عجل" ليعبدوه وفيهم اثنين من أنبياء الله ! وهذه العلوم متخصصة في كيف تنشأ الأصنام؟ وليست هي أصنام الحجر والخشب، فلربما أصبحت هذه طريقة مكشوفة في معرفة الصنم، ولكن صارت هناك أصنام فكرية ونفسية وواقعية كثيرة.. والعناية بدراستها شيء مهم للغاية، فيكاد يكون لكل فكرة صحيحة عشرات الأصنام في طريقها، وعشرات من السامريين الذين يحوّلون الناس عن الحق والصواب.

العلوم الاستراتيجية والتكتيكية والإدارية: وهي كلها علوم وظيفية توضح كيف تحول الفكرة إلى واقع أو منتج حضاري ثم كيف تُديره وتحافظ عليه وتطوره وتعيد انتاجه وتجعله فكرة عالمية.

العلوم المستقبلية: وهي التي تستشرف المستقبل، وتضع له رؤية وغاية، وتستبق الأحداث، وتصنع الفعل، وتصنع رد الفعل.. الخ.

العلوم التاريخية: وهي العلوم التي تدرس قيام الدولة الإسلامية أول مرة، ومراحل التاريخ الإسلامي وتاريخ الحضارات، وعوامل وسنن قيامها وانهيارها.. الخ.

وكل هذه العلوم وما يستجد منها، ما هي إلا **أدوات** الفقيه والشيخ والعالِم والداعية الجديدة التي يستخدمها في رؤية الواقع للوصول إلى كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية: التي هي: **كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية**، ويقوم بمقاصدها ويحقق أهدافها في هذا الواقع.

وغياب هذه العلوم عن الفقيه يحوله إلى جاهل أو بمصطلح العامة "درويش" يتلاعب به أصحاب النفوذ والسلطان ويستخدمونه لخدمة أوضاعهم وأهدافهم.. وهذه أشد جريمة وأخطرها في قضية الشريعة، أخطر من

كل الغزو الاستعماري.. لأنه في حس الناس يظل الشيخ الذي يقول كلمة الله وكلمة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولأن الشريعة قضية عقيدة، فإن أي عبث بها يَمس معتقد المرء وإيمانه في الصميم. فلا أدنى تهاون . من أي نوع . فيها.

ويجدر بي هنا أن أشير إلى قضية يعتصر قلبي لها، وهي قضية الجهاد والمقاومة.. أغلب حركات الجهاد والمقاومة التي انطلقت لتحارب المستعمر، واتباعه.. تنطلق بكل قوة وعزم وبأس شديد تفتك بالعدو . رغم ضعف الإمكانيات والعتاد والخبرات . وتقدم بطولات رائعة، وعزيمة قوية جدًا، وغالبًا تنتصر حركات الجهاد والمقاومة، وتقدم التضحيات والبطولات بلا حساب.. تنتصر في المجال "العسكري" وإلحاق الهزيمة بالعدو، ثم تنهزم هزيمة نكراء . للأسف . في المجال "السياسي والاجتماعي والإعلامي".. فبعد تحقيق النصر العسكري الباسل والرائع، يأتي أحد من خلفهم ليسرق هذا النصر على طبق من ذهب.. ويحولهم إلى "أهل العنف والإرهاب" ويذهب بهم إلى غياهب التاريخ أو غياهب السجون! "الجهاد السياسي والاجتماعي" ساقط الذهن من حساب حركات المقاومة، ولا تجيد استخدام تلك "القوة الناعمة" والتي هي المرحلة التالية من . "القوة الغاشمة" . الجهاد العسكري. فحتمًا سوف تنتهي "المرحلة العسكرية" لتنتقل إلى "المرحلة السياسية" والجهل بها وبعلومها يُضيع عليها النصر، والتضحيات، والدولة.. وما "ثورة سوريا" منا ببعيد.

ولم أقصد بذكر تلك العلوم، أن يفقهها جميعًا المرء جملة وتفصيلا . إن فعل فهو خير عظيم . ولكن ما أقصده هو أهمية كل جانب من هذه العلوم ودوره في عملية الفقه والفهم والتطبيق، وكلٌ يُطلب في علمه بصورة متناسقة في حركة ربانية تدور مع الكتاب حيث دار، لا مع الشيخ أو الحزب أو الجماعة.. وتنطلق تدعو الناس إلى قيام دين الله في الأرض، بإقامة شرعه.. وفق فقه إسلامي حقيقي يفقه حقيقة الدين والناس والواقع والحياة.

والفقيه هو كالطبيب العام الذي يفهم كيف يعمل جسم الإنسان، فيدرس الطبيب الجهاز (العصبي . التنفسي . الهضمي . العظمي . التناسلي . الغددي . العضلي . المناعي..الخ) ثم يدرس حالات الصحة والمرض والعلاج وكيف يكون العلاج مناسب للمريض، وكيف يختلف من مريض لآخر، وكيف يؤثر في المريض..الخ. فلا يتعامل مع جسم الإنسان دون أن يفقه كل هذه الأجهزة وكيف تعمل وكيف تتناسق فيما بينها. وفي المسائل المتخصصة يُحوّل الطبيب العام إلى أهل الاختصاص في كل جهاز، لأنهم أكثر علمًا. وهذا هو نفس عمل الفقيه، يجب أن يفهم جسم المجتمع، والواقع الذي فيه.. ويفهم العلوم . التي ذكرنا جانبًا منها . بشكل عام، حتى يكون كل علم له اعتبار عند الرؤية والفهم.. فإذا أراد مسألة متخصصة، أحالها إلى أهل الاختصاص.

وبعد أن استسلم الجميع ابتداء لشرع الله وحكمه واستعلنوا عبوديتهم الواحدة لله تعالى بتوحيدهم لله في التشريع والتحليل والتحريم، ثم جاء الفقهاء الربانيين أصحاب العلوم التي ذكرناها.. كانت (**الخطوة الثالثة**):

وهي أسهل خطوة: فالناس لشرع الله مستسلمون أو مسلمون.. والفقهاء يملكون أدوات التطبيق والفهم الكافي وفق مستجدات عصرهم.. فلم يبقى إلا التنفيذ، وغاية أي مقصد في الشريعة هو: إقامة الحق والعدل الرباني وفق منهج الله، وتحقيق العدالة لكل الناس.

فينظر الفقهاء في واقعهم.. من أين يبدؤون؟

هل من **الجانب السياسي**: وضمانات عدم الاستبداد بالحكم ووضع آليات لمراقبة الحاكم ومحاسبته، ومشاركة الأمة صاحبة السلطة؟

هل من **الجانب الاقتصادي**: وضمانات عدم الاستئثار بالمال في يد طبقة معينة لتحقيق العدالة الاجتماعية الربانية؟

هل من **جانب الفساد**: وضمانات استرداد كل حقوق الأمة وثرواتها وسد كل منافذ الفساد بأنواعه؟

هل من **الجانب الاجتماعي**: وإعادة الهوية الاجتماعية والثقافية والأخلاقية له؟

هل من **الجانب التربوي**: وإعادة مناهج التربية الصحيحة القائمة على أُسس سليمة؟

هل من **الجانب الإنساني**: بإعادة الإنسان إلى إنسانيته ودوره ورسالته وخلافته؟

هل من **الجانب الأخلاقي**: بالاهتمام بشأن الأخلاق ورعايتها؟

هل من **الجانب الدولي**: بمحاولة الخروج من الهيمنة والتبعية للدول الاستعمارية والاكتفاء الذاتي؟

هل من **الجانب الإعلامي**: بوقف العبث بعقول الناس ومشاعرهم وسلوكهم؟

هل من **الجانب الفني**: بوقف السيل الجارف من التفاهات التي تفسد الذوق والأخلاق والعقول، وبناء فن نظيف ذو رسالة وهدف؟

هل من **الجانب الحياتي**: بالعناية بمشاكل الفرد اليومية؟

هل من **الجانب الدستوري**: بصياغة واضحة لا مراء فيها ولا تلعثم ولا تردد.. "السيادة لشرع الله وحده، والسلطة للأمة. وشرع الله: هو كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية"؟ ويبطل كل قانون يخالف تلك الشريعة. والشريعة فوق الدستور، وفوق الاستفتاء عليه. والشريعة هي مصدر الدستور وكل تشريعاته.

هل من **الجانب الفقهي**: بوضع كيفيات التطبيق ووسائله؟

الحقيقة البداية من كل الجوانب، في حركة ثورية تستهدف تصحيح كل الأوضاع وإعادة الحياة للمجتمع الإسلامي، واسترداد هويته، وتنظيف حياته من كل عبث مضى، حركة تبدأ في النفس: باعتقادها أنها **أصلاً تقوم بالعبودية لله . قبل أي شيء . بإقامة شرعه وحكمه** قبل أن تقوم ببناء حياة نظيفة وكريمة وحضارية. وحركة تقوم في المجتمع: عندما يهب كله يقيم إسلامه ويحقق معنى شهادة: "لا إله إلا الله محمد رسول الله".

ثم تأتي **(الخطوة الرابعة) والأخيرة**: الحدود.

فبعد أن استسلم الناس لشرع الله ابتداء، وكان الفقهاء الربانيين يسعون لتطبيقه، وشرعوا بالفعل في تغيير واقعهم وحياتهم، وانحلت المشكلات التي كانت قائمة بسبب عدم قيام الناس بشرع الله.. وشاعت مظاهر الحياة الربانية التي أرادها الله تعالى للإنسان.. جاءت الحدود لتحمي هذا كله..

ومن اسمها إنها "حدود".. حدود الحياة الإسلامية التي إذا تعداها أحد وقع عليه الحد والعقوبة، وهي لحماية مجتمع قائم بالفعل وأنشأ حياة إسلامية فتقوم "حدود" تحمي تلك الحياة.

فإذا حدث خلل ما في تلك الحياة الربانية القائمة على شرع الله.. صارت هناك شبهة تمنع إقامة تلك الحدود، وهنا قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ادرءوا الحدود بالشبهات) أي مع وجود الشبهة لا يقوم الحد، وهذا تمامًا ما فقهه عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . لما أوقف حد السرقة في عام الرمادة (عام الجوع).. لأن الجوع صار شبة تدرأ الحد. فإذا زالت الشبهة عاد الحد إلى مكانه الطبيعي، يحمي حياة المجتمع.

لنأخذ "حد الزنا" مثالاً:

إن الإسلام ليكره أن تشيع الفاحشة في المجتمع، لما له من أثر في تحطيم أسس المجتمع، إن الإسلام يبدأ بأسباب **الوقاية** فيأمر بالحشمة ويحرم التبرج، ويتحرج من الاختلاط، ويحاول تيسر الإحصان بالزواج عند الاستطاعة، حتى ليدعو المسلمين إلى مساعدة من يبتغي الزواج بالمال. فإذا تعتذر فهو يدعو إلى الصوم تلطيفًا لفورة الجسد. وهو يحبب الرياضة والفروسية.. وما من شك أن التربية الإسلامية المعتدلة المتناسقة، وتوقي مواضع الإثارة وأسباب الفتنة بتحريم التبرج، والتطري في الحديث: والتحرج من الاختلاط في غير ضرورة قاهرة، مع أخذ الجسم بالرياضة وبالصوم، والتبكير بالزواج بمجرد الاستطاعة.. ما من شك أن في هذه كلها عوامل إيجابية في ضبط النفس والجسد إلى حين.

والجاهلون هنا والشاردون هناك يقولون: إن هذا الضبط لا بد موّد إلى "العقد النفسية" ذلك أنهم لا يتخيلون صورة للمجتمع إلا تلك الصورة القذرة، صورة الشبان الهائجين محتكين بالفتيات الفائرات. صورة الأفخاذ والنهود عارية بارزة. صورة النظرات جاهرة في العيون. تدفعها كلها وتؤجهها مناظر الأفلام الداعرة، وصور

الصحف المجرمة، وأصوات المخنثين والمخنثات في الأعلام وكل أجهزة التوجيه، ومن وراء ذلك كله الترف والفراغ في جانب، والعوز والانحلال في جانب. ومن حول ذلك كله تجار الأعراض ومخانيث القوادين!

.. إن مجتمعًا هذه صورته ليتعذر فيه الضبط، لأن عوامل الفتنة كلها فيها هائجة صاخبة جامحة طليقة. وإن مجتمعًا هذه صورته ليعز فيه على النفوس القرار، ويعز فيه على البيوت السلام.. ولكن المجتمع الإسلامي شيء مغاير لهذا كله من الأساس. إنه مجتمع يبدأ بأسباب **الوقاية** فيحارب العوز ويسده، ويحارب الاختلاط والتبرّج، ويحارب التخنث والتأنث، وتشتغل أجهزة التوجيه والإعلام فيه بتوجيه الناس إلى الخير والفضيلة، والنظافة والعفة، وتقوى الله ومراقبته، وتعبيدهم كذلك لله وحده ! وهو بعد ذلك كله يملأ فراغ الحياة بهموم كبار في سبيل الله وفي سبيل الإنسانية، ويملأ فراغ الوقت بالعمل، فلا يوجد فيه أولئك الفارغون والفارغات الذين لا يجدون ما يملئون به حياتهم، ويصرفون فيه طاقتهم، إلا بالشهوات والنزوات، وإلا الترف الفاجر الداعر.

إن الإسلام يأخذ الأمر من **أطرافه جميعًا**، ويأخذ على أسباب الفتنة الطريق منذ الخطوة الأولى، ثم يكلف الناس ما في طوقهم حينذاك، بدون مشقة وبدون إعنات.

فإذا وقعت الفاحشة بعد ذلك، ففي سبيل سلام البيت وفي سبيل تماسك المجتمع يأخذ الأمر بعقوبات رادعة يوقعها على الفاحشين والفاحشات: الجلد لغير المحصن ولغير المحصنة، والرجم للمحصن والمحصنة.

وتسمع من الجاهلين هنا ومن الشاردين هناك أنها عقوبة قاسية. أما تحطيم البيوت، وقلق الضمائر، وتدليس الأنساب فما هي بقاسية.

والإسلام مع ذلك لا يقضي بهذه العقوبة الرادعة إلا في حالات التأكد المطلق الذي لا شبهة فيه، والتي يراها شهود أربعة يتأكدون جميعًا وقوع الفعل بلا شك في نفس واحد منهم، ولا مطعن في عدالته. وإلا فلا رجم ولا جلد.

وإذا عرفنا أن التجسس وتسور الأبواب واقتحام البيوت الخاصة ممنوع، فإن ضبط هذه الجريمة ورؤية الشهود لها على الوضع الذي يشترطه الإسلام لإقامة الحد، لا يكون غالبًا إلا في حالات التهتك الفاضحة، والتبجح في الأماكن العامة. وتلك إشاعة للفحش واستهتار بالكرامة والعرض، لا توصف معهما العقوبة بالقسوة عند ذوي الفطرة المستقيمة والطباع السليمة.

وليس هذا فحسب، فمنعًا لشيوع الاتهام بالحق وبالباطل يعاقب الإسلام بالجلد وبالحرمان من الثقة وبإسقاط الشهادة كل من يرمي امرأة محصنة أو رجلاً محصنًا بالتهمة ولا يأتي بشهود أربعة، وذلك كي لا يشيع الاتهام ويشيع القلق في النفوس والبيوت، ويحل مكانها التشكك والخوف.

ولو وضعنا "حد الزنا" مثالاً في الخطوات الأربعة التي ذكرنا تكون على النحو التالي:

الخطوة الأولى: إننا مستسلمون لشرع الله ابتداء، وإننا لا نرضى إلا حكمه، وإننا لا نقبل إلا التحاكم إلى شرعه وحده دون غيره، ودون اشراك شرائع أخرى معه، ويسقط كل قانون يناقض شريعته.. وإن الزنا حرام بنص كتاب الله. وإن من استحل الزنا ولم يعتبره حرامًا فهو كافر خارج من الإسلام. ومن سخر من عقوبته، واعتبرها وحشية غير مناسبة لإنسان هذا العصر، فهو كافر خارج من الإسلام. ومن شرّع للناس قانونًا عامًا لا يُقر حرمة الزنا وعقوبته كما هي مذكورة في كتاب الله، فهو كافر خارج من الإسلام. ومن رضي بهذا القانون الذي يستحل ما حرّم الله . إلا أن يكون مُكرهًا وقلبه مطمئن بالإيمان . فهو كافر خارج من الإسلام. بينما إذا اعتبر المرء حرمة الزنا إيمانًا بما قاله الله في كتابه، ولكن وقع في ذنب الزنا . ولو مرات . فهو مسلم.. لأن **العقيدة** موضوعها: الإيمان والكفر، **والذنب** موضوعه: التوبة والمعفرة.

بينما إذا اعتبر المرء عدم حرمة الزنا، واعتبره حرية شخصية، ولو هو على المستوى الشخصي يستقذر فعل الزنا ولا يأتيه؛ فهو كافر خارج من الإسلام، لأنه استحل ما حرم الله.

الخطوة الثانية: الفقه والعلم الخاص بالواقع المعاصر بكل مشكلاته وتحدياته وعقباته، وبدأ الفقهاء في الدراسة المتخصصة الواعية لكل مكونات المجتمع وظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، حتى تكونت رؤية متكاملة عن الواقع، وفي حالة "حد الزنا" هنا، ستكون المعرفة متخصصة أكثر بظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية: عدد الذكور والإناث . نسبة العنوسة . نسب الطلاق . دخل الفرد . سن الزواج . سنوات التعليم . تكاليف الزواج . الظروف الاقتصادية . التقاليد الاجتماعية . عقبات الزواج . الوضع الأخلاقي للمجتمع . المادة الأعلامية التي يتلقها الفرد . عوامل الإثارة الجنسية في المجتمع سواء في زي المرأة أو الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية . مدى العوز والإنحلال . مدى الترف والفجور . مستوى العدالة الاجتماعية.. الخ. وغيرها من المعرفة التي تضع الفقيه على صورة دقيقة تفصيلية لكل مكونات المجتمع والظروف المحيطة به، وهي معرفة ليست سطحية عامة، بل معرفة متخصصة تُشّرح المجتمع تشريحًا دقيقًا.

الخطوة الثالثة: وهي خطوة البناء وسد الذرائع وغلق أبواب المفاسد.. وهي خطوة تحقيق الحق والعدل الرباني، فتقوم الدولة بدورها في حماية المجتمع وصيانته، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتيسير سبل الزواج، وتيسير سبل العفاف والإحصان، وتتبنى المشروعات التي تيسر على الجميع أمر الزواج، وتحبب الأخلاق للناس، وتراقب حالة المجتمع ومستواه الوعي والأخلاقي والسلوكي وتعمل على تهذيبه بكل الوسائل، وتدفع مؤسسات الدولة بأكملها لبناء حياة أخلاقية كريمة، ثم تغلق أبواب الشر من العبث والإثارة والتلاعب بمشاعر الناس، وغلق كل أبواب الفتنة. وشرع الله: يعمل في وحدة كاملة متناسقة، ولا يعمل أجزاء وتفاريق.. فتتحقق السمات العامة للشريعة في كل جوانب الحياة.. ويتحقق الحق والعدل الرباني. كما يأخذ النفس الإنسانية من كل

خيوطها، ويدخل عليها من كل جوانبها.. يُحبب إليها الخير والأخلاق، ويُكره إليها الفسوق والعصيان، ويفتح لها طريق التوبة، ويعدها بالمغفرة. ويأخذها من خط الرجاء، فيعدها بالخير في الدنيا والفوز في الآخرة. ويأخذها من خط الخوف، فيتوعدها بالحد والعقوبة في الدنيا، والحساب في الآخرة. فيتحقق التوازن والسلام في النفس والأسرة والمجتمع. ثم تأتي الخطوة الأخيرة..

الخطوة الرابعة والأخيرة: تطبيق الحد، وجاء الحد ليحمي سلام البيت والمجتمع، وتطبقه الدولة من خلال محاكمها ومؤسساتها.. على شروطه المذكورة في الكتاب والسنة.

وفي كل مراحل الخطوات: هو تطبيق للشريعة وتحقيق للعبودية لله سبحانه وتعالى، فالحياة النظيفة والربانية تقوم أولاً قبل الحدود.. وهنا يفهم الناس أن الأمر ليس مجرد تطبيق حد على الناس، دون إقامة حياة الإحصان والعفاف لهم أولاً. ونقطة أخرى: قد يرى الفقهاء مثلاً أن أول خطوة عملية في الواقع لتطبيق حد الزنا، هي تيسير سبل الزواج، وقطع دابر الفتن وإفساد الإخلاق، فيقول قائل: إذًا أنت مثلاً تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما نطلب به منذ زمن، فما الجديد الذي تقدمه، ولمَ كل هذه المقدمات الطويلة؟ أقول: إن الأمر مختلف جملة وتفصيلا، فالبدايات والنهايات عندنا مختلفة، حتى وإن التقينا في بعض خطوات الطريق، لأن الأمر في أوله وأوسطه ونهايته عبودية خالصة لله تعالى، وتطبيقًا لشرعه وأمره، وإن كانت العدالة الاجتماعية . مثلاً . خطوة أو مرحلة على الطريق، فإننا نحققها من منطلق تطبيق الشرع والامتثال لأمر الله.. ففرق كبير بين أن تحقق ما تراه مناسبًا لمجتمعك انطلاقًا من أهوائك ورؤيتك الخاصة، وفرق أن يكون الأمر كله عبودية خالصة لله عزوجل في كل تفصيلاتها وجزئياتها.. عبودية: ونحن نستعلن العقيدة والشرع واضحًا لا مراء فيه. عبودية: ونحن ندرس الواقع ونجد السبيل للحياة الربانية التي يريدها الله تعالى لعباده. عبودية: ونحن ندفع المفاسد، ونسد الذرائع، ونقطع الطريق على الفتن. عبودية: ونحن نُسهل على الناس الزواج. عبودية: ونحن نحمي الأخلاق ونُقوم السلوك. عبودية: ونحن نتزوج ونقيم أسرة وحياة نظيفة. عبودية: ونحن نقيم الحد، وفق ما أمر الله به، وكلها عبودية لله سبحانه وتعالى بلا شريك. وهذه هي حياة المسلم: **{ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }** [الأنعام:162].

وكلمة أخيرة عن الحدود: إن الذي يقوم بتنفيذ هذه الحدود هي الدولة المسلمة من خلال محاكمها ومؤسساتها، والدولة في الإسلام تعمل عند الأمة وتستمد سلطتها منها، فهي تنوب عن الأمة في تيسير مصالحها وتحكم فيها بشرع الله. والدولة بمثابة المدير التنفيذي للأمة تدفع له الأمة أجرًا ليرعى مصالحها ويحول ثرواتها العامة إلى خدمات عامة بالتساوي بين الجميع.. وبالتالي فإن العقد الاجتماعي بين المجتمع والدولة قائم على تحقيق مصالحها، ورعاية ثرواتها، وإقامة حياة ربانية لها. فالأمة والدولة كلاهما يقوم بشريعة الله في نظام الحياة والحكم وهكذا يسود الحق والعدل الرباني. فالدولة تُقيم للأمة حياة ربانية كريمة، وأفراد الأمة يحافظون على تلك الحياة ويمتثلون لشريعة الله التي تساوي بين الجميع. فالأمة تحاسب الحاكم والدولة على تقصيرها في

إقامة حياة كريمة ربانية لأفرادها، أو في حالة تعديها على ثرواتها، تحاسبها بشرع الله. والدولة تعاقب أفراد الأمة الذين ينتهكون حدود الحياة الكريمة التي أقامتها لهم، تحاسبهم بشرع الله.

لم أكن أريد أن أضع الحدود ضمن "**شبهات حول الشريعة**" وفضلّت أن يكون مكانها هنا.. حتى يستوعب القارئ التسلسل الطبيعي والفقهي لهذا الجانب.

فلنقم **بالخطوة الأولى الآن**: لنستسلم لشرع الله ابتداء على أنه حق الله علينا، ومعنى شهادتنا "لا إله إلا الله محمد رسول الله" فلا شرع إلا شرعه، ولا حكم إلا حكمه.. ولنرفع تلك الراية من جديد، ولندعو الناس إليها.. وليفعل الله بنا وبدينه ما يشاء.

{ وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ } [يوسف : 21]

***

أمريكا.. والإسلام

{ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ } [البقرة : 217]

"إن الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق الأوسط، ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار، وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان... إنهم يريدون إسلامًا أمريكانيًّا، إنهم يريدون الإسلام الذي يُستفتى في نواقض الوضوء، ولكنه لا يُستفتى في أوضاع المسلمين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، إنها لمهزلة بل إنها لمأساة" (سيد قطب/1966م)

أمريكا.. والإسلام

وفق ما جاء في تقرير مؤسسة راند (RAND) عام 2007 ـ وهي مؤسسة بحثية تتبع لوزارة الدفاع الأمريكية ـ **كيف تبني أمريكا "شبكات مسلمة متعدلة" تتفق مع مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ؟** اقترح التقرير خارطة طريق تفصيلية لصناعة الشبكات المطلوبة، ويحدّد فيها ثلاث شركاء وحلفاء.. العلمانيون، الليبراليون، وأما الشريحة الإسلامية، فتتشكل من الصوفيين والقبوريين والتقليديين، ومن تنطبق عليهم خصائص محددة دقيقة للغاية..

فعلى سبيل المثال، فإن "المعتدل"، وفقا للتقرير، مختلف عن "المعتدل" المتعارف عليه في العالم الإسلامي. ولذلك، فقد وضع التقرير معايير صارمة لتستطيع الولايات المتّحدة التمييز بين "المعتدل المقنّع" و"المعتدل الحقيقي"، وذلك من خلال إخضاعه لعدد من المعايير التي تعتمد على الإجابات المقدّمة على نموذج استبيان أو عدد من الأسئلة وتكون بمثابة اختبار يعطي للشخص المعرفة إذا كان معتدلاً أم لا؟. **وهذه المعايير هي:**

1- أن الديمقراطية هي المضمون الغربي للديمقراطية.

2- أنها تعني معارضة "مبادئ دولة إسلامية".

3- أن الخط الفاصل بين المسلم المعتدل والمسلم المتطرف هو **تطبيق الشريعة**.

4- أن المعتدل هو من يفسر واقع المرأة على أنه الواقع المعاصر، وليس ما كان عليه وضعها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

5- هل تدعم وتوافق على العنف؟ وهل دعمته في حياتك من قبل أو وافقت عليه؟

6- هل توافق على الديمقراطية بمعناها الواسع.. أي حقوق الإنسان الغربية (بما فيها الشذوذ وغيره)؟

7- هل لديك أي استثناءات على هذه الديمقراطية (مثل حرية الفرد في تغيير دينه)؟

8- هل تؤمن بحق الإنسان في تغيير دينه؟

9- هل تعتقد أن الدولة يجب أن تطبق الجانب الجنائي من الشريعة؟ وهل توافق على تطبيق الشريعة في جانبها المدني فقط (الأخلاق وغيره)؟، هل توافق على أن الشريعة يمكن أن تقبل تحت غطاء علماني (**أي القبول بتشريعات أخرى من غير الشريعة**)؟

10- هل تعتقد أنه يمكن للأقليات أن تتولى المناصب العليا؟ وهل يمكن لغير المسلم أن يبني بحرية معابده في الدول الإسلامية؟.

فالمعتدل من وجهة النظر الأمريكية والتي تُطالب بدعمه هو تيار "اعتدال" ليبرالي مسلم جديد أو Moderate Muslims and liberal، ويضع تعريفات محددة لهذا "الاعتدال الأمريكي"، بل وشروط معينة من تنطبق عليه فهو "معتدل". وفقًا للمفهوم الأمريكي للاعتدال، ومن لا تنطبق عليه فهو متطرف.

ووفقًا لما يذكره التقرير، **فالتيار (الإسلامي) المعتدل المقصود** هو ذلك التيار الذي:

1- يرى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية.

2- يؤمن بحرية المرأة في اختيار "الرفيق"، وليس الزوج.

3- يؤمن بحق الأقليات الدينية في تولي المناصب العليا في الدول ذات الغالبية المسلمة.

4- يدعم التيارات الليبرالية.

5- يؤمن بتيارين دينيين إسلاميين فقط هما: "التيار الديني التقليدي" أي تيار رجل الشارع الذي يصلي بصورة عادية وليست له اهتمامات أخرى، و"التيار الديني الصوفي" . يصفونه بأنه التيار الذي يقبل الصلاة في القبور (!).

ووفقاً لخارطة الطريق التي يقترحها التقرير، فإن الخطوة الأولى بالنسبة للحكومة الأمريكية ولحلفائها في إطار اتخاذ قرار واضح ببناء شبكات معتدلة، تكمن في ضرورة الربط والدمج بين هذا الهدف من جهة والإستراتيجية الكليّة الأمريكية والبرامج المتعلقة بها من جهة أخرى.

والتطبيق الفعّال لهذه الإستراتيجية، يتطلب إنشاء مؤسسات هيكلية داخل الحكومة الأمريكية من أجل، قيادة، دعم، تقييم ومراقبة مستمرة للجهد المتعلق بهذه الخطّة. وضمن هذه الهيكلية المؤسساتية، على الحكومة الأمريكية أن تهيئ الخبرة والقدرة اللازمة لإطلاق هذه الإستراتيجية، التي تتضمن:

- مجموعة معايير محددة ودقيقة تميّز المعتدلين الحقيقيين عن الانتهازيين عن المتطرفين، المتنكرين بصفة معتدلين، بالإضافة إلى الليبراليين عن السلطويين والمستبدين. ويجب على الحكومة الأمريكية أن تمتلك القدرة على اتخاذ قرارات مرحلية، ومعرفة مسبقة بدعم مجموعات أخرى وأفراد آخرين خارج هذا النطاق المشروح، ضمن ظروف معيّنة، وذلك لأسباب تكتيكية.
- تحضير قاعدة بيانات دولية عن الشركاء (أفراد، مجموعات، منظمات، مؤسسات، أطراف ...الخ).

آلية مراقبة، إعادة تدقيق، إشراف على البرامج، المشاريع والقرارات. وينبغي لهذه الآلية أن تتضمن أيضا **خطًا عكسيًا للمراجعة**، وذلك للسماح بإضافة المدخلات والمعطيات الجديدة إليها، تصويبها وتصحيحها من قبل هؤلاء الشركاء، الذين وجدوا بأنهم الأكثر جدارة بنيل الثقة.

- من الممكن للجهد المبذول في إنشاء الشبكات أن يركّز مبدئيا على مجموعة عمل رئيسية من الشركاء، الذين يمكن الاعتماد عليهم، على أن يكون منبع توجههم الإيديولوجي معروفاً. وحالما يتم التأكد من إيديولوجية المنظمة المستهدفة حديثاً، عندها تستطيع الولايات المتحدة أن تزيد من معدلات الحكم الذاتي لديها.

- ونظرتنا تدعو إلى إحداث تغيير جذري في الإستراتيجية الحالية المتّبعة للانخراط مع العالم الإسلامي. الطرح الحالي يعرّف منطقة المشكلة بأنها منطقة الشرق الأوسط، ويوزّع البرامج المتعلقة بها والخطط على هذا الأساس. هذه المنطقة كبيرة جدا، متنوعة جدا، مهمة جدا، وأيضا، يقع أكثرها في قبضة غير المعتدلين، وباستطاعة هذه المنطقة الكبيرة امتصاص الكثير من الجهد والموارد الضخمة، دون أن يكون لذلك تأثير، أو بتأثير صغير جدا.

- لذلك، وبدلاً من هذا، يجب على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة جديدة وغير تقليدية وانتقائية. **وكما فعلت في الحرب الباردة، على الولايات المتّحدة أن تتجنب الخوض في عمق الخصم ومنطقة الجاذبية لديه**، وأن تركّز في المقابل على **الشركاء** والمناطق التي يكون للدعم الأمريكي فيها تأثير كبير جدا على **حرب الأفكار القائمة**.

فيما يتعلق بالشركاء، فمن المهم جدا أن يتم تشخيص القطاعات الاجتماعية التي يمكن أن تشكل حجر الأساس للشبكات المقترحة، والأولوية في هذا الإطار، يجب أن تعطى لـ:

. الأكاديميين والمفكرين المسلمين من الليبراليين والعلمانيين.

. علماء الدين الشباب والمعتدلين.

. الناشطين الاجتماعيين.

. الجمعيات النسائية المشاركة في حملة الدفاع عن حقوق المرأة.

. الكتاب والصحفيين المعتدلين.

وينبغي للولايات المتّحدة أن تضمن لهذه الشخصيات البرامج، وأن تجعلها مرئية.

وعلى برامج المساعدة أن تركّز على الشرائح المذكورة أعلاه على أن تتضمن:

- **التعليم والتثقيف الديمقراطي**: خاصة البرامج التي تتضمن تقاليد إسلامية، لتعليم الحجج التي تدعم القيم الديمقراطية والتعددية.

- **الإعلام**: دعم الإعلام المعتدل أمر في غاية الأهمية، وذلك لمحاربة الإعلام الذي تسيطر عليه عناصر إسلامية محافظة ومعادية للديمقراطية.

- **المساواة بين الجنس**: إذ تعد قضية حقوق المرأة أرضية خصبة لمعركة كبيرة في حرب الأفكار ضمن الإسلام، والناشطون في مجال حقوق المرأة يعملون في بيئة متنوعة ومتعددة. لذلك فإن دعم قضية المساواة بين الجنسين تعد عنصرًا أساسيًا ومهمًا في أي مشروع جدّي، لدعم وتقوية المسلمين المعتدلين.

- **سياسة الدعوة**: للإسلاميين أجندة سياسية بلا شك، غير أن المعتدلين منهم بحاجة إلى الانخراط في سياسة الدعوة أيضا. النشاطات الدعوية مهمة جدا لإعادة صياغة وتشكيل البيئة القانونية والسياسية في العالَم المسلم.

***

وفي تقرير عام 2004 صدر عن نفس المؤسسة "**الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والإستراتيجيات**" ويعتبر بمثابة إستراتيجية أمريكية للتعامل مع المسلمين، وهو على درجة عالية من الأهمية، وفيه الكثير من الإجابات عن خفايا التوجهات الأمريكية تجاه المسلمين.

ويرى التقرير أنه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب من دون فهم طبيعة الإسلام في المنطقة، **الذي يقف سدا منيعا أمام محاولات التغيير**، وأنّ الحل يكمن في النظر إلى المسلمين عبر 4 فئات.. مسلمين أصوليين، مسلمين تقليديين، مسلمين حداثيين، مسلمين علمانيين.

- **الأصوليين:** تقول "راند" يجب محاربتهم واستئصالهم والقضاء عليهم، وأفضلهم هو ميَتهم، لأنّهم يعادون الديمقراطية والغرب ويتمسكون بما يسمى الجهاد و بالتفسير الدقيق للقرآن وأنهم يريدون أن يعيدوا الخلافة الإسلامية، ويجب الحذر منهم لأنّهم لا يعارضون استخدام الوسائل الحديثة والعلم في تحقيق أهدافهم، وهم قويو الحجّة والمجادلة.

- **التقليديين**: تقول "راند" يجب عدم إتاحة أية فرصة لهم للتحالف مع الأصوليين، ويجب دعمهم وتثقيفهم **ليشككوا** بمبادئ الأصوليين، وليصلوا إلى مستواهم في الحجّة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب

تشجيع الاتجاهات الصوفية وبالتالي الشيعية (يقول ابن خلدون لولا التشيع لما كان التصوف)، ويجب دعم ونشر الفتاوى "الحنفية"، لتقف في مقابل "الحنبلية".

ويدخل في هذا الباب بطبيعة الحال الإخوان المسلمون والصوفية والشيعة، ومن يصفهم الأمريكيون بـ"المعتدلون الآخرون"، الذين يقبلوا الحوار والتقارب على اعتبار أن التقرير يعرف التقليديين والإسلام التقليدي بأنه يتضمن **عوامل ديمقراطية**، ويمكن من خلالها مواجهة وصد "الإسلام الأصولي"، ولكنهم لا يمثلون وسيلة ملائمة أو دافع لتحقيق "الإسلام الديمقراطي"، على اعتبار أن هذا الدور يجب أن يقع على عاتق وكاهل الإسلاميين العصرانيين (الحداثيين)، الذين يعترض طريقهم عوائق وقيود كثيرة، تحدّ من تأثيرهم.

ويضيف التقرير، لذلك يجب أن ندعم **التقليديين ضد الأصوليين**، لنظهر لجموع المسلمين والمتدينين وإلى الشباب والمسلمين في الغرب وإلى النساء ما يلي عن الأصوليين:

1- دحض نظرّيتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته.

2- إظهار علاقات واتصالات لهم بأنها مشبوهة وغير قانونية.

3- نشر العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يرتكبونها.

4- إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلّفهم.

5- تغذية عوامل الفرقة بينهم.

6- دفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم وسوء أدبهم وقلّة إيمانهم.

7- تجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم، أو إظهارهم كأبطال، وإنما كجبناء ومخبولين وقتلة ومجرمين، كي لا يجتذبوا أحدا للتعاطف معهم.

وأما في تقرير راند "العالم بعد 11 / 9":

جاء ما تسمّيه "ظاهرة انتشار التفسيرات الراديكالية حول الإسلام، وتمكنها من العقول المسلمة". وهي بالطبع ظاهرة تزعج الإدارة الأمريكية، التي ستجد صعوبة شديدة في إقناع العقول المسلمة بأفكارها الليبرالية المناهضة للراديكالية، **مما سيعني تعطيل المصالح الأمريكية في العالم المسلم.**

ومن هذا المنطلق، تطرح هذه الدراسة ما تراه خطوات ضرورية، تمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في المنطقة، ومنها:

1- **إتلاف الشبكات "الراديكالية":** ويتطلب ذلك قدرا كبيرا من الجهد من الإدارة الأمريكية، لكي تتفحص من خلاله أصول ومصادر الشبكات الإسلامية المتواجدة على الساحة.

ومثل هذه الخطوة، ستصب بالتأكيد في دعم "المعتدلين" وتقوية شوكتهم كما تقول الدراسة. كما تحث الدراسة حكام الولايات المتحدة علي التعامل مع الشيعة في بعض المناطق قائله أن "هنالك مصلحة للولايات المتحدة للانحياز بسياساتها إلى جانب الجماعات الشيعية، التي تطمح في الحصول على قدر أكبر من المشاركة في الحكم، والمزيد من حرية التعبير، السياسية والدينية"، وأنه "إذا أمكن تحقيق هذا التوافق، فإنه قد يشكل حاجزاً أمام الحركات الإسلامية المتطرفة، وقد يخلق أُسس لموقفٍ أمريكيٍ مستقر في الشرق الأوسط ".

2- **إيجاد شبكات إسلامية "معتدلة":** تدعو الدراسة إلى مساعدة ودعم واحتضان المسلمين "المعتدلين" و"الليبراليين" على توصيل أصواتهم إلى بقية المجتمعات المسلمة من خلال خلق شبكات ضخمة تتحدث بلسانهم وتعبر عن أفكارهم.

وتقول الدراسة في هذا الباب: "إن الحرب من أجل الإسلام، سوف تتطلب خلق جماعات ليبرالية بهدف إنقاذ الإسلام من خاطفيه، وإن إيجاد شبكة دولية يعتبر خطوة في غاية الأهمية؛ لأنها ستوفر منبرا أساسيا لتوصيل رسالة المعتدلين وستوفر لهم قدرا من الحماية، إلا أن المعتدلين ليس لديهم المصادر لخلق مثل هذه الشبكة الدولية".

3- **دعم الإسلام المدني**: تقول الدراسة إن دعم العلاقات مع جماعات المجتمع الإسلامي المدني التي تسعى إلى تطبيق الاعتدال والحداثة، تمثّل مكونًا فعالاً في السياسة الأمريكية تجاه العالم المسلم. لذا تضع الدراسة هذا الهدف على سلم الأولويات عبر المشاركة الأمريكية في تنمية وتطوير المؤسسات المدنية الديمقراطية التي لم تر النور حتى الآن.

4- **تشجيع إصلاح المدارس الدينية والمساجد**: تعتبر الدراسة، المدارس "الراديكالية" المنتشرة من باكستان إلى جنوب شرق آسيا، رافدا أساسيا من روافد الحركات الراديكالية الإرهابية؛ ومن ثم تنادي الإدارة الأمريكية والمؤسسات الدولية ودولاً أخرى، متضررة من تلك الحركات والجماعات، بتكثيف الجهود الرامية إلى إصلاح تلك المدارس عبر إعدادها وتجهيزها، لتقدم تعليمًا حديثًا يمد الطالب المسلم بالقدرات "السوقية" والتجارية.

كذلك تنصح الدراسة الإدارة الأمريكية بتأييد جهود الحكومات والمنظمات المسلمة المعتدلة في جعل المساجد صرحًا لخدمة المجتمعات المسلمة، وليس ساحة لنشر الأيديولوجيات الراديكالية.

5- **إشراك المسلمين في المهجر**: والهدف من إشراك مسلمي المهجر ــ كما يشير التقرير ــ هو أن "الجاليات المسلمة في بلاد المهجر هي المدخل للشبكات (أي المعتدلة التي تشجعها أمريكا)، وقد تساعد على تقديم القيم والمصالح الأمريكية، فالولايات المتحدة على سبيل المثال، يمكنها العمل مع المنظمات الإسلامية غير الحكومية في التعامل مع الأزمات الإنسانية".

6- **وأخيرًا: إدماج الإسلاميين في السياسة العامة**: تدعو الدراسة صراحة إلى النظر في **إدماج الإسلاميين في السلطة لتحقيق الديمقراطية المطلوبة، وبالتالي المصالح الأمريكية**. وبالطبع، فإن الإشارة إلى الإسلاميين هنا، تستهدف شريحة معيّنة تحقق للأمريكيين الغرض النهائي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وكخلاصة، فإن هذه الدراسات تقدم إستراتيجية للإدارة الأمريكية، للتعامل مع الإسلام تقوم على استخدام **القوة "الناعمة"** من خلال دعم الإسلاميين المعتدلين وفق الشروط الأمريكية، وإحداث العديد من التغييرات الثقافية والسياسية عبر دعم المجتمع المدني المسلم، وتوسيع الفرص الاقتصادية والاتجاه نحو الديمقراطية. وتطالب في نفس الوقت بالتركيز على الوجود الاقتصادي والمدني والاستخباراتي بدلاً من الوجود العسكري.

{ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً. وَأَكِيدُ كَيْداً. فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً } [الطارق: 15: 17]

***

مصر.. دراسة حالة

{ ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللّهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }

[المائدة: 23]

مصر.. دراسة حالة

الحركة الإسلامية قبل ثورة 25 يناير 2011م:

الإخوان والسلفيون هم أصحاب الحضور الطاغي والمؤثر في الحركة الإسلامية. كان الإخوان المسلمين . في هذا العصر. يعنيهم في حركتهم "العمل السياسي والنضال الحزبي" من خلال الانتخابات البرلمانية المزورة، والناس لا يسمعون بهم إلا في هذا الشأن، أما نضالهم الدعوي فمشكلته الرئيسية أنه منفصل إن لم يكن مناقضًا لنضالهم السياسي. والكارثة الكبرى أنه سواء نضالهم السياسي أو الدعوي فهو لم يكن نضالاً ثوريًا يستهدف تصحيح الأوضاع وإقامة الشريعة.. بل كان منهجهم إصلاحي وإن استحال الإصلاح، توفيقي وان استحال التوفيق بين الحق والباطل، مواءمة وإن استحالت المواءمات في مفترق الطرق.

والتعامل الفردي مع الإخوان المسلمين.. تعامل حسن يتسم بطيب الأخلاق والتحمل والصبر، وتشعر ترابطًا اجتماعيًا فيما بينهم.. واحترام للآخرين. وقدرتهم على التنظيم والحشد أهم ما يميزهم.

السلفيون: كان يعنيهم في حركتهم تجاهل العمل السياسي تجاهل تام، وكذلك المشكلات الاجتماعية والواقعية.. والاهتمام بالتدين الفردي ومظاهر هذا التدين، والعلم الشرعي متمثلاً في مطالعة ومدارسة بعض كتب السلف. وهذه سلفية "الرضى بالأمر الواقع مهما كان سيئًا، والرضى بالحاكم المتغلب مهما كانت صفته" وهناك "السلفية الجهادية" و"السلفية السياسية" وهي التي بدأت تبرز بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ومن بينها تيار الشيخ حازم أبو إسماعيل. والدكتور حاكم المطيري بالكويت صاحب كتاب "الحرية أو الطوفان"، وكتاب "تحرير الإنسان وتجريد الطغيان".

كانت الأوضاع في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011.. محتقنة للغاية، وبلغت مبلغًا عظيمًا لكل ذو بصيرة، وانعدمت فاعلية الأمة، وأثرها، ومشاركتها.. وكانت المشكلة الكبرى هو انقلاب المفاهيم والموازين والقيم في حياة المجتمع واضطراب الوعي والإدراك لدى الناس التي كانت فقدت الأمل في كل شيء. فالمجتمع بلا هوية، والإنسان بلا إنسانية، والدولة بلا مؤسسات فقط خادمة للطاغية وحاشيته.. ولست هنا بصدد الحديث عما كان في مصر قبل الثورة.

بدأت الثورة بانتفاضة شباب يرفض تغول وزارة الداخلية وجرائمها التي انتهكت كل حرمة، ثم تحولت من انتفاضة إلى ثورة.. في البداية: لم يشارك الإخوان، وأعلن السلفيون رفضهم لمثل تلك المظاهرات، لأنها تُمثل في نظرهم خروج على الحاكم!.. رغم أن دماء سيد بلال لم تكن جفت بعد على مكاتب مباحث أمن الدولة بعدما قتلوه ظلمًا وعدوانًا في إدعاء كاذب على أحدث تفجير كنسية القدسين !

كان هذا هو رد فعل "الحركة الإسلامية !" متمثلاً في الإخوان والسلفيين "سلفية الرضى بالأمر الواقع".. وهو يوضح حقيقة سقوط الوعي السياسي، وعدم وضوح أهداف الحركة الإسلامية.

في اليوم الحاسم يوم 28 يناير 2011 قرر الإخوان النزول إلى الشارع، وقدموا بطولات رائعة في الدفاع عن ميدان التحرير.. رمز الثورة، وراح منهم الكثير بين قتيل وجريح.

وأدرك النظام حقيقة الأمر متأخرًا فخسر كل شيء بالتدريج، وبدأ باللعب مع كل الأطراف.. وبدأت المفاوضات، لما عين الرئيس المخلوع عمر سليمان نائبًا له، راح عمر سليمان يتفاوض مع مراكز القوى في الثورة وعلى رأسها الإخوان، ومع باقي التيارات التي استشعرت أن الثورة دخلت طريق اللاعودة فقررت المشاركة، ومع مجموع الشباب الذي دعى إلى الثورة.

ولأن انهيار المفاهيم والتيه في الطريق أخطر ما يواجه أي حركة إسلامية، لا سيما إذا كان يُفترض لها أنها ما قامت إلا لتقيم شرع الله ودينه في الأرض.. راح الإخوان إلى طاولة المفاوضات على مائدة عمر سليمان رئيس المخابرات.. وهذا أحد ملامح سقوط الوعي السياسي والإدراك لحقيقة أي حركة إسلامية ! فما زالت الحركة الإسلامية لا تستطيع التمييز بين أعدائها، ولا تستطيع المفاصلة عنهم.. فتظن فيهم الخير كل مرة، ومن هذا الظن ينهزمون ! والأشد من ذلك أنها قد تعرف عدوها، ثم تتراخى وترتعش وتتردد في التعامل معه، وتدعوه للمصالحة والتوافق ! وتمد له باقة الورود، فيرد عليها بباقة البارود والنار.. وهذه ساذجة بالغة يجب أن ترتفع عنها الحركة الإسلامية. فعدوها لا يتراخى أو يتردد أو يرتعش فعندما تسنح له أي فرصة ولو صغيرة.. يفتك بالحركة الإسلامية فتكاً شديدًا بلا أدنى رحمة.

هتف الشباب في الميدان: "لا حكماء ولا إخوان المطالب في الميدان"، وفشلت المفاوضات، وأدرك الإخوان الخطأ، واعتذروا بعدها.

بعد انهيار "جهاز مباحث أمن الدولة" بيوم، جاء نائب وزير الدفاع الأمريكي لمصر في زيارة عاجلة للوقوف على حقيقة ما يجري، وتم محو جميع الملفات، والاستعداد لقيام الجهاز باسم جديد وفق توصيات الجهاز نفسه. لم يسلم أحد من هذا الجهاز القذر، لكن كان له عناية خاصة وبالغة بتجفيف كل منابع المد الإسلامي الحقيقي، وتفريغه من الداخل.. وكانت تدريباته تتم في الخارج، وبرعاية أجنبية.

كانت أمريكا تضع شروطًا رئيسية لأي نظام حكم في مصر أيًا كان مسماه: **الأول**: الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. **الثاني**: أمن إسرائيل. **الثالث**: سيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد مصر ليظل في فلك التبعية والاستذلال.

بنجاح ثورة تونس كانت كل المؤشرات السياسية والاجتماعية تشير إلى نجاح ثورة مصر.. ولكن لا بد أن تنجح بالطريقة التي ترتب لها القوى الكبرى.

ليعلم الجميع.. لسنا أشخاصًا تافهين، ولسنا كغيرنا في هذا العالم.. العالم يتربص بنا، ليست نظرية للمؤامرة.. ولكن نظرية للحضارة، نحن قلب العالم الإسلامي ومحوره، نحن موقعًا استراتيجيًا في قلب العالم، نحن نملك ثروات بشرية ومادية هائلة.. نحن نملك كل مقومات النجاح.. نحن نملك إذا أفقنا من هذه الغيبوبة أن نغير وجهه العالم والتاريخ والحضارة.. الغرب والقوى الكبرى يعرف ذلك جيدًا، يعرفه كما يعرف أبناءه! إلا نحن.. نظن في أنفسنا سوءًا.. نظن أننا حثالة العالم، وعالة عليه، نحسب أن حلمنا هو طعام وشراب، وإن كبر الحلم وعظم فهو الزواج، أو قد يقل عن ذلك فيصبح الحلم أن يجد المرء وسيلة مواصلات ترجعه من حيث أتى ! وفي هذا قال مسؤول أمريكي: "نشعر بالقلق إذا انتظمت حركة المرور في القاهرة" على أساس أن الناس ستبدأ تفكر فيما يجري حولها.

نحن نملك رسالة الحضارة الجديدة، ونملك رسالة الإنسانية الحقة، ونملك قبل هذا وذاك شريعة من عند رب العالمين لن نكون مسلمين إذ لم نطبقها، ولن نكون ذا مكانة في هذا العالم إذ لم نطبقها.. ليدرك كل فرد في هذه الأمة أن شرط النهضة الوحيد، وشرط قيام دولة عظمى مسلمة هو تطبيق هذه الشريعة، ولن تقوم لأي دولة إسلامية قائمة من دونها.. والتاريخ خير شاهد ودليل.

تم التضحية برأس النظام ليبقى النظام، فتم خلع رئيسه، وتم تعين مجلسه العسكري بديلاً عنه..! كان الأمر أشبه بمزحة سخيفة.

حاول العسكر بهدوء احتواء الثورة بشكل علمي مدروس.. وليس كما يقول السذج أنها أخطاء سياسية بريئة لأنهم لم يمارسوا سياسة من قبل !

"في العام 1990م، استقبلت مكتبة أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية بحثًا قدّمه الباحث "أحمد عزّ الدين مصطفى" لنيل درجة الدكتوراة.. البحث كان تحت عنوان "**في مواجهة التمرّد المدني**"، والذي قدّم فيه خمس مراحل للتعامل مع الثورات الشعبية: **التأييد، التهدئة، التبريد، التجميد، ثم عودة النظام**. وذلك مع مراعاة مقدار من التداخل الانتقالي بين كل مرحلة والتالية لها يسهّل إنجاز المراحل الخمس بسلاسة ونجاح. وبالنظر إلى هذه المراحل فإن مرحلتي التهدئة والتجميد تمثلان المراحل الأكثر دقةً وخطورة؛ لأن كلاهما توجد له أكثر من عملية عكسية كفيلة بإفشال المخطط بأكمله.. التهدئة يمكن عكسها بالحراك والتصعيد، والتجميد يمكن عكسه بحالات تشبه عمليتي الانصهار والتسامي فيزيائيًا (الانصهار ينتقل بالكتلة الجامدة من الحالة الصلبة إلى السائلة، والتسامي ينتقل بالكتلة الجامدة من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية مباشرة)، ويعتمد هذا . في تقديري . في موضوعنا هذا على الكتلة الشعبية ومدى تأثيرها، ومقدار تراكم الطاقة المشحونة بها.

قبل ثورة 25 يناير كان الشعب المصري في مرحلة تجميد تامّة.. وكانت أهمّ ملامح الشعب حينها: (غيبوبة الوعي وخاصة الوعي الثوري، الافتقاد إلى وجود قائد، شيوع فكرة الجُبن لدى الشعب، والخوف الكامن في اللاوعي الجمعي للشعب أن أي تحرك لا يعجب أمريكا سيجابَه بمعاناة شديدة في سبيل تحقيقه، وأخيرًا تغوّل وتوحّش القوة البوليسية حيث كانت وزارة الداخلية قد وصلت ميزانيتها إلى 12 مليار جنيه، وارتفع عدد أفرادها إلى 750 ألف جندي تقريبًا منهم 500 ألف أمن مركزي ..(وبسبب اتساع الكتلة الشعبية وقلة تأثيرها احتاجت قدرًا كبيرًا من الطاقة المتراكمة؛ لتنتقل من حالة التجميد بالانصهار أولاً عبر أحداث 25 يناير، لتتبعها عملية تبخّر وضغط نتج عنهما انفجار 28 يناير وما تلاه من أحداث في الثورة المباركة.

وبدأ النظام في التعامل مع الثورة بمنطق المراحل الخمس التي ذكرناها، وذلك كما يلي:

1- التأييد: (فبراير ونصف مارس الأول تقريبا) 2011م:

إذ تمّت تنحية مبارك، وتولّى المجلس العسكري شئون البلاد، مع تأكيده على أنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، ولم يصرّح قطّ بأنها "الشرعية الثورية"! وصاحب هذا نشوء هيئات أغلب أعضائها من منتفعي النظام البائد، أعلنت انضمامها للعمل الثوري، كـ"لجنة الحكماء" و"المجلس الوطني المصري". وتضمنت عملية التأييد إلقاء القبض على بعض أكبر رءوس الفساد السياسي والاقتصادي في النظام البائد والتحقيق معهم ومنع بعضهم من السفر، والموافقة على تأسيس أحزاب جديدة، وكان آخر مظاهر هذا التأييد إلغاء مباحث أمن الدولة في 15 مارس.

وبالرغم من أن هذه المرحلة شهدت جُمعات مليونية تجميعية حقيقية (الصمود 2/11، النصر 2/18، الخلاص والتطهير 2/25، الاستمرار 3/4، الوحدة الوطنية 3/18، الاستفتاء 3/18).. إلا أنها وتحت تأثير المدح والثناء المُغرِض والموجّه محليًا وعالميًا، وتحت الركون إلى تأثير "خلاص بقا، مصر بعد 25 غير مصر قبل 25"... كانت تتحرك في إطار "الإيتيكيت" (من البيت للميدان، ومن الميدان للبيت!) وهو ما مهّد للنظام جيدًا في الانتقال للمرحلة التالية.

2- التهدئة: (نصف مارس الثاني. إبريل) 2011م:

وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل دقة وحرجًا.. حيث كانت المظلّة هي خطاب المجلس العسكري القائم على حماية الشرعية، والإدارة بتدرّجية، بلا أي حزمٍ أو سرعة في إزاحة رءوس النظام السابق وأذرع الفساد في كافة القطاعات، وتعيين وزارة تسيير أعمال وليست وزارة ثورية . وبدأ رجال نظام في اجتماعاتهم وترتيب مخططاتهم عبر أندية روتاري وليونز وأنرويل (36 اجتماعًا مكثفًا في شهر مارس فقط)، كبديل للحزب الوطني الذي أُحرِق بعض مقاره، وراتفعت النداءات بحلّه. وترتّب على هذا أن بدأ يبرز خطاب "ثوار الحزب الوطني من

الداخل" الذين يعيدون تقديم أنفسهم ككفاءات جيدة مستعدة لخدمة النظام الجديد، مع بثّ الإعلاميين والصُحفيين الموالين للنظام ونشرهم على عدة جبهات، وتجنيد وإنشاء قنوات فضائية وصحف خاصة من أجل إنجاح تنفيذ مرحلة "التهدئة". وصاحب ذلك إثارة حالة من عدم الأمن وعدم الاستقرار والمصادمات الطائفية المصنوعة بما يعني ارتباك التحرّك في اتجاه التغيير السياسي المنشود.. واستثمر رجال النظام عبر قواهم المتنوعة (الحزب الوطني قبل الحلّ، أندية روتاري وليونز وأنرويل بعد حلّ الوطني، المحافظون، رؤساء المؤسسات والقطاعات المفصلية "الجامعات . الإعلام . البنوك . النقابات") هذه الحالة . في مجموعها . في التلوّن والتحوّل والالتفاف وإعادة تنظيم الصفوف.. عبر عدة استراتيجيات كان أبرزها إنشاء أحزاب سياسية فلولية بامتياز، واختراق وتجنيد . والانضمام إلى . أحزاب أخرى قائمة بالفعل. وما كانت بعض الإجراءات الثورية التي تمّت خلال هذه المرحلة (حبس زكريا عزمي ومبارك ونجليه والعادلي، وحلّ الحزب الوطني) إلا ترسيخًا لحالة التهدئة، وضمانًا لعدم تعرضها لخلخلةٍ قد تؤدي إلى تصعيدٍ ثوريٍ على الأرض يؤدي إلى إفشالها.

3- التبريد: (مايو . يونيو . يوليو . أغسطس) 2011م:

ربما تعجّل مبارك قليلاً عندما أرسل خطابه لقناة العربية لتذيعه في 4/10؛ منه إلى أن الثورة دخلت في مرحلة التبريد، كان عليه أن ينتظر حتى الشهر التالي، ولكن حتفَ الأحمق دائمًا يكون على يد نفسه!

طالما أُنجِزت مرحلة التهدئة بدقّة ونجاح، فالتبريد الذي يليها يعتبر تحصيل حاصل.. وقد اعتمدت هذه المرحلة على عدة عوامل حاسمة، لا زلنا نعاني منها حتى الآن وسنظل، تمثّلت في:

. الاحتجاج باحترام القانون كأساسٍ لتوجيه الاتهامات، أو للإبقاء على قيادات راهنة لم تتهم بعد.

. الاحتجاج بالحكمة والخبرة المطلوبة لدى عواجيز قيادات المرحلة الانتقالية، والحجر على القوى الثورية الشابة الجديدة.

. إعادة تشكيل (والتلاعب بـ) مكوّنات شباب الثورة، والذي بدأ بالحوار الذي أجراه المجلس العسكري بمسرح الجلاء، مع شباب الثورة.. الذين كان أغلبهم . ويا للمصادفة(!!) . من الإخوان.

. فصل الكتلة الشعبية عن القوى السياسية، وهو أخطر ما في الأمر، والعامل الحاسم في عملية "التبريد"، وتم ذلك عبر نقل مستوى الصراع إلى مستويين.. الأول: صراع بين القوى السياسية والمجلس العسكري متمثلاً في "وثيقة المبادئ فوق الدستورية". والثاني: صراع الاستقطاب العلماني الإسلامي الذي تمت تزكيته مع تنامي الاحتجاجات وأعمال البلطجة والفوضى.. ممّا أسهم في تشتيت تركيز الفعل الثوري، وتبريد الحالة الثورية لدى القوى العلمانية والإسلامية، وانصراف قطاعات واسعة من الجماهير تدريجيًا عن التحمّس للثورة والفعل الثوري .

4- التجميد (سبتمبر 2011م . فبراير 2012م):

في سبتمبر 2011م، صدر قرار سرّي لرئيسة أندية إنرويل بالتعتيم الإعلامي التام على كافة اجتماعاتهم وتحركاتهم المقبلة.. وإن لم نتمكّن من التوصّل إلى فحوى هذه الاجتماعات والتحركات، إلا أن الدلائل كانت قائمة على أن أحداث هذه المرحلة (أحداث السفارة الإسرائيلية، أحداث ماسبيرو، أحداث محمد محمود، أحداث مجلس الوزراء)، كانت . رغم تحفظنا على كثير من ملابساتها والجهات المحرّكة لها . الشرارات الأخيرة التي أعقبها انطفاء جذوة الثورة على الأرض. وهو ما يعني نجاح فعاليات مرحلة التجميد التي تخللتها الأحداث المذكورة، التي بدأت مع إجراء الانتخابات البرلمانية أواخر نوفمبر، ثم تشكيل المجلس الاستشاري من 30 عضوًا لا يُعرف عن أغلبهم انتماءً ثوريًا (تشكّل المجلس الاستشاري في 8 ديسمبر بعد خمس اجتماعات مكثّفة للروتاري في اليوم السابق مباشرة)، ثم استمرار الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية كأحد تجليات مرحلة "تجميد الثورة"، التي بدأت في التداخل مع مرحلة "عودة النظام" إذ شهدت محاولات محمومة متسعة النطاق لإعادة كثير من وجوه النظام إلى الحياة السياسية عبر بوابة هذه الانتخابات، وبكافة الوسائل المتاحة.

5- عودة النظام: (مارس 2012م . حتى الآن):

بدأت عودة رجال النظام إلى الحياة السياسية وبزوغ مجهوداتهم على السطح والمجاهرة بها، مع بدء التحضير للانتخابات الرئاسية.. وربما يفضّل البعض هنا أن يذكر استبعاد بعض المرشحين بعينهم من سباق الرئاسة، كأحد تجليات وإرهاصات عودة النظام. ولكن ما حدث خلال هذه المرحلة يؤكد نجاح النظام في الوصول إلى أعتاب هذه المرحلة، وتمثّلت أمارات هذا النجاح في الأحكام على مبارك ونجليه والعادلي ومساعديه في قضايا قتل المتظاهرين، ثم دفع الفريق "شفيق" لخوض الانتخابات الرئاسية دفعًا تمت رعايته تحت أعين رجال النظام وتمويلهم، ثم حصول "شفيق" على هذه النسبة المرتفعة الصادمة في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية.. ثم ما تلا ذلك من التخطيط الموسّع (بين رجال أعمال كبار وإعلاميين وسياسيين (لإسقاط الرئيس المنتخب "محمد مرسي" خلال مدة أقصاها (من 6 شهور إلى عام)، وشهدنا بعدها عمليات تشويه منظّمة لكثير من القوى الوطنية، تلتها وقائع التعدّي على رئيس الوزراء وبعض الوجوه الثورية في جنازة شهداء "حادثة رفح"، والترتيب والدعوة إلى وانطلاق مظاهرات 24 أغسطس، وتصعيد تطورات أحداث السفارة الأمريكية احتجاجًا على الفيلم المسئ، وصولاً إلى الحكم في قضية موقعة الجمل وحادثة النائب العام الأخيرة وملابساتها المرتبكة التي انتهت إلى إظهار الرئيس ومؤسسته في موقف ضعف.. في مقابل موقف انتصار من رجال النظام ووجوهه، وانتهاءً إلى ما أعلنه النائب السابق عصام سلطان عن كشف مخطط لإعادة مبارك للحكم يقوده مرشحو رئاسة يجتمعون بالمخلوع بمحبسه، والمخطط له نسخة أخرى احتياطية في حالة فشل النسخة الأولى(!!)، وما صرّح به بعض أعضاء الوطني المنحلّ (محمد بلتاجي وحيدر بغدادي) لليوم السابع عن محاولات قانونية وسياسية لإعادة الحزب

الوطني للحياة السياسية مرة أخرى، أو إعادة رجاله الكبار ووجوهه الفاعلة للحياة السياسية مرة أخرى . على أقل تقدير. بعد ثبوت براءتهم (!!) هكذا بكلّ صفاقة وبجاحة، ناهيكَ عن انكشاف الوجوه على حقيقتها وسقوط الأقنعة عمّن ركبوا قطار الثورة في مرحلة "التأييد"، ليعودوا إلى قواعدهم الأولى في هذه المرحلة، مرحلة "عودة النظام." *(الكاتب: فارس الصغير)*

الحركة الإسلامية بعد ثورة 25 يناير 2011م:

بدأت الحركة الإسلامية تشعر بمزيد من الحرية، وكانت هذه نعمة عظيمة من رب عظيم، كانت تستوجب له الشكر سبحانه، بتوحيد الصفوف، واجتماع الكلمة على راية واحدة: "تطبيق شرع الله.. حق الله على العبيد، وأصل أصول التوحيد". وهو. بعد ذلك لا قبله . البداية وهو الطريق، وهو الهدف، وهو الفلاح، وهو النجاح، وهو الحرية، وهو الكرامة، وهو الإنسانية، وهو الحضارة.

كان الطريق مفتوحًا.. ولم يبقى إلا الدخول، وعدم الارتداد.. واسترداد الهوية الإسلامية الخالصة والخروج من حالة الـ "لا هوية" السياسية والاجتماعية والثقافية أو "حالة التذبذب" بلفظ القرآن: **{ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَـؤُلاء وَلاَ إِلَى هَـؤُلاء وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً }** [النساء : 143]. كان الأمر المباشر من رب العالمين: **{خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }** [البقرة : 63]. قوة البصيرة، قوة الفهم، قوة الإخلاص، قوة الإنطلاق، قوة التجرد للحق. قوة.. لا تهاون فيها ولا تراخي ولا عجز ولا أنصاف حلول. فلقد أهلك الله عدونا.. ودارت الأيام ليقع علينا اختبار الإستخلاف: **{ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ }** [الأعراف : 129].

وبعد هذه القوة، يأتي: **{ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }** استعلنوا الراية واضحة بلا غموض، عالية بلا انكسار، مستقيمة بلا اعوجاج.. فتتقون المرجفون في المدينة، تتقون خيانة قوم لكم، تتقون مكر عدو لكم، تتقون جهالة قوم لكم، تتقون شهوة نفوسهم، تتقون الله فينصركم.

لكن كان سقوط الوعي والتراخي والتردد هو سيد المشهد.. وآتت التربية قبل الثورة ثمارها الحزينة بعد الثورة.. وجدنا نفس المواقف قبل الثورة، تُترجم بصور أخرى بعد الثورة! وجدنا الإخوان لا يتطلعون لأي منصب رئاسي فالطريق إليه مازال طويلاً، والاكتفاء بالبرلمان، وقامت العديد من الأحزاب الإسلامية.. وراح كل حزب يتقرب إلى الناس بمزيد من الخدمات والإصلاحات والحياة الرغيدة ونسوا الهدف الذي تقوم عليه أي حركة إسلامية: إن شرع الله قضية عقيدة، وهو حق الله على العبيد، وفي سبيله تهون كل التضحيات.

وللأسف . وكما هي سنة الله في أرضه . لم تتحق الوعود بالحياة الرغيدة، ولم تقم شريعة الله في أرضه.

وافق الجميع على إجراء الإنتخابات البرلمانية، ودماء الأبرياء تُستحل في الشهر الحرام من "المجلس العسكري" وقالوا: البرلمان سوف يحل جميع المشكلات، ووافق الجميع على قواعد اللعبة. والسؤال البديهي كان: كيف نأتمن على الصوت الانتخابي من استحل الدم الحرام في الشهر الحرام؟!

لم تكن كل قواعد اللعبة معروفة.. فلقد تهللنا لأول الفوز فيها، كان هناك قواعد خفية: وهي انهاء اللعبة من أساسها.. فتم حل البرلمان بعد تكلفة تجاوزت المليار جنيه غير تكلفة الدعاية الإنتخابية.. هكذا بجرة قلم ! من حزب "القضاة الفاسدين".. الورقة الرابحة التي يستخدمها العسكر.

أفضل ما ظهر في الحركة الإسلامية.. هو التيار الذي لم ينتمي إلى حزب أو جماعة، وأفضل من في الحركة الإسلامية هم أبناؤها المخلصون.. الذي يدورون مع كتاب الله حيث دار، كما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كان الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، والدكتور حسام أبو البخاري.. أحد النماذج التي تفخر بها الحركة الإسلامية بوجود رجال في مثل وعيهم وإخلاصهم ولا نزكي على الله أحدًا، وما شهدنا إلا بما علمنا.

استطاع الشيخ حازم أن يجمع الناس، لما كان له من قبول واضح، ووعي إسلامي وواقعي، وحضور طاغي، ووضوح في منهجه ورؤيته.. جذب الملايين من حوله وتبلور الحلم به ومعه.. ثم جاءته الطعنات من بين يديه ومن خلفه من قلب الحركة الإسلامية ! ويا للعار!!

راحوا يقولون إنه متهور! صادم! وأنهم يخافون!!! مما يخافون؟!.. والله أنعم عليهم بالأمن بعد الخوف، ألا يقرؤون ليل نهار: **{ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ }** [الأنعام :81، 82]. قِيل أنه يستعدي القوى الكبرى، والله . سبحانه . يقول: **{ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُواْ عَلَى مَا أَسَرُّواْ فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ }** [المائدة : 52].

وفجأة أصبح السلفيون . "سلفية الرضى بالأمر الواقع مهما كان" . أهل سياسة.. وهم الذين حصروا العلم في كتب السلف، ثم مارسوا خبلاً سياسيًا في أغلب تصريحاتهم وأفعالهم.. قالوا عن حكومة الجنزوي: حكومة الرئيس المخلوع سابقًا إنها خير من يمثل تلك المرحلة، قالوا: أحسنوا الظن بالمجلس العسكري، الذي استحل دماء الأبرياء الحرام في الشهر الحرام.. !. وإن كان السلفيون على غير رؤية واحدة، فهذه التصريحات تخص "حزب النور" ممثل الدعوة السلفية. ولكل شيخ طريقته في التيار السلفي المتنوع.

أما الإخوان: فخالفوا وعدهم بعدم ترشيح أحدهم للرئاسة واكتفاءهم بالبرلمان.. ولما أدركوا أن البرلمان مكسب هش سياسيًا وليس صلبًا، تم أخذه في لعبة سياسية فاشلة، وانتزعه العسكر منهم بنفس اللعبة، اعلنوا ترشيح مرشحٍ منهم !

كان حضور الشيخ حازم أبو إسماعيل طاغيًا وأوشك على الاقتراب من القيادة، لكن تصريحاته أقلقت جميع الدوائر. فهو شخصية تعتبرها أمريكا "أصولية راديكالية" بحسب تصنيف تقارير "راند" وبالتالي فهي مرفوضة تمامًا. أما الإخوان "براجماتيون معتدلون" هم بديل يمكن التعامل معه إذا فشل الأصل عندهم وهو "العلماني الليبرالي".. وهذه التصنيفات الباطلة لا يعترف بها الإسلام، فالمسلم هو المسلم.. يرجع إلى "أصوله" (كتاب ربه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم) في الكبيرة والصغيرة سواء، ويواجه عدوه "باعتدال وبمصلحة" **تحقق قيام شرع الله وحكمه**، فالله سبحانه هو الذي قال: **{ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ }** [النساء: 77]، وهو الذي قال أيضًا: **{ فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ }** [الأنفال: 12].

استُبعد الشيخ حازم أبو إسماعيل . من الإنتخابات . وكان المكر واضحًا.. كان يجب دفع الظلم، والوقوف بكل ما أوتينا من قوة في وجه الباطل.. فهذا طريق نجاة.. فالظلم إذ لم ندفعه عن إخواننا، سيدور ليقع علينا ! كان حازم أبو إسماعيل يُمثل الأداة التي كشفت عن أمراض بعض تيارات الحركة الإسلامية.. وأظهرت عيوبها، وعجزها، وبلادة شيوخها، وكاد أن يُحدث شرخًا في صفوف السلفيين.. لأن سمته سلفي، والشباب البرئ لا يستوعب لماذا لا تقف كل الحركات خلفه..؟! لكن تسارع الأحداث وسخونتها لم تدع وقتًا للتأمل والتفكر.

إن القضية راية تُرفع، ودين يُقام في الأرض، وشريعة تحكم وتسود، ما الفرق بيننا وكلنا لله جنود، كلنا لله عبيد، كلنا لرفع رايته في الأرض مستشهدون..

أين إذًا الخلل؟!!

لكن.. وعلى العموم ألحظ تطورًا في الوعي السياسي لدى بعض تيارات الحركة الإسلامية.. وتعلم من أخطاءها، وما ذكرته هنا إنما قلته للتذكرة، فالحركة الإسلامية كلها مِلك للأمة الإسلامية، وخادمة لدين الله، وأخطاءها وتاريخها يجب أن تستفيد منه الأجيال والتجارب الأخرى.

***

جاءت جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بين مرشح الإخوان، ومرشح النظام السابق.

قالت صيحفة نيويورك تايمز عن مرشح النظام السابق: "إنه مشروع حرب أهلية" وهو كان بالفعل كذلك.. لولا أن الله سلّم، ووقى مصر وأهلها.

ونجح مرشح الإخوان.. الدكتور محمد مرسي.

لعبت نشأت الإخوان وتكونيها النفسي دورًا كبيرًا في أداء الرئيس محمد مرسي.. هو جاد، متدين، محب لخدمة بلده، يتمنى لها الخير. لكن هذه ليست السياسة وليس هذا هو واقع مصر.. فبدأ الرئيس عمله بالمصالحة بدلاً من المحاسبة، والمواءمة بدلاً من إقصاء الفاسدين، والتوافق وإرضاء الجميع بدلاً من وضوح الغاية والطريق.. **{وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}** [القلم : 9].

كانت بطانته لا تعبر عن مشروع إسلامي حقيقي، ولا حتى على توافق فكري منسجم، فكانت مثال لقول الله تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ }** [آل عمران : 118].

وجاءت حكومته شركاء متشاكسون.. لا تعبر عن هوية ولا خطة ولا مرحلة، فكانت مرتعشة، متراخية، مترهلة، والنظام السابق ضارب بجذوره في كل مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن أي محاولة للإصلاح "دون التطهير التام" هي كمحاولة استنبات البذور في الهواء.

كان الواجب أن يبرأ الرئيس المسلم إلى الله عزوجل في قضية الشريعة ويستعلنها للناس واضحة لا مراء فيها، وأن يبرأ إلى الناس من دولة تتنفس الفساد وتعيشه منذ أكثر من مائة سنة، كان يجب أن يكشف للناس حجم ما يواجه من أهوال، ويقول لهم: يستحيل أن تقوم دولة حقيقية بقوانين النظام السابق، يستحيل أن يتم تطهير الدولة من الفساد بقوانين النظام السابق والنظام السابق الفاسد ضارب بجذوره في كل مكان، وفي كل ضمير.. فإذا الثورة قامت لتدفع الظلم والفساد، فإنها بالطبع ستستهدف النظام الذي حمى الظلم والفساد، وستستهدف الطبقة التي وُلدت . مجهولة النسب . من رحم الظلم والفساد، ولكن يبدو أن هذه البديهية غابت عن ذهن الكثيرين.. لكنها لم تغب عن أهل الظلم والفساد، فاستحلوا الأموال والدماء من أجل إفشال الثورة من كل طريق! كان يجب أن تكون هناك قوانين واجراءات استثنائية تقتلع جذور الفساد، وتفتك بكل قيادته وخطوط دفاعه بلا أدنى تحرج، وإلا فلماذا قامت ثورة؟! ولماذا راح كل هؤلاء الشهداء؟! ولو خاف من هذا الفعل.. عرضه على الناس، وكشف لهم الحقيقة بالأرقام والأسماء، وقال لهم: هذه دولتكم والأمر إليكم، فماذا تأمرون؟ وأنه لو جاء أحد الخلفاء الراشدين ليحكم مصر بقوانين نظامها الفاسد ما استطاع إصلاحًا.

كان الواجب . فيما اعتقد . هو "دراسة الحالة المصرية" من كل جوانبها.. **من الناحية الاجتماعية:** طبيعة المجتمع بعد "فترة الاستبداد" ثم "الثورة". **من ناحية القوة:** عناصر القوة على الأرض، وأثرها، ومداها.. وكيفية التعاطي معها؟ كـ (الجيش . الداخلية . الإعلام . رؤوس الأموال . القضاء . رجال النظام السابق..الخ). **من ناحية الوعي:** كيف يتشكل الوعي الجمعي والعوامل المؤثرة فيه ودور الإعلام. **من ناحية العدو الخارجي:** مدى مرونته وخيوط لعبه. **من ناحية النظام السابق:** كيفية خلخلته، وتجفيف منابعه. **من ناحية العدو الداخلي:** كيفية

محاصرته، والتربص للإجهاز عليه. **من ناحية الاقتصاد والموارد:** كيفية الحفاظ عليها، ومدى قدرتها على تسير الدولة في ظروف المواجهة. **من ناحية الشارع:** كيف يفكر؟ فيما يهتم؟ معاناته اليومية؟ مدى تأيده، والقدرة على حشده. **من ناحية المؤامرات:** كيفية استكشافها؟ وإفشالها.. والضربة الاستبقائية لها؟ **من ناحية الرجال:** كيفية اختيار أصحاب القوة والأمانة دون توزيع وتنويع لمختلف الأطياف فهي ليست "حفلة"، فلابد لرجال المواجهة والتطهير والتنفيذ من التجانس والتناسق والانسجام. وقبل هذا كله، **من ناحية الشريعة:** كيف يُمهد لها الطريق؟ وكيف تُستعلن رايتها؟ ومدى تشبع المجتمع بها وبضرورتها؟

لكن كيف لهذا أن يحدث، ونحن نحسن الظن بعدونا ؟! ونتقدم له بالأحضان، فيطلق علينا الرصاص ! كيف ونحن نتقدم بالمصالحة لمن قتلنا، ونتقدم بالمواءمة لمن سرق أحلامنا، ونتقدم بالتوافق لمن إذ تمكن منا فتك بنا؟!

وبهذا فلا الشريعة أقمنا، ولا الحياة أدركنا !

واستغل المرجفون في المدينة، وأهل الفتن.. حالة "الدولة الرخوة"، واستخدموا "القوة الناعمة" بكافة عالية للغاية بطريقة منظمة ومُحكمة ومتناسقة.. فانطلقوا كـ "الحُمر المستنفرة" في كل وسائل الإعلام يبتغون الفتنة، ويعبثون بعقول الناس: **{ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ }** [التوبة: 47].. فخلقوا حالة من الفوضى، والهرج.. والهزل، لا تصلح لقيام دولة بعد ثورة ! حالة "الدولة الرخوة" هذه . في السياسة . حالة "خطرة جدًا" إذ تُغري المتربصون بالإنقلاب، وإشاعة الفتن.. وتفكيك الدولة. فالحالة الرخوة تسمح بمزيد من الفتن والإنقلابات والأمراض والانهيار. وحاول الخائنين . في داخل مصر وخارجها . والمفسدون في الأرض إفشال "تجربة الثورة" برمتها لأنها تُمثل حظوة مهمة من خطوات التغيير، وإفشال الرئيس مرسي تحديدًا لأنه ينتمي "للتيار الإسلامي" حتى ولو لم تقم الشريعة، فمجرد الإنتماء كفيل بإعلان الحرب عليه.

شكلت تلك "القوى الناعمة" مجتمعة.. ضغطًا هائلاً ومؤثرًا على القرارات السياسية، وغلّت يد الرئيس، وأثرت في اختياراته.. وشعرت الحركة الإسلامية أمام "الحُمر المستنفرة من أهل الفتن" أنها متهمة يجب أن تدافع عن نفسها! وهذا خطأ فادح وخطير. ثم كانت فكرة المواءمة والمشاركة.. أحد خطايا الثورة الكبرى، ففي الثورات.. طريق واحد، وهو دومًا عكس النظام الذي ثارت عليه الثورة، أما الارتداد للمشاركة وأخذ الحظ والنصيب من هذه "الحفلة" حتى يفرح الجميع ! فهو قطع الطريق على الثورة من الأساس.. و"تذبذب" معناها وقيمتها لدى الجماهير.

أما الخطيئة الكبرى: فهي أن الثورة قامت لمكافحة الظلم والفساد، وإذ بنا نجد أنفسنا نستخدم نفس ذات القانون الذي يحمي ويُقر الظلم والفساد.. إذ بنا نستخدم هذا القانون لتطهير الظلم والفساد.. أي أننا نعالج

أنفسنا بنفس الداء الذي نريد أن نتطهر منه!! وننادي باحترام القانون الذي حمى وأقر الظلم والفساد، أو. في أحسن أحواله. لم يدفع الظلم والفساد، ونسأله كيف الخلاص؟ وأين الطريق؟!

فتحولنا من فكرة ثورة إلى مجرد برامج سياسية لأحزاب.. تتعامل مع نظام لم يتغير.

وأما المصيبة الكبرى: مصر قبل الثورة كانت في حالة ثُبات عميق وسلبية شديدة، والدعوة إلى التغيير أو إلى تطبيق الشريعة كانت محدودة التأثير. لكن مصر الآن في حالة ثورة وفوران وتخلخل.. ويُفترض أنها تؤسس لقواعد دولة جديدة وكل دعوة فيها "شديدة التأثير" فعلى أي قواعد يُؤسس للدولة الجديدة؟! وهنا يتبين مدى الجُرم والفحش في تمييع قضية شرع الله والتباس أمر الدين على الناس. فمصر الآن تعتبر في مرحلة: **{ ادْخُلُواْ عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللّهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }** [المائدة : 23].

وقد يُخيل للبعض أن الباطل خطير، لن يبقي ولا يذر، ولو وقفنا أمامه سيسحقنا.. كقول اليهود: **{ إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىَ يَخْرُجُواْ مِنْهَا }** [المائدة : 22] بينما الباطل منتفش فقط إذا واجهناه رافعين راية الله تعالى زهق وانتهى: { **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** } [الأنبياء : 18]. فماذا ننتظر؟ وماذا نريد أن نملك ونحن على رأس مؤسسة الدولة والأحزاب الإسلامية في كل مكان؟؟!!

وحسبنا الله ونعم الوكيل، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

***

أيها المسلمون: إن الطريق واضح لا غبش فيه ولا لبس ولا غموض.. شرع الله: هو ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية. وإقامة شرع الله، ما هو إلا تحقيق العبودية له سبحانه، هذا هو هدفنا في الحياة، هذا هو هدفنا من الحياة، هذا هو الهدف الأوحد لأي حركة إسلامية ربانية، هذا هو الهدف لأي مسلم يشهد: أن "لا إله إلا الله محمد رسول الله". وليس للحركة الإسلامية إلا أن تلتف حول قيادة ترفع تلك الراية وتستسلم لله رب العالمين وتُسلم له.. وأي تحزب أو تعصب أو تقديس لأشخاص أو أحزاب أو جماعات.. فهو إعلان وفاة لتلك الحركة، ولم تعد بعدُ ربانية ولا صادقة مهما رفعت من رايات.

***

دستور مصر 2012 م

والآن.. لنا وقفة مع دستور مصر الجديد (نوفمبر 2012م) علمًا بأن ممثلين عن الإخوان المسلمين والسلفيين . "سلفية الرضى بالأمر الواقع مهما كان" . ضمن الجمعية التأسيسية لهذا الدستور. وقبل أن استعرض بعض مواده، ننقل ما قاله الأستاذ حسن الهضيبي . المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمون . عندما عُرض مشروع الدستور المدني عام 1948 م للمناقشة في مجلس الأمة، فاعترض . رحمه الله . على المشاركة في المناقشة ابتداءً، وقال: "إن خطأ هذا القانون وصوابه عندي سيان؛ لأن اللجنة التي قدمته لم ترد الأمر ابتداءً إلى كتاب الله وسنة رسوله، وما حُمل عليهما بطريق الاجتهاد، ولكنها ردته إلى أكثر من عشرين تقنينًا وضعيًا اختارت منها هذا النسيج المهلهل فتجاوزت بذلك الأصل المحكم الذي لا يَحِلُّ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتجاوزه، وهو رد الأمور عند التنازع إلى الله وإلى الرسول، وإن لم يفعل ذلك . كما يقول ابن كثير. فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر.

وإن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعًا يجب أن يكون قائمًا على أحكام القرآن، وإذا قلت القرآن، فإني أعني بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن طاعته من طاعة الله، ويجب أن يكون هذان المصدران هما المصدران لكل تشريع، فإذا أردنا أن نأخذ شيئًا من التشريعات أو النظم الأجنبية فيجب أن نردها أولاً إلى هذين المصدرين **{ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ }** [النساء: 59] فإذا كان هذا التقنين صادرًا عن أحكام القرآن والسنة كان بها، وإلا فيجب أن نرفضه رفضًا باتًّا ونرد أنفسنا إلى الحدود التي أمر الله بها... من أجل هذا لم أشترك في مناقشة مشروع القانون المدني موضوعًا، ومن رأيي أن يصدر كيفما يكون؛ لأني شخصيًا أعتقد أنه ما دام غير مبنيٍّ على الأساس الذي ذكرته، والذي أدين به فخطؤه وصوابه عندي سيان".

***

وفقًا للنسخة النهائية لدستور مصر الجديد 2012 . الذي تم الإستفتاء عليه وجاءت الموافقة بنسبة 63.8% وتم إقراره دستورًا لمصر. نستعرض بعض مواده:

في الباب الأول: الدولة والمجتمع

مادة (1) جمهورية مصر العربية دولة مستقلة ذات سيادة، وهى موحدة لا تقبل التجزئة، ونظامها ديمقراطي.

هذا نص الدساتير العلمانية التي (نظامها ديمقراطي). الدولة الإسلامية نظامها ليس ديمقراطيًا من عدة وجوه:

أولاً: الدولة الإسلامية إذا كتبت دستورًا، فإنها تضع أولًا الأصل الذي يتفرع عنه كل الفروع، فالأصل في دستور أي دولة إسلامية أن: السيادة لشرع الله وحده، والسلطة للأمة. وشرع الله: هو كل ما شرعه لتنظيم الحياة البشرية. وهذا أصلاً فوق الدستور، وفوق الإستفتاء عليه. **فشرع الله هو مصدر الدستور وكل تشريعاته**.

فإذا أردنا الحديث عن النظام السياسي، نرجع إلى شرع الله في هذا الأمر، وتحدثت سابقًا عن بعض سمات النظام السياسي في الشريعة الإسلامية. ففيه أن السلطة للأمة وتقوم على الشورى، واختيار حاكمها.

ثانيًا: الشورى ليست هي الديمقراطية من عدة وجوه.

- **من حيث اللفظ**. إن الشورى: لفظ الله تعالى وهو الذي اختاره، والديمقراطية: مصطلح غربي ولا نستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.
- **من حيث العبادة**. الله تعالى أمر بالشورى وجعلها نظامًا ملزمًا للحكم، إذاً فهو قبل أن يكون نظامًا سياسيًا، فهو خضوع وعبادة واستسلام وإسلام لله عز وجل وتطبيقًا لشرعه وحكمه، بعكس استحسان نظام ديمقراطي أو غيره ليكون بديلاً عن شرع الله وكلمته.
- **من حيث الغاية.** الشورى: تعني مشاركة الأمة في اختيار حاكمها القائم على شريعة الله، وهذا شرط حُكمه للأمة، ومن حقها محاسبته، ومراقبته، وعزله... الخ أما الطريقة فهي متروكة لظروف العصر ومستجداته. أما الديمقراطية من حيث الغاية: فهي فكرة عولمة اقتصادية تقوم على السوق الحر، باقتحام رؤوس الأموال الأجنبية الدول الضعيفة للسيطرة عليها واغتنام ثرواتها وتسويق انتاجاتها، وهذا يتطلب بعضًا من الاستقرار السياسي المسمى تداول السلطة، وبعضًا من الاستقرار الاجتماعي لتنتعش الأسواق أمام الشركات العملاقة الأجنبية التي تفوق رؤوس أموالها اقتصاد دول بأكملها. هذا بالإضافة إلى أنها فكرة اجتماعية ليبرالية والتي يمكن أن تصل بالمجتمع إلى تقنين الشذوذ . كما يحدث في فرنسان الآن . طالما اتفقت الأغلبية عليه!
- **من حيث الجوهر**. الشورى: تعني مشورة الأمة الملزمة في قضايها السياسية وثرواتها..الخ من خلال الآليات المناسبة لظروف العصر، ولكنها تقف عند شرع الله وحدوده وحكمه، فهو فوق رأي الأمة، وفوق الدستور، وفوق الاستفتاء، وفوق أي نظام. أما الديمقراطية: جزء من الهوية والحضارة والعلمانية الغربية.. وتتمثل فيها تصورهم عن الإنسان والحياة، وهي مناقضة للإسلام. فالديمقراطية لا تقف أمامها حدود، فلها حق التشريع المطلق.. فكل ما أقره الشعب له شرعية، حتى ولو الشذوذ.. وكل شيء خاضع لرأي الشعب. ولأننا نرفض الديمقراطية، فتقول لنا أمريكا: "لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية" وأن الشعب المؤهل للديمقراطية هو وحده الذي يقبل العلمانية نظامًا للحكم والحياة. وأن البديل لكم: هو الاستبداد أو الفوضى.

ثالثًا: الديمقراطية.. تعني حكم الأغلبية أو الشعب المطلق دون تقييد، وهذا مناقض لـ "لا إله إلا الله محمد رسول الله" إذ أن الحكم لله وشريعته فقط ولا يقوم على رأي أغلبية ولا على استحسان ولا على مشورة.. بل يقوم على قاعدة واحدة فقط العبودية لله وحده.. **وهذا هو الأصل الوحيد الذي تقوم عليه**.. ومعنى الديمقراطية: أنه إذا اتفق الشعب على أن الزنا ليس جريمة طالما برضى الطرفين، صار هذا حكمًا.. وبالتالي صار ذلك تباعًا في الإسلام: كفر أكبر مخرج من الملة.. **لأنه انتزع لنفسه حق التشريع والتحليل من دون الله**..

بل أكثر من ذلك: لو اتفق الشعب على أن الزنا جريمة وفاحشة، ويجب توقيع أقسى عقوبة على مرتكبه بالجلد والرجم، حتى يحفظ المجتمع **وأنه رأى ذلك من تلقاء نفسه أو ما اتفقت عليه أهوائهم لا من جهة رد الأمر الله وحكمه**.. صار هذا في الإسلام كذلك: كفر أكبر مخرج من الملة، لأن تطبيق الحكم جاء من جهة الاستحسان أو الاتفاق **وانتزع لنفسه حق التشريع والتحريم من دون الله**، لا من جهة العبودية الخالصة والإسلام لله ولشرعه وحكمه.

مادة (2) الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

وهي مأخودة بنصها من دستور عام 1971 والمعدل سنة 1980 دون أي تعديل، ولقد تحدثت عن هذه المادة في "شبهات حول الشريعة" وأقول هنا اختصارًا أنه تم تحويل هذه المادة للمحكمة الدستورية العليا للبت فيها، وظل الاختلاف حول تفسير المادة الثانية معروضاً عليها مدة تجاوزت خمسة عشر عاماً، حتى فصلت فيه المحكمة يوم 18 مايو عام 1996م بعد طول بحث.

وقد قررت المحكمة الدستورية العليا ما يلي:

- أن المادة بهذه الصياغة تمنع مِن سنِّ قوانين جديدة مخالفة للشريعة.

- أن المادة تخاطب السلطة التشريعية لا القضائية، ومِن ثمَّ فلا يجوز للقاضي أن يترك القانون الصادر عن السلطة التشريعية بحال، مهما كان مخالفًا للشريعة.

- أن القوانين التي سبق سنها قبل هذا التعديل الدستوري اكتسبت حصانة دستورية، ولا يمكن إسقاطها إلا بنصٍّ صريح مِن السلطة التشريعية.

والمصادر الرسمية للقانون بحسب درجاتها هي:

1- التشريع (القانون الوضعي). 2- العرف. 3- مبادئ الشريعة الإسلامية. 4- مبادئ القانون الطبيعي. 5-قواعد العدالة. فالتشريع (القانون الوضعي) هو المصدر الأساسي من ناحية الأهمية في حين أن باقي المصادر ثانوية لا

يلجأ إليها القاضي إلا إذا سكت التشريع عن حكم النزاع، فالشريعة الإسلامية ليست مصدرًا إلزاميًا وإنما أحد المصادر المادية في المرتبة الثالثة فالقضاة في المحاكم الوضعية لا يملكون إلا أن يطبقوا القوانين الوضعية المكتوبة بين أيديهم ولو حكموا بغيرها فمصير أحكامهم هو البطلان.

وكلمةَ مبادىء في عُرْف القانون المصري لا تعني أحكام الشريعة.. بل هي "الكليات المتفق عليها" كما عرفها السنهوري عام 1947، أو هي " قطعي الثبوت والدلالة" كما عرفتها المحكمة الدستورية عام 1996 .. مما يعني تفريغ وتعطيل واستبعاد كل أحكام الشريعة إلا القليل، بل ويعني عدم الترجيح بين المذاهب في معظمِ أحكامِ الشريعة، وتقديمِ القانون الوضْعي وسيادة القانون عليهِ.. ولمن يُريد أن يفهم أكثر من القضاةِ العلمانيين أنفُسِهِم فليقرأ ما قاله يحيى الجمل : "الأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة أنا أزعم أنها لا تتجاوز 15 مبدأ... والـ 15 مبدأ دول على الأقل فيه منهم 10 أو 12 في القانون الروماني والقانون الكنسي".. بل تُصْبِح عُرْضة للتلاعب حسْب ما يراهُ القاضي، وانظُر اعتراف المستشار أحمد عبده ماهر على "القناة الأولى المصرية" في برنامج "أنا المصري" بتاريخ 7/ 2011 م قال " المادة الثانية من الدستور جميلة جدا لا تزعج أحد لا المسلمين ولا أي ملة أخرى... لو "أحكام الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي" سنرى من سنقطع يده ومن سيجلد ومن سنرجمه ومن سنقتله لكن "مبادئ الشريعة الإسلامية" نقصد بها الأخلاق...".

وتقول "المادة 219" الشارحة للمادة الثانية: **"مبادىء الشريعة الإسلامية تشتمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة"**. ولست أدري لماذا يكون هناك مادة شارحة للمادة الثانية، أهي شيء غامض مجهول يحتاج إلى شرح؟! ولماذا جاء ترتيبها رقم 219 من الدستور، وليست مادة 2 مكرر مثلاً؟! ولماذا لم تحدد تلك المادة الشارحة "مجال اختصاص" الشريعة الإسلامية حتى يكون الناس على بينة من أمرهم؟! وإذا كانت المادة شارحة للشريعة الإسلامية لماذا لم يُذكر "أحكامها"؟ وماذا كان مفهوم الشريعة الإسلامية قبل هذه المادة، لنعتبر أنها إضافة تستحق الذكر؟ وماذا فهمنا بعد هذا الشرح "أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية" فكل شيء يشتمل على أدلته الكلية وقواعده الأصولية والفقية الخاصة به..!! وهل كانت "أدلتها الكلية" محل خلاف أصلاً؟ كما أن الصياغة يجب أن يفهمها أقل الناس علمًا ! وهي كمن يقول إن الكتاب: يحتوي على أبواب وفصول وصفحات وفهرس ويزيد في التعريف ثم لا يحدد اختصاص الكتاب وموضوعه والهدف منه، وطريقة عمله في الواقع..! هذا لعب غير مقبول على العقيدة الإسلامية؟ والأولى الوضوح حتى لا يلتبس على الناس دينهم.

في حين تقول المادة الثالثة من الدستور والتي تخص أهل الكتاب: "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية." ولجدية المادة هنا حصرت اختصاصاتها في (الأحوال الشخصية، والشؤون الدينية وانتخاب قياداتهم الروحية) !! بينما لم يتحدد اختصاص "مادة الشريعة الإسلامية" هل هي شاملة المواريث والأحوال الشخصية فقط؟ أما

شاملة قانون العقوبات أم شاملة ماذا؟ وما هي المصادر الأخرى التي نستقي منها أمور تنظيم حياتنا؟ وهل هذه المصادر معتبرة في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم؟!

مادة (5): السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر السلطات؛ وذلك على النحو المبين في الدستور.

هناك فرق بين السيادة ومصدر السلطات:

السيادة: لشرع الله وحده وحكمه، فهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله، وله الأرض ومن وما عليها.

مصدر السلطات: فهي الأمة صاحبة الأرض والثروة التي بها، ومن هنا تأتي سلطاتها التي تمنحها للحاكم أو من ينوب عنها، فهو أجير عندها، يرعى مصالحها ويوزع الثروة في صورة خدمات عامة.. أي أنه يُحول الثروة العامة إلى خدمات عامة بالتساوي إذ أن الثروة ملك عام للأمة ولا فضل لأحد على أحد.. فتتساوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والطرق والمواصلات والبنية التحتية ورعاية الأمة في كل مناشط الحياة..فيستمد الحاكم سلطته من الأمة، ويحكم بينها بشرع الله رب السيادة وملك الأرض والسموات وكل شيء.. وهكذا تتحقق العدالة الاجتماعية الربانية، بينما يبقى الجهد البشري الخاص من تجارة وعمل واجتهاد هو جهدهم الخاص.. فيتحقق التوازن المعهود في التصور الإسلامي، تتحقق العدالة الاجتماعية من جانب، وإطلاق الجهد البشري ينمو ويتحرك وفق اختلافات طاقات البشر من جانب آخر.

***

كانت هذه **نظرة عقدية** في بعض مواد الدستور، ولن أتطرق إلى مواده الأخرى، لأنني . فقط . أتحدث عن الأصل الذي تتفرع عنه الفروع، فإذا كان الأصل والقاعدة مختلاً، فالفروع تتحرك في الفراغ.

أما **النظرة الواقعية** فأكتفي بقول الباحثة في مؤسسة كارنيغي "مارينا أوتاوي": "المشكلة ليست في محتوى الدستور، وإنما تحفظات العلمانيين في الإجراءات التي كون بها، وعدم توازن المشهد السياسي لصالح الإسلاميين". بمعنى أن الغرب والقوى العلمانية تُقر محتوى الدستور، وأثنت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بنيويورك على حذف المادة 68 من المسودة الثانية والتي كانت تنص على: "تلتزم الدولة باتخاذ كافة التدابير التي ترسخ مساواة المرأة مع الرجل، فى مجالات الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وسائر المجالات الأخرى، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية." واستُبدلت بالمادة 33 . في الدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه بنسبة 63.8% . والتي تنص على: "المواطنون لدى القانون سواء؛ وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك". وقالت المنظمة إن هذه من التطورات الإيجابية في حقوق المرأة.! كما أن الدستور تم توزيعه حسب القوة المؤثرة على الأرض، فكما قلنا من قبل السياسة لا تتعامل مع الحق والعدل والمنطق، بل تتعامل مع القوة على الأرض، فالجيش حصل على نصيبه من الدستور بمواد حتى لم تكن موجودة في دساتير مصر السابقة، والإخوان حصلوا على مواد البرلمان، والسلفيون حصلوا على المادة الشارحة عديمة القيمة وللعلم فهذه المادة تكاد تتفق مع تفسير المحكمة الدستورية العليا للمادة الثانية، والكنيسة حصلت على مادة تاريخية

في هذا الدستور، والتيار العلماني والليبرالي حصل على نصيبه هو الآخر. أي أن الدستور تم التوافق عليه ضمنيًا بين الفواعل الرئيسية على الأرض. أما المعركة القائمة فكان لها أبعاد أخرى.

***

والآن: ماذا في أيدينا الآن؟

تتحمل القوى الرئيسية في الحركة الإسلامية وزرها كاملاً أمام الله جل وعلا، وأمام الأمة الإسلامية التي طالما انتظرت تلك اللحظة التي تنهض فيها نهضة ربانية.. ونبرأ إلى الله عز وجل مِن كل مَن فرط أو تهاون في قضية إقامة شرعيته وتحقيق عبوديته.

وحتى الآن لم يُكتب لمصر دستورًا إسلاميًا.. ويُفترض كونها إسلامية.. أن دستورها معروف سلفًا وجاء به أعظم نبي للبشرية صلى الله عليه وسلم، ولم يُكتب لمصر بعد حياة كريمة، فالمشكلات تتفجر من كل جانب، والسخط الشعبي يزداد وربما يمر حين من الدهر، ثم يعنلوا إفلاس الحركة الإسلامية وإفشلها لمصر، وأن البديل الآخر الديمقراطي الحر قادم تدعمه الدول الكبرى بحزمة مساعدات اقتصادية لتنجح أي تجربة أخرى غير تلك التي تدعي الإسلام، ولو حتى مجرد إدعاء ! لا يقوم على حقيقة.

على أنهم وجدوا في بعض رجالات الحركة الإسلامية . للأسف . ما يتمنون ويزيد !

ولكن..

مازال هناك أمل..

مازال هناك شباب طاهر لم يتدنس بالحزبية ولا بالعصبية ولا بالتبعية ولا بالصنمية لحزبه أو جماعته أو شيخه..

مازال هناك روح تسري في الأمة، ومازال هناك رغبة صادقة في الحياة الربانية الحضارية النظيفة..

مازال هناك طاقات وإبداعات من جيل الشباب يسعى ويحاول، ويستفيق من الوهم، وينتفض من الغبار، ويتحرر من التيه..

مازال هناك ثورة تحطم الأصنام، وتحطم الأوهام، وتحطم الصور الكاذبة الخاطئة المزيفة..

مازال هناك شباب أخلصوا دينهم لله، ولم يبتغوا إلا رضاه.. ولم يدوروا إلا مع الكتاب حيث دار..

إلى كل هؤلاء.. احملوا الراية من جديد فأنتم أحق بها، واجتمعوا على كلمة سواء ألا تقيموا إلا شرع الله، ولن يسود إلا شرع الله.. ولن يحكم إلا شرع الله.. فشرع الله.. حق الله على العبيد، وأصل أصول التوحيد.

وهنا سؤال يطرح نفسه: هل تقول بنعم أم لا لهذا الدستور؟ وهو نفس طبيعة الأسئلة حول الانتخابات البرلمانية والرئاسية، كما هي نفس طبيعة الأسئلة التي تتعاطى مع واقع مناقض للشريعة، ونريد التفاعل معه.. لتحقيق غايتنا بإقامة شرع الله على أرض الله؛ لتتحقق عبوديتنا الخالصة لله.

قبل الإجابة على هذا السؤال يجب توصيف الدستور من جانبين: **الأول**: العقيدة. **الثاني**: الواقع.

الأول: العقيدة: الدستور على هذا الحال هو دستور علماني، طالما أنه لم يُقر بشكل واضح مباشر لا غبش فيه ولا لبس ولا غموض، أن السيادة لشرع الله وحكمه وحده بلا شريك. وهذا يجب أن يُستعلن بوضوح تام، فأمور العقيدة لا عبث بها ولا مداهنة ولا أدنى تشكك نحوها. وهذه الشهادة نقولها مهما كانت الأمور التي تترتب عليها. والإقرار بـ "السيادة لشرع الله ولا حكم إلا حكمه، ويبطل كل قانون يناقض الشريعة" هو إقرار فوق الدستور نفسه، وفوق الإستفتاء عليه. لأنه دين المسلم، ومعنى عبوديته لله.

الثاني: الواقع: وأقصد به واقع مصر التي كُتب لها هذا الدستور، إذا قلنا أن التصويت **مثلاً** بـ "نعم" أمر يسمح بمزيد من الاستقرار ويزيد من فرصة استرداد عافية البلد، واسترداد مؤسسات الدولة، وقطع الطريق على الفتن والمؤامرات.. مما يُمهد الطريق ليخدم دين الله وشرعه، فيمكن القول أنه يجوز التصويت "بنعم" على أساس قطع الطريق على أهل الباطل، ودرء المفاسد، ودحض الفتن التي قد تحدث في حال التصويت بـ "لا" وهذا مثال مناسب لتوضيح الفرق بين الغاية، وكيفية التعامل مع العقبات التي تقف في طريق تلك الغاية.. بشرط أنه ما من خطوة في طريق تلك الغاية.. إلا والغاية **تُستعلن واضحة، ورايتها مستعلية، وكلمتها لا مراء فيها**.. فقبل اختيار التصويت "بنعم" يُستعلن الموقف العقدي من الدستور أو من أي عقبة تعترض طريق الشريعة.. وأنه اختيار قائم على قاعدة **"الاكراه، مضطرين غير باغين ولا عائدين، مع الإنكار له" ولا يجوز بأي حال من الأحوال اختيار التصويت . مثلاً . بـ"نعم" في تلك الحالة، دون أن نستعلن الموقف العقدي منه،** فلربما استعلان راية العقيدة، يجعل الناس ترفض أن تقبل الدنية في دنيها.. وبالتالي فإن من الباطل الخالص أن نقول للناس أن التصويت "بنعم" يحقق شرع الله، هكذا دون إيضاح واستعلان للجانب العقدي والمصالح الشرعية المترتبة عليه ثم نشرح تلك "المصلحة" التي يستفيد منها "الواقع" الذي تقوم فيه الشريعة. وأن "المصلحة" أصلاً للشريعة وحدها، وليس لأفراد أو أحزاب أو جماعات.. والعكس صحيح تمامًا، فلو قلنا أن التصويت بـ "لا" يحقق "مصلحة" للشريعة.. كأن يكون هناك مثلاً فرصة في دستور جديد تكون فيه الشريعة ذات وجود حقيقي وأثر فعال واضح، فيكون التصويت بـ "لا" هو الأصح.. أي أن مدار الأمر هو تحقيق "المصلحة" لقيام شريعة الله في أرضه، مع اعتبار ما ذكرناه من قبل من توضيح الموقف العقدي في أي حالة سواء نعم أو لا.. وأننا **مضطرين مكرهين غير باغين ولا عائدين** إذ نتعاطى مع "دستور علماني" فتكون مشاركتنا ليست من

جانب "إضفاء شرعية عليه" . إذ لا شرعية إلا لما شرعه الله تعالى . ولكن من جانب إيجاد الواقع للشريعة، وعدم اعتزال الحياة والواقع.

وبهذا، فلا يمكن أن ننظر إلى الجانب العقدي وحده، ونهمل إدراك الواقع وتحدياته وعقباته.. ولا يمكن أن ننظر إلى الواقع، ونهمل الجانب العقدي.. والصواب . والله أعلم . أن نبدأ باستعلان الجانب العقائدي أولاً، ثم . بعد ذلك لا قبله . نتحرك في الواقع محققين المصالح، وندفع المفاسد.. خدمة "لشرع الله ودينه" لا خدمة أفراد أو أحزاب أو جماعات. وعلى كل حال هذا مجرد "مثال" أوردته فقط لتوضيح طريقة التفكير، وكيفية التعامل مع الغاية، والعقبات التي تقف في طريقها.. فقد يتغير الواقع اليوم أو غدا، وتتبدل الأوضاع.. لكن ما يهمنا هو كيفية التعاطي مع الواقع، بما يخدم قيام شرع الله وحكمه في الأرض، وتحقيق "المصالح" و"دفع المفاسد" التي تُمهد لقيام شرع الله في أرض الله.

كما يجب التأكيد على أهمية (جانب العقيدة)، وأن (الجانب الواقعي) ليس على نفس الدرجة من الأهمية.. إذ أن الجانب الاعتقادي والإيماني الخاص بالأمور التي قد تكون في طريق الشريعة كـ (الدستور . البرلمان . الانتخابات . وغيرها من الواقع الذي نتعاطى معه) هو أمر يمس إيمان المرء.. كأن يؤمن المسلم مثلاً بدستور علماني، أو أن للبشر حق التحليل والتحريم من دون الله.. ولذلك قلنا حين طُرح السؤال: نعم أم لا.. قلنا وجوب إيضاح الموقف العقدي والإيماني منه قبل أي شيء. لأن ذلك دين نتَعبد به لله سبحانه وتعالى يجب ألا تشوبه أي شائبة.

أما (الجانب الواقعي) فهو لا شك مهم، ولكن ليس بنفس أهمية إيمان المرء ومعتقده.. إدارك الجانب الواقعي لا بد منه لتحقيق واقع الشريعة.. ولكن قد يتقاعس عنه المرء، فيكون من القاعدين. أما العقيدة والإيمان فلا يمكن التقاعد أو التقاعس أو الـ لا موقف.. فموقفها يجب أن يكون **شديد الوضوح، طاهر من كل شرك، حاسم في كل موقف**، دون اعتبار لأي حالات أو مألات. فالعقيدة مقدمة على أي اعتبار حتى ولو الموت.

والجانب الواقعي: جانب عملي اجتهادي أصله قائم على قول النبي صلى الله عليه وسلم: **" إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"** (رواه البخاري) فمثلاً لو اختار المرء "نعم" . في المثال المذكور "الدستور" . معتقدًا أولاً أنه لا مشرع إلا الله، وأنه يؤمن بشرع الله وحكمه وسليم الاعتقاد في إيمانه، ثم نظر في واقعه واجتهد قدر المستطاع، ونيته قائمة على إيجاد الطريق وتمهيد السبل لإقامة شرع الله، فتبين له أن "نعم" أقرب إلى تحقيق المراد لقيام شرع الله أو إزالة العقبات التي تعترض تطبيق شريعة الله، مع سلامة اعتقاده وإيمانه.. كان ذلك . بإذن الله . موقف إيماني وواقعي صحيح يؤجر عليه المسلم، حتى ولو تبين فيما بعد أن اختيار "نعم" كان خطأ. لأنه يؤجر على نيته وقصده وعبوديته لله سبحانه وتعالى.

والعكس صحيح تمامًا، فلو اختار "لا" . في المثال المذكور "الدستور" . معتقدًا أولاً أنه لا مشرع إلا الله، وأنه يؤمن بشرع الله وحكمه وسليم الاعتقاد في إيمانه، ثم نظر في واقعه واجتهد قدر المستطاع، ونيته قائمة على

إيجاد الطريق وتمهيد السبل لإقامة شرع الله، فتبين له أن "لا" أقرب إلى تحقيق المراد لقيام شرع الله أو إزالة العقبات التي تعترض تطبيق شريعة الله، مع سلامة اعتقاده وإيمانه.. كان ذلك . بإذن الله . موقف إيماني وواقعي صحيح يؤجر عليه المسلم، حتى ولو تبين فيما بعد أن اختيار "لا" كان خطأ.. لأنه يؤجر على نيته وقصده وعبوديته لله سبحانه وتعالى.

وبهذا قد يختلف موقفنا الواقعي والفقهي . وفيه سعة . حسب اجتهادنا . مثل المثال الوارد "الدستور" . بينما الجانب الاعتقادي منه لا خلاف عليه وليس فيه سعة فهو دين وهوية وولاء وبراء إذ هو على صورته هذه "دستور علماني" لا يُقر سيادة شرع الله، وأنه حق الله وعبودية له، ولا شرع سواه، وأن هذا الإقرار فوق الدستور وفوق الإستفتاء عليه. وبالتالي فهو مرفوض من الناحية العقدية والإيمانية حتى دون النظر فيه، ومشاركتنا ليست من باب "إضفاء الشرعية عليه" بل من جانب تمهيد طريق أو فتح باب أو إعلان راية لشرع الله، وإننا نستعلن ذلك بكل وضوح، وكما قلنا مرارًا لا مشاركة دون إيضاح الجانب العقدي والإيماني، وليس هناك أي شيء مقبول على حساب العقيدة.

لكن وجدنا ضبابية شديدة وتناقض عجيب في المشهد الواقعي، إذ أننا أمام "دستور علماني" تدافع عنه الحركة الإسلامية وتتبناه! وعلمانيون يرفضون دستورًا علمانيًا فيه ما يتمنون ويزيد؟! مما يُوضح تشابكات وتشعبات وبواطن أمور لا نعلمها !

فيبدو لي أنه كان نوعًا من "الدعاية المضادة" المدروس بعناية فائقة، دستور يرفضه العلمانيون بشدة رغم أن الدستور علماني! حتى يقتنع به الإسلاميون أنه إسلامي ! ومثل ما قال بابا النصارى تواضروس عن المادة 219 الشارحة للمادة الثانية "مادة الشريعة الإسلامية" أنها مادة "كارثية" رغم أنها ليس لها أي قيمة عملية؛ حتى يقتنع المسلمون أنهم أمام مكسب تاريخي.!

وبهذا فالدستور تأيده أمريكا والعلمانيون من الناحية الأيدلوجية، أما المعركة القائمة فهي:

- **معركة الحصول على النصيب في الدولة من جانب.**
- **معركة إفشال التجربة الإسلامية حتى ولو كان الإسلام فيها مجرد اسم من جانب ثانٍ.**
- **معركة إفشال مصر كدولة . بعد الثورة . لصالح المتضررين من الثورة داخل مصر وخارجها" من جانب ثالث.**
- **وتم قطع الطريق على المعركة من جانبها الأخطر والأهم "معركة الأيدلوجية.. معركة الهُوية والمصير".**

والدستور وما سيأتي فيما بعد داخل ضمن هذه الحرب ووقودها! وفي هذه المعركة تشابكت المصالح مع طرف، وتناقضت مع طرف آخر، ويلتقي هذا مرة وذاك مرة، ولا ندري مَن مع مَن ضد من؟ لكننا لم نجد "**معركة أيدلوجية**" حول الدستور! وهي أخطرها وأهمها فهي معركة "**الهُوية والمصير**"! رغم خطورة جوانب المعركة الأخرى. إلا أنه تم قطع الطريق على هذه المعركة من البداية بإلغائها وجعل الدستور وقودًا للمعركة، وكان يجب أن يقف الإسلام في المعركة الأيدلوجية هذه وقفة الولاء والبراء والإيمان والكفر ويستعلن رايته ومنهجه بكل استعلاء لرايته فراية شرع الله راية لا تُستذل ولاتُنتكس ولا تنهزم: { **إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ** } [غافر:51] وإن كُنا على موعد مع أخطائنا البشرية فـ { **تِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ** } [آل عمران:140] لكنها راية لا تختلط معها رايات أخرى ولا أيدلوجيات أخرى.

وفي ضجيج هذه المعركة تم تمرير دستور علماني بأيدي إسلامية.. وهذه خسارة فادحة لنا وكارثة حقيقية، وخسارة أخرى أننا سنصير نموذجًا دستوريًا وثوريًا وإسلاميًا لغيرنا.. والمسمى إسلامي والمحتوى علماني! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وما كان يجب أن يُلهينا ضجيج المعركة، عن فهم طبيعة الصراع وحقيقة الرايات.

ولست أدري لماذا تبنت الحركة الإسلامية "نعم للدستور" ولم تتبنى بيان دين الله وبيان شرعه وهذا هو الهدف الأساسي لأي حركة إسلامية؟! ولماذا خُيل للناس أن "نعم" تعني تطبيق شرع الله؟!! إننا قد نتفق أو نختلف على نعم أم لا.. أما العقيدة أما الدين أما شرع الله.. فهو الحق الأصيل الذي لا عبث به ولا شك ولا التباس فهو القضية الأولى والأولية الأولى حتى ولو كنا على فراش الموت، وليس تصويت لدستور.!

كان يجب ألا يتزحزح مسلم . سواء أكان فردًا أو حركة أو تيار أو حزب أو جماعة . على أن السيادة لشرع الله، ويبطل كل قانون يناقض شرع الله. وأنه أمر فوق الاستفتاء وفوق رأي الناس، وفوق موافقة الناس، وفوق استحسان الناس. والشريعة: هي مصدر الدستور وكل تشريعاته، لأن ذلك عقيدة يدين بها المسلم، ويستعلن بها الولاء لله ورسوله وللمؤمنين، وبراء من الشرك والمشركين؛ ويتحقق بها الإسلام.

كان يجب أيضًا . وبكل وضوح . أن تضع الحركة الإسلامية بكل أحزابها وأطيافها خطًا فاصلاً بين العقيدة وشرع الله، وبين اختيارها السياسي والواقعي.. حتى لا يختلط على الناس ما هو دين وعقيدة؟ وما هو واقعي وسياسي؟ وأن المسلم من خارج الحركة الإسلامية والتيار الإسلامي والذي يختلف اختياره السياسي عن الاختيار السياسي للتيار الإسلامي.. كان يجب أن يعرف ما هو عقيدة؟ وما هو واقع؟

أما هذا الالتباس، وهذا الخلط، وهذه الضبابية.. فما كانت يجب أن تحدث بأي حال من الأحوال تحت أي دعوى.

وأخيرًا: نطلب من المسلمين ومن الحركة الإسلامية أن تستعلن رايتها واضحة، ونطلب من كل آخر أن يستعلن رايته واضحة.. وأن يُحدد كل فريق هويته ونموذجه.. **فراية المسلم:** "راية شرع الله.. حق الله على العبيد، وأصل أصول التوحيد" **والدولة النموذج:** هي دولة النبي . صلى الله عليه وسلم . ودولة الخلفاء الراشدين.. **وهويتنا وحضارتنا:** إسلامية خالصة لا تشوبها أي شائبة: **{ صِبْغَةَ اللّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدونَ }** [البقرة : 138].

ونطلب من الآخر المخالف: أن يستعلن رايته بكل وضوح وحسم ويقول للناس: **ما هي رايته؟ ما هي الدولة النموذج التي يريد؟ ما هي هويته وحضارته؟ ما هي مرجعياته؟ وهل يقر شريعة الله نظامًا للحكم والحياة؟** ووضوح الرايات كفيل . بإذن الله . بالنصر، وبقيام دولة إسلامية حضارية ربانية. قال تعالى: **{ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً }** [الفتح: 25] تزيلوا تعني: تميَّزوا وعرف كل فريق رايته.

وبعد أن يستعلن كل فريق رايته وهويته.. يتقدم المسلم بقوة وعزم . بلا تردد ولا خجل . يطلب القيادة والحكم والإمامة، وأن يرفع رايته بكل استعلاء.. استعلاء الإيمان: **{ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }** [آل عمران: 139] وأن يستعلن هويته بكل عزة: **{ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ }** [المنافقون: 8].

وللذين يريدون إسلامًا علمانيًا أو إسلامًا ديمقراطيًا أو إسلامًا مدنيًا . وكلها مسميات ما أنزل الله بها من سلطان . وللذين يريدون علمانية بنكهة إسلامية، أو علمانية تقر بعض تشريعات الإسلام وترفض بعضه وتختار ما تشاء وتدع ما تشاء.. حسبهم قول الله تعالى: **{ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ}** [البقرة : 85]. **{ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً }** [النساء: 61]. **{ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ. انظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ }** [الأنعام:23، 24].

ونؤكد للجميع: أن حالة الـ "لا هوية ولا راية" لن تقوم معها أي دولة عظمى سواء أكانت إسلامية أو علمانية ولو بعد ألف سنة.. يجب أن نختار طريقًا لنمضي فيه، إما الإسلام خالصًا من كل شرك، وإما العلمانية خالية من كل شرك.. فالإسلام يقف في وجه العلمانية، والعلمانية تقف في وجه الإسلام، ويستحيل أن يقبل أحدهما بوجود الآخر. أو حتى يسمح له بالعمل؛ لأن كل منهما يعطل عمل الآخر. فإما أن نختار العلمانية الخالصة كأوربا ونأخذ نصيبنا من الدنيا على قدر عملنا: **{ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا**

لاَ يُبْخَسُونَ. أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ } [هود: 15،16].

وإما أن نختار الإسلام خالصًا ونعيد بناء حضارة الإسلام: **{ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }** [النور : 55].

أما أن نظل **{ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَـؤُلاء وَلاَ إِلَى هَـؤُلاء وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً}**[النساء: 143] فلن نجد سبيلاً ولا طريقًا ولا نجاة.

***

وبهذا كانت دراسة "حالة مصر" ضرورة مهمة للحركات الإسلامية في كل مكان، لتستفيد من التجربة والتنوع والأخطاء، ولتعيد الحركات الإسلامية ترتيب أوضاعها، والاعتراف بأخطائها، والقيام بالنقد الذاتي المستمر، حتى تتحقق الحيوية المطلوبة لحركات التغيير، لا سيما عندما يكون هذا التغيير في سبيل الله.

***

خاتمة

{ وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ } [يوسف : 21]

خاتمة

كانت الأهداف الرئيسية من هذا البحث:

1- توضيح المعتقد الصحيح لدى الفرد المسلم، بتوضيح مكانة الشريعة في العقيدة الإسلامية، وبتوضيح ماهية تلك الشريعة، وبتوضيح بعض السمات العامة عن كيفية التطبيق.

2- محاولة رسم خارطة طريق أو هدفًا عامًا للحركة الإسلامية بكل مسمياتها وأطيافها.. وإننا نظن خيرًا بها وبأبنائها مهما بعدنا عن الطريق، ومهما غرقنا في التفصيلات.. وفي كل تيار في الحركة الإسلامية خير كثير، نتوقف عنده ونستزيد منه ونزيد، وأما بالدخن الموجود فنشير إليه.. ونستجمع القلوب والعقول لنتطهر منه. نحن نبني ولا نهدم، نستثمر فيما هو موجود، ونزيد عليه.. ونجمع شتاته، ونلملم راياته.. تحت راية واحدة **"شرع الله.. راية التوحيد". ونؤكد** أن الدعوة إلى تطبيق شرع الله ليست برنامجًا حزبيًا تطرحه فئة محدودة، أو هو رأي شيخ، أو اتجاه تيار.. بل إنه دين الأمة ومنهجها.. وتتحمل الأمة كلها مسئولية الإعداد له، وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذه، إنه مسئولية الأمة بأكملها؛ لأنه يتعلق بأصل إيمانها بالله ورسوله. وهي تعقد ولاءها وبراءها على قيام شرع الله.

3- إن ما ورد في هذا البحث هو الغاية المطلوبة وليس واجب مرحلة ما، فقد نتفق أو نختلف حول رؤية سياسية، قد نتفق أو نختلف حول أولويات المرحلة.. لكن ما أردت تثبيته وما أردت جلاءه بوضوح تام بلا أدنى ريبة ولا شك فيه.. هو حقيقة الشريعة في الإسلام وتأكيدًا على سلامة المعتقد لدى المسلم، وتصحيحًا للمفاهيم. **فالغاية** هي: إقامة شرع الله في الأرض وتحقيق معنى إسلامنا لله عز وجل. **وواجب المرحلة**: إنما يتحدد بعد توضيح الغاية بجلاء تام، ووضوح شديد.. دون أدنى التباس، ويتحدد واجب المرحلة حسب المصلحة "التي تحقق تطبيق شرع الله" وحسب الخطوات التدريجية المدروسة نحو هذا التطبيق، وتختلف بطبيعة الحال من مكان لآخر، ومن واقع لآخر، وتحُدد المصلحة بأنها تقوم أصلاً لقيام الدين، وليس مصلحة الأفراد أو الأحزاب أو الجماعات.. ثم تُحدد ثانيًا: بأن الخطوة تحقق خيرًا وبركة وفلاحًا، وليس شرًا أو حالاً أسوء مما هو موجود. فإن لم يكن، نتحول إلى الجانب الآخر، وهو دفع المفاسد، وسد الذرائع، وتجفيف منابع الفتن، وتطهير الطريق.. لواقع الشريعة، أي أنه إذ لم نستطع بناء صرح الشريعة في الأرض، مهدنا له الطريق، وأزلنا له العوائق. حتى تنعدم الفجوة بين الفكرة والتطبيق، والهدف وكيفية الوصول إليه؟ مع **<u>التأكيد</u>** في كل مرحلة وأي مرحلة، وضوح الغاية، ورفع الراية، واستعلان الهدف وهو: إقامة دين الله في الأرض، بقيام شريعته فيها.

4- دحض الشبهات التي طالت الشريعة ومفهومها.. سواء ظنها المسلم نتيجة العزو الفكري، أو سواء تلك التي يثيرها المحاربون للشريعة. وحاولت أن أتجنب الجدل الفقهي، وأطرح فقط الكليات العامة والتى هي مجمع اتفاق بين المسلمين.

5- التأكيد على استمرار الحرب القائمة على تطبيق شرع الله، وإن أمريكا تقف بكل أدواتها ومؤسساتها البحثية تضع العراقيل، وتفتح الثغرات لتقطع الطريق على قيام دين الله في الأرض بقيام شريعته، وإننا لا نظن بها إلا شرًا، وإنها لا تريد خيرًا لا للإسلام ولا للمسلمين.. وما أوردته في هذا البحث من تقاريرها ما هو إلا تحذير للإخوة في الحركة الإسلامية والمسلمين عمومًا ألا يكونوا . دون أن يشعرون . على نفس ما أردته أمريكا. وتأكيدًا على أن شرط النهضة الوحيد هو قيام هذه الشريعة، وأنه كذلك الشرط الوحيد لقيام دولة سنية عظمى.

6- إنني وإذ انتقدت الحركة الإسلامية، وكان النقد قاسيًا.. فهو نقد بدافع الحب والحرص والاهتمام، وإنني أتعلم من الجميع فيما يفهم ويُبدع، فأنا . وعلى المستوى الشخصي . تعاملت مع أفراد الإخوان فكانوا خير خلق وأحسن معاملة، وانتخبت الرئيس محمد مرسي في "جولة الإعادة" في الانتخابات دفعًا للفساد وغلقًا لبابًا من أبواب الباطل، ولو أعديت الانتخابات ألف مرة . على نحوها السابق "بينه وبين مرشح نظام الفساد" . لانتخبته. وعلى الجانب الآخر: أنا لا أحب الصلاة إلا في مساجد الإخوة السلفيين.. لما لهم من حسن الصلاة واتباع السنة كما هي.. ولكن كل هذا لم يمنعني كذلك أن أقول ما وقعنا فيه من أخطاء.. إنني أبدًا لا أريد كلمة تُفرق، أو تُحدث فتنة.. ما أريد إلا كلمة تجمع الرايات، وتؤلف القلوب، وتوحد العقول.. لتجتمع على راية واحدة وهدف واحد **"راية التوحيد.. راية شرع الله"**، وإن اختلفت الوسائل.

7- إننا نحمل رسالة حب وود وحرص واحترام واهتمام لكل إنسان، وإننا نحمل رسالة نجاة لكل إنسان من عذاب الله في الآخرة بتحقيق الوحدانية الخالصة له سبحانه في العقيدة والشعيرة والشريعة كلها سواء، ونحمل رسالة حياة كريمة ربانية في الدنيا لكل إنسان، وإننا نعرض تلك الرسالة بكل حب واهتمام وحرص على الإفهام والتوضيح لا الاتهام والتحقير.. نحرص على الصبر على ضعف الناس وواقعهم، لا نلغي وجودهم ولا ننكر احتياجاتهم ولا نطرق عقولهم إلا بأدب، ولا نشرح لهم إلا بحب وصدق، وأن نستنبت ما في قلوبهم من بذور الخير، ونجُلي ما في نفوسهم من الفطرة السوية.. ولكن دون المساس بالمنهج ولا بالعقيدة.. وهكذا كانت دعوته صلى الله عليه وسلم.

8- إن تطبيق الشريعة ليس هو راية حزبية، أو اتجاه جماعة، أو رأي شيخ.. بل هو هدف أي مسلم أن تكون "كلمة الله هي العليا" وهو هدف أي حركة إسلامية. وبعد أن تتشبع الحركة الإسلامية بكل أبنائها وأطيافها بهذا الهدف، يكون هدفها التالي: هو تشبع المجتمع كله بهذا الهدف، وبعد أن يتشبع المجتمع كله بهذا الهدف،

تتشبع كل مؤسسات الدولة به، وبعد أن تتشبع كل مؤسسات الدولة، تتحول الفكرة إلى رؤية عالمية ذات رسالة حضارية لكل العالمين.. وهذه هي "الراية" التي يجب أن تتسلمها الأجيال وراء الأجيال.

9- إننا وفي طريق وصولنا لهذا الهدف وهو تطبيق شرع الله، نمارس كل وسائل الضغط السياسي، والاجتماعي، والمشاركة الفعالة في حياة الناس والمجتمع من خلال كل مؤسساته الموجودة في هذا الواقع، ولا نعتزل هذا الواقع بحجة أنه واقع قذر لا يقوم على شرع الله.. بل هذا الواقع هو هدفنا، وهو مجال عملنا، وهؤلاء الناس هم موضوع الدعوة وهدفه الرئيسي والفعّال.. ولا موضوع للدعوة إلا رد الناس إلى شريعة الله، إيمانًا وتسليمًا.. حبًا وترغيبًا.. واقعًا حيّاً وطريق نجاة وحياة. ولكننا حين نمارس نشاطًا سياسيًا أو اجتماعيًا أو أي مشاركة فعالة في حياة الناس.. إننا **نستعلن أولاً رايتنا بلا أدنى غبش أو غموض أو تدليس**، أو مداهنة الناس والترتيب على أهواءهم ورغباتهم، بل إننا نشارك مع استعلاء الراية، في منهجية واضحة.. ولا مشاركة من دون الراية **"راية التوحيد.. راية شرع الله"** وإلا فلا قيمة للمشاركة لأننا نبني في الفراغ، أو نحاول استنبات البذور في الهواء!.

10- إذا كان هناك ضرورات واقعية قاهرة، وواقع سياسي معقد ومتشابك المصالح والمشارب والاتجاهات، وواقع اجتماعي مهلل ومفكك ويعاني ما يعاني من مشكلات.. تجعل قضية تطبيق الشريعة تأخذ مراحل متعددة من الضغط السياسي والشعبي، أو القبول . **مكرهين غير باغين ولا عائدين مع الإنكار** . أوضاعًا ما لا تتفق مع الشريعة، فإن هذا لا يعني إطلاقًا . بأي حال من الأحوال . أن يصل في حِس المسلم أن الشريعة غير ذات أهمية، أو أنها نافلة، أو أنها مستحيلة التطبيق، أو أنه يمكن العيش مسلمين من دونها.. فلابد من التأكيد والشرح والتوضيح التام الذي لا يحتمل أي تأويل.. **سلامة لمعتقد المسلم**، أننا في **أوضاع استثنائية غير طبيعية** تتطلب منا قبول هذا الوضع، وأن شرط قبولنا لأي وضع لا يتفق مع الشريعة الإسلامية:

أولاً: أن نشرح مكانة الشريعة في الإسلام على النحو الذي فصلناه سابقًا. واعتبار إنها إيمان راسخ، نعتقد به كمنهج لا بديل عنه.

ثانيًا: نشرح للناس بكل جلاء ووضوح تلك الظروف الاستثنائية حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وأنهم ليسوا في وضع طبيعي تستقيم معه حياة المسلم وهدفه ودوره ورسالته.

ثالثًا: أن نقول للناس بكل وضوح لا يحتمل التأويل الحكم الاعتقادي والإيماني في هذا الوضع الذي لا يتفق مع الشريعة؛ سلامة لمعتقد المسلم. ثم نشرح الظروف الواقعية التي تدفعنا للمشاركة والمضي في الحياة باحثين عن سبيل لقيام دين الله بقيام شريعته. وأننا لسنا بأي حال نضفي شرعية على أوضاع لا تتفق مع شريعة الله، بل مشاركة قائمة على قاعدة "الاكراه مع الإنكار" ولا مفر من المشاركة والتفاعل في حياة الناس وواقعهم.. **فالناس**: هم موضوع الدعوة. **والواقع**: مجال عملنا.. مهما كان هذا الواقع.

رابعًا: ألا تكون لعبة سياسية، لتحقيق مكاسب حزبية مؤقتة لمصلحة حزب أو جماعة، وألا ننادي بتطبيق الشريعة لأنها ستحل مشاكل الناس وآلامهم الحالية، فهذه ليست القاعدة التي تقوم عليها الدعوة: إنما القاعدة.. "تحقيق العبودية الخالصة لله عز وجل" ثم بعد ذلك . لا قبله . تحل مشكلات الناس وواقعهم..الخ. وأن نضع خطًا فاصلاً بين محاولاتنا البشرية للتطبيق، وبين شرع الله المنزه عن كل عيب ونقص. كما يجب ألا نظن أو نخلط بين مصلحة الإسلام ومصلحة حزب أو جماعة. فنظن خطأ أو جهلاً أن مصلحة الحزب هي مصلحة الإسلام، فنروح نحقق مصالحنا الخاصة باسم الإسلام، ونظن في نفس الوقت أننا رجاله وقادته، فيجب أن نكون على يقين أن الإسلام وتطبيق شرعه يستخدمنا ويستعملنا، لا أن نستخدم الإسلام ونستعمله!.

خامسًا: أن نشرح للناس خطة عملنا الواضحة المعلنة بلا أي غبش أو غموض أو تعقيد، خطة عملنا الواضحة أو الخطة الاستراتيجية نحو تطبيق شرع الله، وأن هذا هدف واضح مُعلن بكل تفاصيله وجزئياته. وتذكرت مقولة غاندي وهو يقول: "أنا أعبد البقر، وسأظل أدافع عن عبادة البقر أمام العالم أجمع"!.

سادسًا: أن نظل نتعهد الناس بالشرح والتوضيح والتدقيق انجاز كل مرحلة من أجل الوصول إلى الصورة الكاملة أو الغاية النهائية وهو تطبيق شرع الله، حتى لا يخفت في حسهم هذه الغاية، وذاك المعنى. أي إنها راية الحركة الإسلامية جميعها . بكل أطيافها ورجالها وأبنائها . وراية الأمة كلها، وراية كل مسلم يشهد أن "لا إله إلا الله، محمد رسول الله" وهو مشروع عمل الحركة الإسلامية والأمة كلها من بداياته ومراحله ونهاياته، وكل جزئية فيه الناس تعرفها وتتابعها وتنتظرها، وتتمناها، وتضحي من أجلها، وتتسلم الراية الأجيال وراء الأجيال.. مُحددة المرحلة التي انتهت عندها لتستكمل طريق البناء.. تلك..

"راية التوحيد . . راية شرع الله"

حق الله على العبيد، وأصل أصول التوحيد .

{ وَاللّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ } [يوسف : 21]

أحمد طه

islamic_nation1427@yahoo.com

كُتب في الفترة من 2012/11/10 إلى 2012/12/24م

المصادر والمراجع

أولاً:

- القرآن الكريم.
- السنة المطهرة.

ثانياً: التفاسير:

- الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله القرطبي.
- أحاكم القرآن . أبو بكر الجصاص.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . محمد الأمين الشنقيطي.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل . عبد الله البيضاوي.
- تفسير القرآن العظيم . الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير.
- عمدة التفاسير. اختصار وتحقيق أحمد شاكر.
- في ظلا القرآن . سيد قطب.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل . عبد الله النسفي.

ثالثاً: شروح كتب الحديث:

- صحيح مسلم . شرح الأمام النووي.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري . ابن حجر العسقلاني.
- مسند الأمام أحمد . تعليق أحمد شاكر.

رابعاً: كتب وفتاوى الأمام ابن تيمية:

- الرسالة التدمرية.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان.

- العبودية.
- الفتاوى الكبرى.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم.
- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة.
- مختصر الفتاوى المصرية.

خامساً: كتب الأمام ابن القيم:

- أعلام الموقعين عن رب العالمين.
- زاد المعاد في هدى خير العباد.
- طريق الهجرتين.
- مدارج السالكين.

سادساً: رسائل جامعية:

- الأمامة العظمى ــ عبد الله بن عمر الدميجي ــ رسالة ماجستير قدمت لجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام 1403 هـ
- العلمانية . سفر بن عبد الرحمن الحوالي . رسالة ماجستير قدمت لجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية ــ د. على بن نفيع العلياني ــ رسالة دكتوراة قدمت إلى جامعة مكة المكرمة عام 1404 هـ
- الولاء والبراء . محمد بن سعيد القحطاني . رسالة ماجستير قدمت لجامعة مكة المكرمة عام 1401 هـ

سابعًا: كتب أخرى:

- البداية والنهاية . ابن كثير.
- أحكام إسلامية إدانة للقوانين الوضعية . المستشار محمود عبد الحميد غراب.
- الحرية أو الطوفان . حاكم مطيري.
- إخراج الأمة المسلمة . ماجد عرسان الكيلاني . كتاب الأمة.

- السلام العالمي والإسلام. سيد قطب. دار الشروق.
- الشريعة الإسلامية لا القوانين الوضعية . د. عمر الأشقر.
- العقيدة وأثرها في بناء الجيل . عبد الله عزام.
- تحرير الإنسان وتجريد الطغيان. د. حاكم المطيري.
- تحكيم القوانين . الشيخ محمد بن إبراهيم . مفتي الديار السعودية سابقاً.
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد . سليمان بن عبد الله.
- حول تطبيق الشريعة. محمد قطب. مكتبة السنة.
- خصائص التصور الإسلامي. سيد قطب. دار الشروق.
- دراسات إسلامية. سيد قطب. دار الشروق.
- شرح العقيدة الطحاوية . لأبي العز.
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد . الشيخ عبد الرحمن ابن حسن آل الشيخ.
- قانون العقوبات المصري، والعراقي، نقلاً عن كتاب الموالاة والمعاداة . محماس بن عبد الله الجلعود.
- قضية تطبيق الشريعة.. مساجلات منهجية وفكرية في قلب الثورات العربية. د. صلاح الصاوي.
- لماذا نرفض العلمانية. محمد محمد بدري.
- مدخل دستوري . د. سيد صبري.
- مفاهيم ينبغي أن تصحح. محمد قطب. دار الشروق.
- مقرر علم التوحيد . وزارة المعارف السعودية.
- مقومات التصور الإسلامي. سيد قطب. دار الشروق.
- نحو مجتمع إسلامي. سيد قطب. دار الشروق.
- نحو مجتمع الحرية . محمد محمد بدري . دار الصفوة.
- نقد القومية العربية . الشيخ عبد العزيز بن باز.

- نظرية القانون . د. فؤاد عبد الباقي.
- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس. ماجد عرسان الكيلاني.
- واقعنا المعاصر. محمد قطب. دار الشروق.

ثامنًا:

- جريدة المصريون.
- موقع إسلام أون لاين.
- موقع دستور مصر.
- موقع هيومن رايتس ووتش.